كتاب للبرلمانيين رقم ١٩-٢٠١٦

دعم عدم الإنتشار النووي ونزع السلاح

1889
Inter-Parliamentary Union

PNND
PARLIAMENTARIANS FOR NUCLEAR NON-PROLIFERATION AND DISARMAMENT

كتاب للبرلمانيين رقم ١٩ / ٢٠١٦

دعم عدم الانتشار النووي
ونزع السلاح

الترجمة سلوى شاهر الضامن المصري

عضو مجلس الأعيان الأردني

رئيس مشارك / برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح

PNND
PARLIAMENTARIANS FOR NUCLEAR NON-PROLIFERATION AND DISARMAMENT

حقوق التأليف والنشر © الاتحاد البرلماني الدولي (٢٠١٢)

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز دون الحصول على إذن مسبق من الاتحاد البرلماني الدولي، استنساخ أي من المواد التي يتضمنها هذا المنشور، أو نقلها، بأي شكل أو بأي وسيلة، سواء بطريقة إلكترونية أو آلية، أو تصويرها، أو تسجيلها أو تخزينها في أي نظام من نظم تخزين المعلومات واسترجاعها.

يوزع هذا المنشور شريطة أن لا يقرض أو يوزع بأي شكل مخالف للأصلي، بما في ذلك بواسطة الوسائل التجارية، دون الحصول على إذن مسبق من الناشرين. ويشترط على الناشر الذي سيليه، أن يلتزم بنفس المتطلبات.

أن أية طلبات للحصول على حق استنساخ هذا العمل أو ترجمته بالكامل أو أجزاء منه هي موضع ترحيب، كما ينبغي أن ترسل إلى الاتحاد البرلماني الدولي. يمكن للبرلمانات الأعضاء في الاتحاد ومؤسساتها البرلمانية استنساخ أو ترجمة هذا العمل بدون الحصول إذن، ولكن يطلب من هذه الجهات إبلاغ الاتحاد البرلماني الدولي.

ISBN 97-92-9142-69-1 (الاتحاد البرلماني الدولي)

النسخة الأصلية: العربية

هذا العمل ترجمة غير رسمية وأتحمل أنا سلوى شاهر الضامن المصري(عضو مجلس الأعيان الأردني، ورئيس مشارك في شبكة "برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح") كامل المسؤولية

تصميم الغلاف" الصمامات الإبداعية"، أوكلاند

تخطيط عن طريق Le Cadratin, Plagne, France

طبع في فرنسا من قبل Courand Associes

أثار تفجير سلاح نووي عادي على مدينة

جنا جيد بكوفا/برلمبون من أجل عدم الانتشار النووي و نزع السلاح

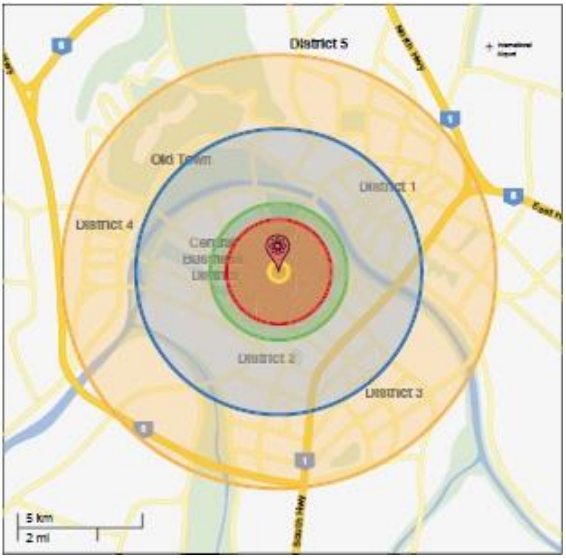

أثار أنصاف الاقطار لانفجار ٤٧٥ كيلو طن (من الاصغر للاكبر)

نصف قطر كرة نارية: ٣٦٠كم/ ٢٢ و mi
الحجم الاقصى للكرة النارية، يعتمد الاثر على ارتفاع الانفجار.

نصف قطر دفع هواء: ١٤,٢ كم/١,٣٣ mi
٢٠ psi ضغط عالي: أتلفت بنايات مسلحة بشدة أو هدمتها. نسبة الوفيات ١٠٠% .

نصف قطر الاشعاع: و٢,٧١ كم / ١,٦٨ mi
٥٠٠ rem جرعة إشعاع: نسبة الوفيات ٥٠-٩٠ % من الاثار الحادة فقط، تحدث الوفاة خلال فترة تتراوح ما بين بضع ساعات وعدة اسابيع.

نصف قطر دفع هواء: ٥,٦٥ كم/ ٣,١٥ mi
٤.٦ psi ضغط عالي، تنهار معظم البنايات، اصابات عامه ووفيات منتشرة.

نصف قطر اشعاع حراري: ٨,٦ كم/ ٥,٣٤ mi
حروق درجة ثالثة تطال جميع الجلد المعرض للإشعاع، تبدأ الحرائق في المواد المشتعلة، تؤدي إلى عاصفة نارية في حال كانت كبيرة.

لتصميم آثار التفجير النووي على أي مدينة في العالم، انظر لطفاً الخريطة النووية NUKEMAP على:
www.nuclearsecrecy.com./nukemap

إن فرصة انفجار نووي في أي مدينة – سواء نتيجة حسابات خاطئة، أو حوادث أو أعمال تخريبية، من جهات فاعلة من غير الدول مشتبكة أو دول في صراع – هو احتمال بعيد.

لكن مثل هذا الحدث سيكون له نتائج كارثية كما هو موضح في هذا النموذج لانفجار ٤٧٥ كيلو طن سلاح نووي في مدينة يقارب تعداد سكانها ٥٠٠.٠٠٠ نسخة.

شكر وتقدير

كتب روب ڤان رايت (منسق برنامج نزع السلاح، مجلس مستقبل العالم) وألين وير (المنسق العالمي، برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح). كما تم إدخال تحسين الكتاب بمدخلات من الاتحاد البرلماني الدولي، وبخاصة المقررون المشاركون بقرار الاتحاد حول "نزع السلاح النووي وعدم الانتشار" وهم السيد روجر برايس (أستراليا) والسيد جاك ج. مويمبو (زامبيا)، والسيد صابر شاودري رئيس اللجنة الدائمة الأولى المعنية بالسلام والأمن الدوليين، والسيدة أندا فيليب مديرة شعبة البرلمانات الأعضاء والعلاقات الخارجية في الاتحاد البرلماني الدولي.

تم تقديم تعليقات إضافية وتوجيهات قيمة من قبل المكتب المعني بشؤون نزع السلاح في الأمم المتحدة، والمكتب المعني بشؤون المخدرات والجريمة في الأمم المتحدة (UNODC)، ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO)، واللجنة الدولية للصليب الاحمر (ICRC)، ومعهد الأمن العالمي.

يعكس هذا المنشور أيضًا، استنتاجات وتوصيات المناقشة حول "الأسلحة النووية – الطريق إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية"، بمناسبة انعقاد الجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي (برلن، تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١). تمت مراجعة هذا الكتاب من قبل مجموعة من البرلمانيين البارزين والخبراء الشكر موصول بشكل خاص لكل من ●ماني شانكر إي يار●كولن آرتشر●رافائيل تشيجيني●صابر شاودري● اللورد ديس براون● غاريث ايفانز● جوناثانان غرانوف●روزاريو غرين ● بيتر هيربي●دبيكا جوثون●توغزان كازنوفا●سيرجي كولسنيكوف● تارو كونو● بينو لاغنر● لويس ماريسكا ● جاك مويمبو●روجر برايس●شادية رافي● مات روبسون●دوغلاس روش● راندي رايدل● تيبور توث● يوتا زابف.

كما نوجه الشكر للمساهمات السخية التي قدمت كل من الدائرة الفدرالية لوزارة الخارجية السويسرية ومجلس مستقبل العالم والذين تم بفضلهم اصدار هذا الكتاب.

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر خاص وتقدير

في عالم نسعى فيه إلى العيش بأمن وسلام تنعم به شعوب الأرض، فقد رأيت – انطلاقاً من اهتماماتي كبرلمانية ورئيس مشارك في شبكة "برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح"– ضرورة إتاحة هذا الكتاب باللغة العربية للبرلمانيين في بلدنا الأردن بشكل خاص، وعالمنا العربي بشكل عام، كي يتسنى لنا وللجميع الانضمام إلى الجهود الدولية والإقليمية والوطنية في دعمها لتحقيق عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

وهنا، اتوجه بالشكر والتقدير لمن ساهم في اعداد هذا الكتاب "**عدم الانتشار النووي ونزع السلاح"** روب فان رايت (منسق برنامج نزع السلاح في مجلس المستقبل) والن وير المنسق العالمي لشبكة برلمانيين من اجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح" والاتحاد البرلماني الدولي. ولجميع من ساهم بالإضافات من برلمانيين ومختصين

ولم يكن من المتاح إصدار هذا الكتاب الذي يتناول بالتفصيل هذا الموضوع، لولا الدعم الذي بذلته معي مجموعة كريمة لم تألوا جهداً في تقديم المساندة لي في هذا العمل، مما كان له أطيب الأثر في إخراج هذا الكتاب إلى حيز الوجود.

وأود هنا أن أسجل شكري وتقديري العميق لهؤلاء جميعًا، وأخص بالذكر مجلس الأعيان الأردني الموقر لمساندته لي، كما أسجل شكري لكلٍ من السيد ممدوح عبد الجواد والفاضلة عبير حجاوي في التحرير والتحرير الجزئي على التوالي. كما أود أن أشكر العربية للإعلام (معاذ شقير ومشاركوه) لدورها الاستشاري بهذا الصدد وكذلك، كلًا من الأخوات في مجلس الأعيان، تسنيم عربيات(مساعدة ترجمة جزئي)، منى بدر(طباعة)، أميمة الخطيب(طباعة وتنسيق)، بيان أبو طالب(تكنولوجيا المعلومات).

والله ولي التوفيق،،،

سلوى شاهر الضامن المصري

المقدمة

تعيش البشرية منذ القنابل النووية الأولى التي ألقيت على هيروشيما وناغازاكي، تحت سيف ديموكليس المسلط على رقابهم، خوفا من وقوع كارثة نووية وشيكة يمكن أن تبيد كل آثار حياة على كوكب الأرض.
كان هناك جدل بان حقيقة عدم اختفاء العالم حتى الآن في معركة ارماجيدون نووية، يعزى لحسن الحظ أكثر منه لحسن الإدارة. وقد ذهب البعض إلى أبعد من ذلك بالتعليق على أن فشل وضع حد لهذا الخطر هو إشارة لوجود ضعف في القدرة الجماعية.
وفي الوقت الذي تم فيه توقيع المعاهدات والمواثيق، واتخذت الحكومات فرادى خطوات متزايدة نحو خفض قدراتها النووية، أو تشجيع الأخرين على القيام بذلك، فان الحالة لا تزال سيئة، فالبرلمانيون والبرلمانات الذين يعبّرون عن آمال وتطلعات الآخرين من اجل عالم افضل وأكثر أمنًا، يتحملون مسؤولية كبيرة لحماية العالم وأجيال المستقبل.
من كازاخستان إلى كوستاريكا، ومن النمسا إلى أستراليا، ومن البرازيل إلى بنغلادش، ومن الهند إلى جنوب أفريقيا والولايات المتحدة، قام عدد أكبر وأكبر من البرلمانيين بتكثيف وتعزيز التدابير الرامية إلى تأمين عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، حيث اتخذت إجراءاتهم مختلف الأشكال: تحويل بلدانهم إلى مناطق خالية من الأسلحة النووية واتخاذ قرارات للحدّ من الإنفاق العسكري، وخفض القوات النووية، ومراجعة مبادئ الأمن القومي.
في شهر نيسان / إبريل ٢٠٠٩، تبنى الاتحاد البرلماني الدولي بالإجماع قرارًا بعنوان "دور البرلمانات في تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح"، وضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ. يوحد ذلك القرار الجوانب الرئيسية المتعلقة بنزع السلاح النووي وهي الجوانب القانونية والسياسية والتقنية والمؤسسية. ويشمل هذا القرار سلسلة واسعة من التوصيات المتعلقة بالتدابير العملية لاتخاذها من قبل البرلمانات لضمان التصديق عالميًا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتعزيز النقاط الخمس لمقترح الأمين العام للأمم المتحدة فيما يتعلق

بنزع السلاح النووي، ودعم سلسلة من الاجراءات المتزامنة، بما في ذلك بدء المفاوضات حول إبرام الاتفاقية الشاملة للأسلحة النووية.
في شهر تموز/ يوليو ٢٠١٠ ، اختتم المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات بحضور الزعماء في تلك البرلمانات من جميع أنحاء العالم، بإعلان سياسي جاء فيه " نحن نؤيد جهود الأمم المتحدة الدؤوبة في السعي لتحقيق السلام والأمن العالميين، ونثني على تجدد التركيز على الدبلوماسية الوقائية وبناء السلام. وسنبقى على قناعة راسخة بأن الديمقراطية، ووجود برلمانات قوية وفعالة هما أمران حيويان لتحقيق سلام مستدام. اننا نثني على الأمين العام للأمم المتحدة بسبب اقتراحه المتعلق بالنقاط الخمس لنزع السلاح النووي، ونتعهد بمتابعة الجهود الرامية إلى إيجاد عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية. وفي شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، عقدت لجنة الاتحاد البرلماني الدولي حول شؤون الأمم المتحدة حلقة بعنوان: نقاشية الأسلحة النووية - الطريق إلى عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية- والتي تبحث حول ماذا يمكن للبرلمانات وأعضائها أن يقوموا به للتقدم بأجندة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وضمان تنفيذ الالتزامات الدولية المتفق عليها.
تم إعداد هذا الكتاب لمساعدة البرلمانات والبرلمانيين على تنفيذ أهداف عدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ويلقي هذا الكتاب الضوء على مجموعة من السياسات وممارسات الجيدة القائمة، التي تهدف إلى تعزيز نزع السلاح النووي والحد من انتشاره، وضمان الأمن النووي. ويبحث الكتاب أيضًا عما يمكن للبرلمانيين القيام به أيضًا لتشكيل أجندات تشريعية ضرورية لتحقيق تقدم باتجاه هذه الأهداف.
ينبغي أن لا تعتبر هذه التدابير بديلة للتعهدات العالمية لتشكيل إطار عمل لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، بل يجب أن تعتبر تدابير تكميلية فعّالة أو تدريجية لتحقيق ذلك الهدف. وكذلك فإن التعاون بين المشرعين والحكومات والمجتمع المدني هو أساسي لضمان النجاح.

تكشف الزيادة في الزخم السياسي الذي حدث مؤخرًا، لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي، أنّ على السياسيين في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك،

الدول التي تمتلك السلاح النووي، أن يقروا بأن تخليص العالم من الأسلحة النووية، ليس فقط واجبًا من واجباتهم بل هو أمرٌ يمكن تحقيقه في عالمنا الذي تتنامى فيه ظاهرة العولمة.

لقد وصلنا إلى نقطة تحول في تحقيق الأمن العالمي من خلال عالمٍ خالٍ من السلاح النووي. إنّ من المهم المحافظة على هذا الزخم والبناء عليه، واستغلاله كي نتمكن من تحقيق توقعات وآمال مواطني هذا العالم، وضمان أمن مستدام لأجيال المستقبل، حيث أن زيادة الانتشار النووي واحتمال وقوع كارثة نووية، هو ببساطة بديل غير مقبول.

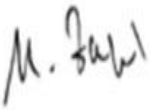

أوتا زابف
رئيس مشارك/ برلمانيون من اجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح

أندريه ب. جونسون
الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

الأمين العام
رسالة
تموز/يوليو ٢٠١٢

ستتوصل سيادة القانون إلى تحقيق نزع السلاح النووي، وعلى البرلمانيين تقديم مساهمات هامة في سبيل تقدم هذه العملية التاريخية.

تظهر البرلمانات سواءً تلك المتأثرة بجهود الاتحاد البرلماني الدولي أو التي تتلقى الدعم عبر تلك الجهود، اهتماماً متزايداً في تعزيز نزع السلاح النووي. وهذا أمر لا يدعو إلى الدهشة، فالبرلمانات تمثل الشعوب. إننا نشهد اليوم، موجة كبيرة من الآراء بين قطاعات متنوعة داخل المجتمع المدني؛ من أطباء، ومحامين، وزعماء دينيين، ورؤساء بلديات، وناشطين في مجال حقوق الإنسان، وجماعات نسائية، وأنصار حماية البيئة، واقتصاديين، ومعلمين، حيث يطالبون جميعهم بخطوات ثابتة للحد من الأسلحة المميتة والمكلفة والمتلفة، والعمل على القضاء عليها.

فالدور المحوري للبرلمانات في تصديق المعاهدات وتبني تنفيذ التشريعات، يمنحها إمكانية هائلة لبسط حكم القانون بعمق أكبر في مجال نزع السلاح. ومع ذلك، يبقى نزع السلاح وعدم الانتشار بعيدًا على ما يبدو عن اهتمامات المشرعين اليومية. وهنا يأتي دور الكتاب ليقدم أهم ما عنده، حيث يطرح قضية نزع السلاح بواقعية، مقدِمًا ارشادات محددة حول سبب أهميتها وكيفية الوصول إليها.

إنني أشكر الاتحاد البرلماني الدولي لإعداده هذه المطبوعة، ودعمه لاقتراحي المتضمن النقاط الخمس لنزع السلاح النووي، وللسياسات المسؤولة في مجال عدم الانتشار. كما أرحب أيضا بالمساعدة التي قدمها منظمتان غير حكوميتين – برلمانيون من اجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ومجلس مستقبل العالم- ومديرية سويسرا الفيدرالية للشؤون الخارجية. وستبقى مثل هذه الشراكة أساسية في تحقيق أهدافنا المشتركة.

إنني أوصي بهذا الكتاب، ليس فقط للمشرعين، بل لجميع من يعنيهم نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وبدون مبالغة، مستقبل كوكبنا.

بان كي – مون

المصطلحات والاختصارات

ABM	مضادات الصواريخ البالستية
ASM	صاروخ جو- ارض
CTBT	معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
CTBTO	منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
EEZ	منطقة اقتصادية حصرية
HEU	اليورانيوم عالي التخصيب
IAEA	الوكالة الدولية للطاقة الذرية
ICBM	صاروخ بالستي عابر للقارات
ICNND	الهيئة الدولية لعدم انتشار النووي ونزع السلاح
IDC	مركز البيانات الدولي
INF	معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى
IPU	الاتحاد البرلماني الدولي
Kt	كيلو طن
Mt	مليون طن
MIRV	مركبة متعددة الدخول للأهداف
NATO	منظمة حلف شمال الاطلسي
NGO	منظمة غير حكومية
NPR	مراجعة الموقف النووي(الولايات المتحدة)
NPT	معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية
NSA	ضمانات الأمن السلبي
Model NWC	الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية
NWFZ	منطقة خالية من السلاح النووي
NWPS	الدول التي تمتلك السلاح النووي
NWS	الدول النووية
PNND	برلمانيون من اجل عدم انتشار النووي ونزع السلاح
RNEP	القنابل النووية المخترقة للتحصينات
SALT	معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية
SLBM	غواصات إطلاق الصواريخ البالستية
START	معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية
UN	الأمم المتحدة
UNCLOS	اتفاقية الأمم المتحدة حول قانون البحار
UNDC	هيئة الأمم المتحدة لنزع السلاح
UNSG	الأمين العام للأمم المتحدة
WMD	اسلحة الدمار الشامل

المحتويات

تقديم
شكر وتقدير
شكر خاص
المقدمة
رسالة من الأمين العام للأمم المتحدة
الاختصارات والمختصرات
تمهيد: الضرورة الملحة لعمل برلماني
خلفية: الأسلحة النووية – اين نحن الان؟
امثلة لممارسات جيدة وتوصيات للبرلمانات والبرلمانيين

الفصل الاول- خفض مخزون الأسلحة
ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي
أ. معاهدة القوات النووية متوسطة المدى
التحقق من نزع السلاح لفئة كاملة من الأسلحة
ب. المبادرات النووية الرئاسية ١٩٩١:
اظهار قيمة الإجراءات الأحادية الجانب
ج.معاهدة خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية ١٩٩١ (**START I**):
التحقق من نزع الأسلحة الاستراتيجية
د. بيلاروسيا، وكازخستان، وأوكرانيا، وجنوب افريقيا:
التخلي عن حيازة الأسلحة النووية
هـ. الدفاع الاستراتيجي والمراجعة الأمنية للمملكة المتحدة ٢٠١٠:
تخفيضات أحادية الجانب
و. معاهدة خفض الأسلحة (New START):
التخفيضات الشاملة والمؤكدة

ممارسات جيدة - حلفاء الدول النووية
أ. كندا واليونان:
الإزالة الأحادية الجانب للأسلحة النووية التكتيكية المنتشرة.
ب. دول حلف شمالي الاطلسي (NATO) الخمس:
الدعوة لإزالة الأسلحة النووية التكتيكية
ج. اليابان:
تشجيع خفض مخزون الأسلحة

الفصل الثاني – التجارب النووية

ممارسات جيدة – جميع الدول

أ. المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:
التحرك نحو إدخال المعاهدة حيز التنفيذ

ب. تشريع التنفيذ الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
تشريع نموذجي: استراليا توضح كيفية تنفيذه

ج. تنمية قدرة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:
استفادة أعضاء البرلمان الإندونيسي من مبادرة تنمية قدرات منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ. قانون الولايات المتحدة " تعويض أثر التعرض للإشعاع الأمريكي":
آلية فعالة

ب. قانون حول تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية:
خطوة في الاتجاه الصحيح

الفصل الثالث – المنشآت والمواد النووية

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ. وقف إنتاج المواد الانشطارية:
إجراء مؤقت مهم

ب. خفض التهديد التعاوني:
العمل معاً لدعم المصالح المتبادلة

الفصل الرابع – الإرهاب والجريمة

ممارسات جيدة – جميع الدول

أ. قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠:
بناء القدرات

ب. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي:
تعزيز التعاون

ممارسات جيدة – دول غير نووية

أ. نيوزيلاندا:
منع الإرهاب النووي يتطلب نهجاً شاملاً

ب. كندا:
من التدابير الجنائية إلى الحماية الفاعلة

الفصل الخامس – الردع النووي والأمن

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ. مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠:
من الهدف الأولي إلى الأمن غير النووي

ب. الهند وخطة عمل راجيف غاندي في القرن الحادي والعشرين:
خفض أهمية الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية

ممارسات جيدة – حلفاء الدول النووية

أ. الجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي:
تحدي الوضع الراهن، وتقديم إجابات جديدة
ب. البرلمان الألماني:
أسئلة حول تقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية
ج.شمال شرق آسيا:
تعزيز الأمن غير النووي من خلال منطقة خالية من السلاح النووي

الفصل السادس – المناطق الخالية من السلاح النووي

ممارسات جيدة – الدول غير النووية

أ. المعاهدات القائمة المناطق الخالية من السلاح النووي:
بناء مبدأ الحظر النووي

ممارسات جيدة – جميع الدول

أ. الدعم البرلماني لمناطق جديدة خالية من السلاح النووي:
تعزيز أمن تعاوني غير نووي

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ. المصادقة على معاهدات تلاتيلولكو، بيليندابا، راروتونجا:
ضمانات أمنية سلبية

الفصل السابع – التحقق والامتثال والتطبيق

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ.التحقق بموجب معاهدات الحد من التسلح الروسية الامريكية:
من أنظمة الإيصال إلى الرؤوس الحربية
ب. مركز الولايات المتحدة للرصد التعاوني:
تحويل مهارات تصميم القنابل إلى دعم نزع السلاح
ج. برنامج التحقق من نزع السلاح والحد منه في المملكة المتحدة:
تطوير تقنيات التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية

ممارسات جيدة – جميع الدول

أ. نظام التحقق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية:
ضمان الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
ب. مبادرة المملكة المتحدة – النرويج:
التعاون حول التحقق بين الدول النووية والدول غير النووية

الفصل الثامن– الإنفاق النووي والشركات والبحث العلمي

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ. خفض تمويل القنابل النووية المخترقة للتحصينات:
وقف الأجيال الجديدة من الأسلحة النووية
ب. تجميد الأسلحة النوية ـ تمويل المستقبل/قانون النهج الأذكى للنفقات النووية:
إعادة ترتيب أولويات الميزانية والنهوض بالأمن القومي

ممارسات جيدة – حلفاء الدول النووية

أ. سحب الاستثمارات من شركات الأسلحة النووية":
الاستثمار بموجب الالتزامات الدولية

ممارسات جيدة – الدول غير النووية

أ. قرار برلماني يدعم خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي:
توجيه الإنفاق على الأسلحة النووية باتجاه، الإنفاق على الأهداف الإنمائية للألفية.

الفصل التاسع– القوانين والأعراف: نحو عدم الاستخدام والحظر

ممارسات جيدة – الدول التي تمتلك السلاح النووي

أ.ميثاق عدم الاستخدام الأول:
تدابير بناء الثقة الثنائية
ب.مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠ نحو قاعدة عدم الاستخدام

ممارسات جيدة – الدول غير النووية

أ. منطقة نيوزيلاندا منطقة خالية من السلاح النووي، قانون الحد من التسلح ونزع السلاح:
من حليف نووي إلى مناهض للسلاح النووي
ب. تعديل الخلو من السلاح النووي في الدستور الفلبيني:
ترسيخ قاعدة مناهضة السلاح النووي
ج.قانون دستوري لصالح نمسا خالية من السلاح النووي:
التزام لتعزيز سياسة مناهضة النووي
د.قانون منغوليا حول وضعها كمنطقة خالية من السلاح النووي:
بناء الاعتراف من خلال منطقة خالية من السلاح النووي لدولة واحدة

الفصل العاشر– مفاوضات من أجل معاهدة الأسلحة النووية أو حزمة من الاتفاقيات

ممارسات جيدة – جميع الدول

أ. قرارات برلمانية تدعم معاهدة الأسلحة النووية واقتراح الأمين العام للأمم المتحدة:
دعم نهج شامل لنزع السلاح النووي
ب.جلسات الاستماع حول معاهدة الأسلحة النووية:
استكشاف عناصر لاتفاقية إزالة السلاح النووي عالميًا

الفصل الحادي العاشر– تطوير الآليات والمؤسسات من أجل نزع السلاح النووي

ممارسات جيدة – جميع الدول
أ.وكالة الولايات المتحدة للحد من التسلح ونزع السلاح:
صوت مستقل للحد من التسلح
ب.اللجنة الفرعية للبرلمان الألماني حول نزع السلاح والحد من التسلح وعدم الانتشار:
هيئة برلمانية للبحث عن طرق لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح
ج.الوزير النيوزيلاندي لنزع السلاح والحد من التسلح:
مأسسة فريدة للالتزام بنزع السلاح النووي
د. المشاركة البرلمانية في المنتديات الدولية:
بناء منظور برلماني لجهود نزع السلاح متعددة الأطراف

الفصل الثاني عشر– التعليم في مجال نزع السلاح

ممارسات جيدة – جميع الدول

أ. صندوق تنفيذ الأمم المتحدة للتعليم في مجال نزع السلاح في نيوزيلاندا:
تيسير تنفيذ برامج التعليم في مجال نزع السلاح
ب. عرض الأفلام في البرلمان:
استخدام قوة الإعلام المرئي
ج. مناسبات برلمانية، اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية في البرلمانات:
طريقة فعالة لزيادة الوعي تجاه التجارب النووية

الملاحق

ملحق I : نظرة عامة على التوصيات للبرلمانيين

ملحق II : قرار الاتحاد البرلماني الدولي نيسان /إبريل ٢٠٠٩
دور البرلمانات في التقدم في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وتأمين دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ملحق III : مقترح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة حول نزع السلاح النووي. تشرين أول / أكتوبر ٢٠٠٨

ملحق IV : رسالة بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة لرؤساء البرلمانات

ملحق V: فتوى المحكمة الجنائية الدولية حول شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، تموز / يوليو ١٩٩٦

ملحق VI : قرار مجلس مندوبي حركة الصليب الاحمر والهلال الاحمر: العمل نحو القضاء على الأسلحة النووية، تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠١١

ملحق VII :الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية.

ملحق VIII :تصريحات وتقارير عالية المستوى تدعم عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية

المراجع

حول الناشر

مقدمة

الضرورة الملحة لعمل برلماني

"لا يمكن احتواء القوة التدميرية للأسلحة النووية ولا من حيث الزمان ولا من حيث المكان".

محكمة العدل الدولية، ١٩٩٦

أكدت محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ أن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها لا يتوافق بشكل عام مع القوانين الدولية التي تحكم الحرب، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي. انقسمت المحكمة على نفسها ولم تحسم موقفها تجاه دور الأسلحة النووية في حالات معينة لضمان بقاء دولةٍ مهددةٍ بهجومٍ نووي وذلك في ظل الإقرار بوجود دولٍ ما زلت تعتمد على الردع النووي كوسيلة دفاع لضمان أمنها. إلاّ أن المحكمة توصلت بالإجماع إلى نتيجة مفادها إلتزام جميع الدول بإزالة التهديد بالسلاح النووي من خلال التفاوض لإزالة هذا التهديد في ظل رقابة دولية حازمة وفاعلة (انظر الملحق ٥: الرأي الاستشاري لمحكمة العدل الدولية حول شرعية التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها).

أين نحن الآن فيما يتعلق بالأسلحة النووية ونزع السلاح النووي؟

أشار الرئيس الأمريكي رونالد ريجان في مذكراته عام ٢٠٠٤، بصفته القائد العام لجيش الولايات المتحدة الأمريكية في حينها، أنه واجه احتمالية أن لدية **"ست دقائق** فقط لاتخاذ قرار للاستجابة لإشارة من جهاز الرادار وحسم القرار بشأن إطلاق معركة آرماجيدون! وكيف يمكن لأي إنسان أن يقدم مبرراً في وقت مثل هذا؟"[٣]

تُغفل معظم الشعوب عن الحقيقة القائلة أنه لأكثر من عشر سنوات في القرن الحادي والعشرين، لا يزال هناك ما يقارب من ١٩,٠٠٠ سلاح نووي في مستودعات الدول النووية(NWS)، والالاف من هذه الأسلحة جاهزة للإطلاق خلال دقائق بموجب سياسات "الإطلاق عند الإنذار"، الأمر الذي دفع الرئيسين الأمريكي والروسي إلى الدقائق الست الاحتمالية ذاتها في مواجهة الستة دقائق- لاتخاذ - القرار التي أشار إليها الرئيس ريجان في مأزق آرماجيدون (أوقات التهديد بالسلاح النووي في بعض الدول المسلحة بالأسلحة النووية مثل الهند والباكستان وهي أقصر من ست دقائق، وهي أحياناً تشارف على العدم).

صورة عن وقف تشغيل أحد الصواريخ البالستية العابرة للقارات - تيتان في صومعته. متحف صواريخ التيتان، ساهوريتا، أريزونا، الولايات المتحدة الأمريكية، تشرين ثاني (نوفمبر) ٢٠٠٣.

يذكر المراقب السابق للصواريخ النووية بروس بلير أنه في كل يوم من أيام الأسبوع وفي كل أسبوع من أسابيع السنة تقريباً، تقوم قيادة السلاح النووي في الولايات المتحدة الأمريكية وهيكل الرقابة بتقييم حوادث مثل إطلاق الصواريخ. حيث تتطلب القرارات حول احتمالية وجود هجمات نووية قادمة ام لا، وذلك إشعار الرئيس بذلك خلال ثلاث دقائق. وللرئيس بعد ذلك ما بين ست إلى ثمان دقائق ليقرر شن هجوم انتقامي أم لا. في مرات سابقة في الماضي، كادت حوادث بريئة مثل إطلاق قمر للأرصاد الجوية أو حدوث ارتباك أثناء المناورات الحربية أن تؤدي إلى حدوث تبادل نووي.[٤]

وطبقاً لما ذكره جاريث إيفانز، منظم شبكة قيادة آسيا والمحيط الهادي لوقف الانتشار النووي ونزع السلاح وهو وزير الخارجية الأسترالي السابق، فإن حقيقة عدم انتهاء العالم في حرب نووية لمعركة أرماجيدون يعود إلى حسن الحظ لا حسن الإدارة. "والآن، حيث تمتلك العديد من دول العالم السلاح النووي، في ظل توترات إقليمية واضحة، وأنظمة سيطرة وقيادة متنوعة في تقدمها التكنولوجي، واحتمال زعزعة التكنولوجيا السيبرانية الجديدة للاستقرار، واستمرار التطوير باتجاه انتاج أسلحة أكثر حداثه (بما في

ذلك الأسلحة الأصغر حجماً والأكثر احتمالًا للاستعمال) فإنه لا يمكن تصور أن مثل هذا الحظ الجيد سوف يستمر".[٥]

يقول هانس بلكس، رئيس هيئة أسلحة الدمار الشامل(WMD)، أن الفشل في إنهاء سياسات الحرب الباردة الخطيرة وممارساتها ما هو إلاّ "علامة لوجود عجز جماعي".[٦]

كذلك يُعتبر انتشار الأسلحة النووية لدى المزيد من الدول أمراً مقلقاً بنفس الدرجة إن لم يكن أكثر، كما هو الحال في القدرة المتنامية للجهات الفاعلة من غير الدول في إمكانية الحصول على السلاح النووي أو الإشعاعي أو إنتاجهما. فالدول الناشئة في حيازتها للسلاح النووي أقل قدرة على تحقيق آليات السلامة وتدابير بناء الثقة كتلك التي طورتها الدول التي تمتلك سلاحاً نووياً في الوقت الحالي، والتي على هي الأقل تقلل من احتمالية وقوع محرقة نووية عن طريق الخطأ أو سوء التقدير. وهذا ينطبق على الجهات الفاعلة من غير الدول وهي جهات أقل التزاماً بالقيود القانونية والأخلاقية التي منعت الاستخدام المتعمد للأسلحة النووية وقت الحرب منذ عام ١٩٤٥.

يعتبر نزع السلاح وعدم الانتشار النووي وجهان لعملة واحدة إذ أنه من غير الممكن تحقيق جانب من غير الأخر. وفي ظل القرن العشرين المفعم بالاستقطابات كان نزع السلاح النووي أملاً صعب المنال، والأمر الوحيد الذي كان بيد الحكومات هو فقط التقليل من الانتشار النووي والسيطرة على سباق التسلح النووي.

في عالمٍ مترابط في القرن الحادي والعشرين، يمتلك البرلمانيون المسؤولية والقدرة على العمل على المستوى الوطني وعبر الحدود للمساعدة في بناء الالتزام السياسي وأطر العمل الأمنية للعودة عن انتشار الأسلحة النووية وإزالة تلك الأسلحة النووية عالمياً، في ظل مراقبة دولية صارمة وفاعلة.

في تشرين أول/ أكتوبر ١٩٨٦، كان العالم على وشك القضاء التام على جميع الأسلحة النووية. ففي قمة ريكيافيك التاريخية أصبح كل من الرئيس الأمريكي رونالد ريجان والسكرتير العام للاتحاد السوفيتي ميخائيل جورباتشوف على قناعة بأن "الحرب النووية لا يمكن كسبها ويجب عدم خوضها إطلاقاً"[٧] وبشكل غير متوقع، تم الابتعاد عن الحد من الأسلحة التقليدية والانطلاق لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

لكن لسوء الحظ، منع عجزهم في حل المشاكل الرئيسية مثل القلق السوفيتي تجاه برنامج دفاع الصواريخ البالستية "لحرب النجوم" الأمريكية عقد أي اتفاق يتعلق بالابتعاد عن الردع النووي. وكل ما أمكن تحقيقه في ذلك الوقت هو معاهدة حول القوات النووية المتوسطة واتفاقيات حول خفض أعداد الصواريخ الحاملة لرؤوس النووية.

تراجع كل من الجانبين عن الرؤى الكبرى واعتمدا نهجاً تدريجياً، خطوةً بخطوة، لنزع السلاح النووي والذي لم ينجز منه إلاّ القليل جداً خلال السنوات الـ ٢٥ التي تلت.

يستطيع البرلمانيون العمل على ضمان عدم ضياع الفرصة هذه المرة، والانتقال من الخطابات إلى الأفعال لتطوير إطار عملٍ مؤسسيٍ تقنيٍ وقانونيٍ للتخلص نهائياً من الردع النووي وتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي.

حديثاً، عادت رؤية عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية للظهور، كان أولها عام٢٠٠٧ عندما افتتحت صحيفة وول ستريت عددها بمقال حمل العنوان "عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية"، كتبه أربعة مسؤولين سابقين أمريكيين رفيعي المستوى (هنري كسنجر وسام نان وجورج شولتز ووليم بيري). منذ ذلك الحين، تم تعزيز هذه الرؤية من قبل الرئيس الأمريكي باراك أوباما وتم التأكيد عليها من خلال عدة تصريحات من رؤساء دول ومسؤولين سابقين لدول نووية وحلفائهم. لقد آن الآوان لإحياء روح قمة ريكيافيك والاستفادة من هذا الزخم.

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون يقدم مشروع النقاط الخمس حول نزع السلاح النووي في الأمم المتحدة، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، ٢٤ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٨

طرح الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون خطة لتطبيق هذه الرؤية، معتمداً في ذلك على الخطوات التي اتخذت بالفعل فيما يتعلق بعدم الانتشار ونزع الأسلحة النووية، تتضمن مزيجاً من التدابير الإضافية هذا بالإضافة إلى برنامجٍ شاملٍ لتحقيق اتفاقية الأسلحة النووية أو حُزمة الاتفاقيات لحظر الأسلحة النووية وإزالتها عالمياً.

نأمل في أن يساعد هذا الكتاب البرلمانيين على انتهاز الفرصة، واتخاذ خطوات، واسعة نحو عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

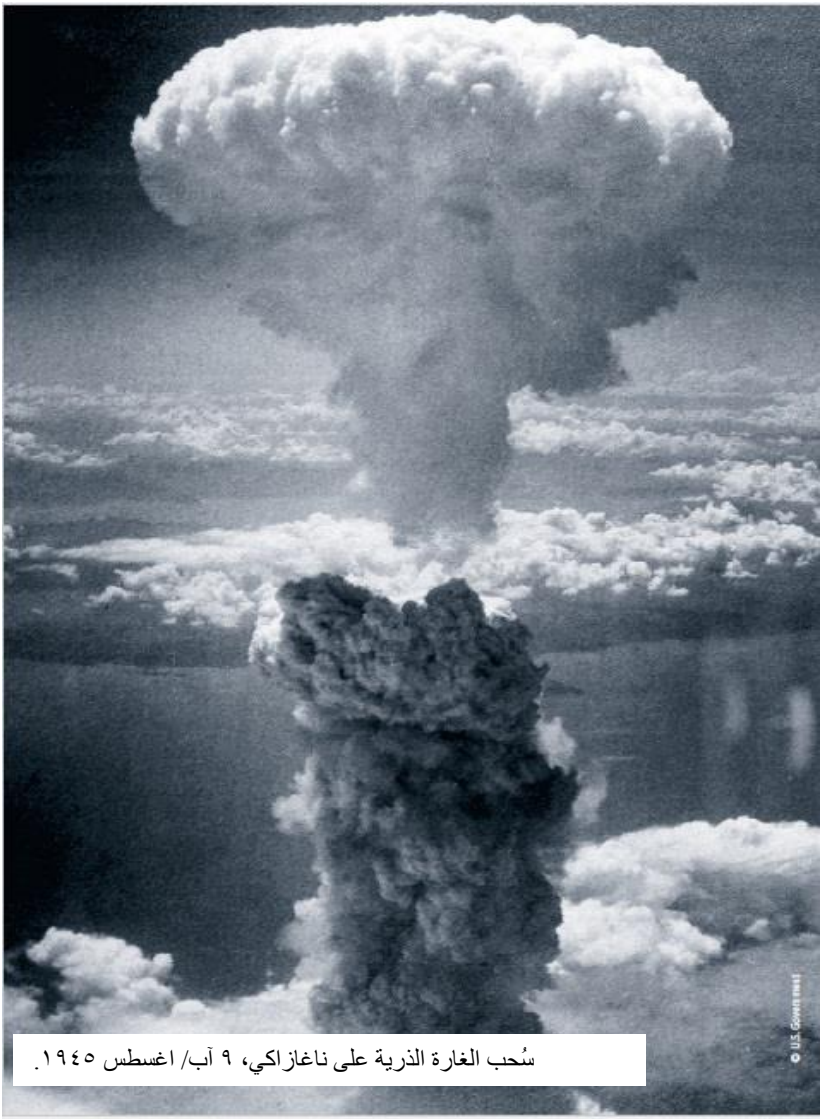

سُحب الغارة الذرية على ناغازاكي، ٩ آب/ اغسطس ١٩٤٥.

الأسلحة النووية أين نحن الآن؟

نبذة تاريخية عن التزامات منع الانتشار النووي ونزع السلاح

منذ بداية العصر النووي، تم الاعتراف رسمياً من جانب جميع الدول بأن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح هي أهداف حرجة. في ٢٤ كانون ثاني/يناير ١٩٤٦ وضعت الجمعية العامة للأمم المتحدة في أول قرار اعتمدته بهذا الشأن هدفاً هو إزالة الأسلحة النووية وأسلحة أخرى "قابلة لإحداث الدمار الشامل".[٨]

لقد تم حظر الأسلحة البيولوجية والكيميائية، وهما فئتان أخريان تم اعتبارهما من أسلحة الدمار الشامل، وذلك بموجب ميثاق الأسلحة البيولوجية عام ١٩٧٢ وميثاق الأسلحة الكيميائية عام ١٩٩٣على التوالي. أما الأسلحة الأخرى التي تسبب ضرراً عشوائياً، ويقصد بذلك عدم قدرتها على التمييز بين الأهداف العسكرية المشروع استهدافها والمدنيين (المحميين وقت الحرب)، فقد تم حظرها أيضاً بموجب معاهداتٍ دولية. تشمل ميثاق عام ١٩٩٧ حول حظر استخدام وتخزين وإنتاج ونقل الألغام المضادة للأفراد وتدميرها (معاهدة حظر الألغام) وميثاق عام ٢٠٠٨ حول الذخائر العنقودية.

كما أن هناك اتفاقيات تحظر استعمال الأسلحة التي تسبب وقت الحرب معاناة غير ضرورية للمحاربين، مثل إعلان لاهاي عام ١٨٩٩ بشأن الرصاص المتفجر، والبروتوكول الرابع عام ١٩٩٥ لميثاق الأسلحة التقليدية حول أسلحة الليزر المسببة للعمى. هناك أيضا معاهدة دولية تحظر الاستخدام العسكري للتغير البيئي (ميثاق عام ١٩٧٧ لحظر استخدام تقنيات التغيير في البيئة لأغراض عسكرية أو لأية أغراض عدائية أخرى).

على الرغم من أن السلاح النووي يعتبر الأكثر فتكاً من بين أسلحة الدمار الشامل وأكثر الأسلحة المسببة للأذى العشوائي والمعاناة الطويلة غير الضرورية للمحاربين والأضرار البالغة للبيئة، إلاّ أنه ولهذه اللحظة لم يتم إخضاع الأسلحة النووية لاتفاقيات تعمل أيضاً على حظرها دولياً.
تاريخياً، تم ترحيل الأسلحة النووية لفئة منفصلة عن الأسلحة الأخرى، واحدة تدّعي بعض الدول شرعية امتلاكها لمثل هذا السلاح من أجل حماية أمنهم الوطني أو الجماعي، إلاّ أن الأمر قد يكون خطيراً في حال اكتسبته دولٌ أخرى. في الوقت ذاته، تتوافق جميع الدول حتى النووية منها بأن الوصول لعالمٍ خالٍ من السلاح النووي هو هدف مرغوب من

قبل الجميع، إلاّ أن هذا الأمل سيبقى غير واقعي إلى أن يتم استبدال سياسة الردع النووي بإطار عمل أمني أفضل.

هكذا، عززت الدول النووية سلسلة من الاجراءات لمنع دول أخرى من الحصول على الأسلحة النووية، ووافقت على خطوات تمثل الحد الادنى، مثل خفض مخزون السلاح النووي، وإزالة بعض أنواع الأسلحة النووية من ترساناتها، وعدم التهديد باستخدام السلاح النووي أو استخدامه ضد الدول غير النووية إلاّ في ظل شروط معينة.

المصطلحات

يفرق هذا الكتاب عند إشارته للشعوب التي تمتلك السلاح النووي بين فئتين من الدول: **الدول النووية** والتي تشير إلى خمس دول تم الاعتراف بها رسمياً في معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية بأنها تمتلك السلاح النووي وهي (الصين وفرنسا وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة). أما الفئة الأخرى فهي تلك **الدول المالكة للسلاح النووي**، والتي تتضمن الدول النووية والدول المالكة وغير الموقعة على معاهدة منع انتشار السلاح النووي(جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند واسرائيل وباكستان). ويشير الكتاب أيضاً إلى فئتين أخريين وهما: **حلفاء الدول النووية والدول غير النووية.**

على الرغم من أن معظم الدول لم تتبنى الاستراتيجية الأمنية للردع النووي مطلقاً، إلاّ أن حقيقة استمرار الدول النووية وحلفائها في الاعتماد على الردع النووي واستمرار الدول النووية في تحديث أنظمة أسلحتها النووية والمحافظة على مبدأ استخدام الأسلحة النووية على نطاق واسع من الحالات، حفّزت الآخرين كي يحصلوا على السلاح النووي أيضاً وتبني مبدأ الردع النووي في الرد. وبهذا حققت الجهود الرامية لمنع انتشار الأسلحة النووية نجاحاً جزئياً. يشهد عدد الدول التي تمتلك السلاح النووي **(**NWPS**)** تزايدا تدريجياً حيث ابتدأ بدولتين في حقبة الأربعينات هما (الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية) ثم وصل العدد إلى تسعة دول هي حالياً (فرنسا والصين والهند واسرائيل وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وباكستان وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة).

من ناحية أخرى، قامت عدة دول بالتخلي عن ترساناتها النووية لتصبح دولاً غير نووية. وتشمل هذه الدول كلاً من: روسيا البيضاء، وكازاخستان، وأوكرانيا (حصلت هذه الدول على السلاح النووي عندما انهار الاتحاد السوفيتي) وجنوب أفريقيا، كما رفضت دول أخرى نشر السلاح النووي على أراضيها (اليونان) أو نقله عبر مياهها (نيوزيلاند).

اتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح

منذ مطلع العصر النووي، تم إبرام عدد كبير من اتفاقيات عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح.

تشمل الاتفاقيات الرئيسية لمنع انتشار الأسلحة النووية ما يلي:

- معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية (NPT) عام ١٩٦٨، التي اتفقت بموجبها الدول غير النووية على عدم الحصول على الأسلحة النووية؛
- التدابير الوقائية للوكالة الدولية للطاقة الذرية (IAEA) المطبقة في برامج الطاقة النووية لجميع الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وذلك لضمان عدم استخدام تكنولوجيا الطاقة النووية وموادها في برامج الأسلحة النووية؛
- معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية(CTBT) وتأسيس اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية (CTBTO) وذلك بهدف الانضمام إلى الالتزام العالمي بالمعاهدة، وإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ، بالإضافة إلى بناء نظام تحقق؛
- قرار مجلس الأمن الدولي في الامم المتحدة (UNSC) رقم ١٥٤٠، الذي يطلب من الدول اتخاذ إجراءات وطنية إضافية لمنع انتشار السلاح النووي بين الجهات الفاعلة من غير الدول، وذلك من خلال مراقبة الحدود، والتعاون الدولي في المحافظة على الأمن، وتجريم نشاطات نشر الأسلحة النووية؛
- ميثاق الحماية المادية للمواد النووية وتعديلاته عام ٢٠٠٥.
- بروتوكول عام ٢٠٠٥ لاتفاقية قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة الملاحة البحرية (ميثاق SUA ١٩٨٨)؛
- بروتوكول عام ٢٠٠٥ لبروتوكول قمع الأعمال غير المشروعة الموجهة ضد سلامة المنشآت الثابتة الموجودة في الجرف القاري (بروتوكول المنشآت الثابتة عام ١٩٨٨)؛
- الاتفاقية الدولية عام ٢٠٠٥ لقمع أعمال الإرهاب النووي، المصممة لتجريم الإرهاب النووي وتعزيز التعاون الشرطي والقضائي لمنع مثل تلك الأفعال والتحقيق بشأنها والمعاقبة على ارتكابها؛

- قرارات مجلس الأمن الدولي التي تتعامل مع حالات محددة للانتشار النووي أو احتمالية هذا الانتشار، بما في ذلك القرارات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل العراقية، والتجارب النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند وباكستان، ونشاطات دورة الوقود النووي لجمهورية إيران الإسلامية؛
- الخطوط العريضة التي طورتها مجموعة موردي المواد النووية في مجال تصدير التكنولوجيا النووية وموادها، للدول غير النووية من أجل خفض مخاطر الانتشار النووي نتيجةً لمثل هذا النقل؛ و
- معاهدات لتأسيس مناطق خالية من الأسلحة النووية في القارة القطبية الجنوبية وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي وجنوب المحيط الهادئ وجنوب شرق اسيا وأفريقيا وآسيا الوسطى، وكذلك في الفضاء الخارجي وفي قاع البحر وعلى سطح القمر.

تقدم مجموعة اتفاقيات عدم الانتشار النووي نهجاً شاملاً لمنع الانتشار النووي(NWFZ) والتحقق منها في حال وافقت جميع الدول على هذه الاتفاقيات وعملت على تنفيذها.

يعد تاريخ نزع السلاح النووي أمراً هو في المقام الأول، خطوات اضافية صغيرة ضمن اهداف كبرى، أبرمت الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي إجراءات بناء الثقة للحد من التسلح واتفاقيات الحد من التسلح، بما في ذلك:

- اتفاقية الحوادث النووية ١٩٧١؛
- معاهدة الصواريخ المضادة البالستية (ABM) (انسحبت الولايات المتحدة منها عام ٢٠٠٢)؛
- معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية (SALT) عام ١٩٧٢؛
- معاهدة القوات النووية متوسطة المدى(INF) عام ١٩٨٧؛
- اتفاقية إشعار إطلاق الصواريخ ١٩٨٨
- معاهدات خفض الأسلحة الاستراتيجية، بما في ذلك اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية(START I) لعام ١٩٩١ (انتهت عام ٢٠٠٩) واتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية لعام ١٩٩٣ (التي لم تدخل حيز التنفيذ مطلقاً)؛

- اتفاقية خفض مركبات التسديد إلى أهداف مستقلة متعددة De-MIRVing عام ١٩٩٢؛
- معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الهجومية **(SORT)** ٢٠٠٣ (حلت محلها إتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة **New START**)؛ و
- اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة ٢٠١٠.

مع ذلك، تستمر كلتا الدولتين في الحفاظ على ما يقارب من تسعة عشر ألف سلاح نووي في مستودعاتها، منها ٢,٠٠٠ سلاح ذو جاهزية عالية للتشغيل لاستخدامها بموجب سياسات الإطلاق بناءً على الإنذار، حيث تطلق ضربة انتقامية بناء على إنذار بوجود هجمة قادمة حتى قبل وصول أي ضربة من سلاح نووي. بالإضافة إلى ذلك، يبقى هناك ما بين ١٥٠ و٢٠٠ سلاح نووي تكتيكي أمريكي تم نشرها في عدد من الدول الأوروبية غير النووية.

كما اتفقت الهند وباكستان على إجراءات بناء الثقة والتي تتضمن:

- إتفاقيه حظر الهجمات ضد المنشآت النووية ١٩٩٨؛ و
- إتفاقيه خفض مخاطر الحوادث ذات العلاقة بالأسلحة النووية(تم تمديدها عام ٢٠١٢)

حتى الآن، لم تعقد أية مفاوضات، ناهيك عن الاتفاقيات، بين الدول التي تمتلك السلاح النووي حول خططٍ متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي. في حين تضع معظم الدول التي تملك السلاح النووي خططاً طويلة المدى لتحديث أو تحسين الرؤوس الحربية النووية أو أنظمة إيصالها.

يعد التقدم في نزع السلاح النووي أمرا مجدياً في منع الانتشار. تقدم السياسات المتبعة حالياً لامتلاك السلاح النووي والتهديد باستخدام الأسلحة النووية ذريعة للدول الأخرى للحصول على السلاح النووي للدفاع عن أنفسهم، ومبرراً لرفض الأساليب الوقائية الشاملة لبرامجهم في مجال الطاقة النووية. بالإضافة إلى ذلك، يمنح استمرار وجود تكنولوجيا السلاح النووي والمواد الانشطارية الدول الاخرى القدرات التقنية للحصول على هذه التكنولوجيا والمواد بما في ذلك الحصول عليها من السوق السوداء. بالمقابل، يعمل تطوير الآليات في المجال القانونية والتقنية والمؤسسية والسياسية الشاملة والرامية إلى إلغاء الأسلحة النووية وإزالتها، على تصعيب تطوير أو الحصول على تلك الأسلحة من جانب الدول غير النووية إن لم يجعلها مستحيلة.

كذلك، تؤكد المادة السادسة في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية أن على جميع الدول الأطراف في المعاهدة "مواصلة المفاوضات وبحسن نية حول الإجراءات الفاعلة المتعلقة بوقف سباق التسلح النووي في وقت مبكر ونزع السلاح النووي".[٩]

في عام ١٩٩٦ مضت محكمة العدل الدولية/ أعلى سلطة قضائية في نظام الأمم المتحدة قُدماً في دعم الجهود الرامية لإنشاء التزام قانوني لإلغاء الأسلحة النووية. حيث أكدت المحكمة في الرأي الاستشاري القانوني، *الذي يعد علامة مرجعية، حول شرعية استخدام السلاح النووي أو التهديد باستخدامه* "إن استخدام السلاح النووي أو التهديد به هو أمرٌ مخالفٌ للقانون الدولي المعمول به في النزاع المسلح، وعلى وجه الخصوص في مبادئ وأحكام القانون الإنساني"، ومن ثم خرجت المحكمة بالإجماع بنتيجة مفادها "الالتزام بمواصلة المفاوضات وبحسن نية من أجل تحقيق نزع السلاح النووي في جميع جوانبه في ظل رقابة دولية فاعلة وصارمة".[١٠]

ومتابعةً للرأي الاستشاري القانوني، تبنت الجمعية العامة للأمم المتحدة قراراً، يصدر مطلع كل عام بدءاً من عام ١٩٩٦، بدعوة جميع الدول لتحقيق الإلتزام بنزع السلاح فوراً وذلك من خلال البدء بالمفاوضات متعددة الأطراف التي "تقود إلى عقد إتفاق مبكر لمعاهدة أسلحة نووية يُحظر فيها تطوير الأسلحة النووية أو إنتاجها أو تجريبها أو نشرها أو تخزينها أو نقلها أو التهديد بها أو استخدامها والعمل على إزالتها".[١١]

تأسس عام ١٩٩٨ تحالف الاجندة الجديد من قبل مجموعة دول تشترك في ذات الفكر، لحث الدول النووية على الموافقة الفورية على أجندة عمل لتنفيذ التزاماتها بنزع السلاح النووي. في عام ٢٠٠٠ نجح التحالف في إقناع هذه الدول بالموافقة "على التعهد بشكل جلي (....) باستكمال الإزالة التامة لترساناتها النووية سعياً لتحقيق نزع السلاح النووي الذي التزمت به جميع الدول الأعضاء بموجب المادة ٦ من اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية".[١٢]

إلاّ أن الدول النووية لم تنجز سوى القليل بشأن تنفيذ هذا المشروع إلى أن تم عَقْد مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠. في ذلك الوقت وافقت الدول النووية الخمس الاطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على عدد من خطوات نزع السلاح النووي، وعلى إعداد تقرير لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٥ حول التقدم المحرز في هذه الخطوات.

كما اتفقت الدول الأطراف في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية عام ٢٠١٠، على أن عملية تحقيق نزع السلاح النووي لا تعتمد فقط على إجراءات الدول النووية، بل تحتاج من "جميع الدول أن تبذل جهوداً خاصة لتأسيس إطار عمل ضروري لتحقيق عالمٍ خالٍ من

السلاح النووي والمحافظة عليه.[١٣] تعتبر "مبادرة القوى الأوسط"، وهي منظمة تعمل على جمع ممثلين من حكومات الطاقة المتوسطة وسيلة للبحث عن العناصر الضرورية لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي والحفاظ عليه، تعتبر بأن هذه الاتفاقية تعطي الدول غير النووية الضوء الأخضر للبدء بالعمل التحضيري لإبرام تفاق عالمي لحظر السلاح النووي، بمشاركة الدول النووية لكن دون انتظار موافقتهم.[١٤] تتشابه هذه العملية مع عمليات أوتاوا وأوسلو، التي تتم من خلالهما التفاوض بين الدول ذات الفكر المتشابه بشأن معاهدات عالمية تحظر الألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية دون انتظار موافقة جميع الدول المالكة لهذه الأسلحة. وهناك في حقيقة الأمر، دعوات لـ "عملية أوتاوا للسلاح النووي".[١٥]

دور مجلس الأمن الدولي

أصدر مجلس الأمن الدولي بياناً رئاسياً في أول اجتماع قمة عقده المجلس في ٣١ كانون ثاني/ يناير عام ١٩٩٢، كرر فيه التأكيد على "حاجة جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتهم المتعلقة بالحد من التسلح ونزع السلاح" والإعلان بأن انتشار أسلحة الدمار الشامل هي "تهديد للسلام والأمن الدوليين".[١٦] أما بالنسبة للأسلحة النووية، فقد ركز مجلس الأمن الدولي بشكل عام على عدم الانتشار أكثر مما ركز على نزع السلاح.

على سبيل المثال، اتخذ مجلس الأمن الدولي موقفاً حازماً في الرد على مواقف محددة للانتشار أو التهديد المتعلق ببرامج أسلحة الدمار الشامل العراقية، والتجارب النووية التي قامت بها الهند وباكستان وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، والمخاوف الناجمة عن نشاطات دورة الوقود النووي الإيرانية. إلاّ أنه مال إلى التزام الصمت بشأن التهديدات الناجمة عن سياسات وممارسات الدول النووية الرئيسية ـ الصين وفرنسا وروسيا الاتحادية والمملكة المتحدة والولايات المتحدة ويمكن تفسير هذا الأمر ـ دون التبرير ـ بحقيقة أن كل دولة من هذه الدول الخمس هي عضو دائم في مجلس الأمن الدولي ولها حق استخدام الفيتو ضد أي قرار للمجلس. كما أن مجلس الأمن إلتزم الصمت حيال برنامج إسرائيل النووي، والدعوة إلى منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل.

يتحمل مجلس الأمن على ما يبدو مسؤوليته حيال نزع السلاح النووي الناشئة عن ولايته في العمل على مواجهة تهديدات السلم والأمن الدوليين، بشكل مباشر، من التزامه بالمادة ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة التي تنص على وضع الخطط لنظام تعليمات باتجاه التسلح سعياً للتقليل من تحويل الموارد الاقتصادية والإنسانية للتسلح.

أوسكار أرياس رئيس (كوستاريكا) يترأس الجلسة الخاصة لمجلس الأمن الدولي عام ٢٠٠٨

أشار مجلس الأمن في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨ إلى أن موقفة سيصبح أكثر فاعلية عندما عقد أول اجتماع له لتنفيذ المادة رقم ٢٦ من ميثاق الأمم المتحدة، برئاسة "أوسكار أرياس" رئيس جمهورية كوستا ريكا،[١٧] وثانية، عام ٢٠٠٩ عندما تبنى المجلس قراراً في اجتماع له برئاسة باراك أوباما/ رئيس الولايات المتحدة، داعياً فيه كل الدول إلى إجراء مفاوضات نزع السلاح النووي بحسن نية، ودعوة الدول غير الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "للمشاركة في هذا المسعى".[١٨]

وفي نيسان/إبريل ٢٠١٢، أعاد رئيس مجلس الأمن الدولي التأكيد على دعم المجلس للمعاهدات متعددة الأطراف الهادفة إلى إزالة أو منع انتشار الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية، وأهمية تنفيذ هذه المعاهدات من قبل جميع الدول الأطراف من أجل تعزيز الاستقرار الدولي.[١٩]

خلاصة القول، إن نزع السلاح النووي -وكما كان دائماً- معترف به من قبل المجتمع الدولي كهدف له الأولوية العليا. وتُلزم جميع الدول نفسها ليس فقط المالكة منها للسلاح النووي بمتابعة هذا الهدف بجدية من خلال إطار عمل قانوني دولي. إلاّ أن الدول النووية تباطأت في اتخاذ إجراءات لتفيد هذا الالتزام، في الوقت الذي طال فيه انتظار الدول غير النووية لاتخاذ هذه الإجراءات.

يقع على كاهل البرلمانيين دورٌ في تشجيع الدول النووية للعمل على التزاماتها، وكذلك في تشجيع الدول غير النووية على عدم انتظار الدول النووية والبدء بأنفسهم لبناء إطار عمل لعالمٍ خالٍ من السلاح النووي، على أن يتضمن إطار العمل هذا آليات قانونية وتقنية وسياسية ومؤسسية شاملة لضمان إزالة فاعلة ومحققة للسلاح النووي ومنع أي انتشار أو إعادة تسلح.

الزخم السياسي الحديث

حديثاً، لاقت الرؤية التي تدعو إلى عالم خالٍ من السلاح النووي دعماً من قبل قادة ومسؤولين كبار (حاليين وسابقين) في دول رئيسية، بما في ذلك تلك الدول التي تمتلك السلاح النووي والتي تتبنى مبادئ الردع النووي. كما دعَم هذا الهدف مشرعون ومسؤولون عسكريون على مستوى رفيع وأكاديميون وخبراء في نزع السلاح وقطاعات أخرى من المجتمع المدني.
أشعلت صحيفة وول ستريت في افتتاحيتها عام ٢٠٠٧ وميض الثورة الحالية في دعم هذه الرؤية، من خلال مسؤولين سابقين رفيعي المستوى في الولايات المتحدة ومنهم: جورج شولتز وهنري كيسنجر ووليم بيري وسام نان[٢٠]، وقد أقر هؤلاء من خلال الصحيفة أهمية حظر مثل هذه الأسلحة وهم الذين عملوا سابقاً على تشجيع الوصول إلى عالم نووي واعترفوا بالحاجة للتخلي عن الأسلحة النووية. وتم الجدال فيما بينهم بأنه على الرغم من الدور الذي لعبته الأسلحة النووية في منع الحرب بين القوتين العظميين خلال حقبة الحرب الباردة. في ظل عالم ناشئ ومتعدد الأقطاب في القرن الحادي والعشرين، فإن الأسلحة النووية لا تمت للأمن بصلة، إلاّ إن الاستمرار في امتلاكها يوشك أن يؤدي إلى الانتشار وتزايد احتمال وقوع كارثة نووية. لقد انضم لهؤلاء المسؤولين نظراؤهم في الدول من سائر أنحاء العالم. وفي هذه العملية أعادوا إحياء الحافز لإلغاء الأسلحة النووية.[٢١]

وضع أمين عام الأمم المتحدة قضية نزع السلاح النووي مباشرةً على أجندة المجتمع الدولي، كما طرح في تشرين ثاني/أكتوبر عام ٢٠٠٨ خطة مكونة من خمس نقاط لنزع السلاح النووي، مقترحاً، بين أمور أخرى، الأخذ بعين الاعتبار إجراء مفاوضات حول اتفاقية السلاح النووي أو إطار عمل لأدوات دعم ثنائية منفصلة.[٢٢] وقد حظيت الخطة بالدعم في المنتديات بأنواعها وعلى كل مستوى، بما في ذلك القرار الذي تبناه الاتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠٠٩ [٢٣]، كما تم الإشارة إليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي عام ٢٠١٠ .[٢٤]
تسهم جهود عدد من المجتمعات المدنية في إيجاد زخم سياسي لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي. فقد انضمت أكثر من خمسة آلاف مدينة لحملة عمدات من أجل السلام لإلغاء السلاح النووي بحلول عام ٢٠٢٠ بموجب اتفاقية لحظر الأسلحة النووية. وركزت حركة

الصفر العالمي، وهي مجموعة تضم ١٢٩ من القادة رفيعي المستوى في المجال المدني والديني وعالم الأعمال والمجالين العسكري والسياسي من جميع أرجاء العالم، على العبء المالي للسلاح النووي، كما قدمت خطة طريق لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي. في عام ٢٠٠٧ تم إطلاق الحملة الدولية لإلغاء الأسلحة النووية والمعروفة على مواقع التواصل الاجتماعي، بفيديوهات وأعمال فردية للمضي قدماً في إبرام معاهدة الأسلحة النووية. كما أيد ما يفوق على ٢٠٠٠ منظمة، شبكة الإلغاء العالمية ٢٠٠٠ لإزالة السلاح النووي، التي تأسست عام ١٩٩٥ والتي تسعى لبناء دعم حكومي لاتفاقية حظر الأسلحة النووية بما في ذلك قرار الأمم المتحدة المتعلق بهذا الشأن وخطة النقاط الخمس التي طرحها الأمين العام للأمم المتحدة. كما قدمت المنظمات الأعضاء في شبكة الإلغاء العالمية ٢٠٠٠ مسودة المعاهدة النموذجية للأسلحة النووية،[٢٥] والتي يروج لها الأمين العام للأمم المتحدة الآن كنقطة بداية للمفاوضات حول المعاهدة. وتشير استطلاعات الرأي العام التي قامت بها حملة شبكة الإلغاء العالمية ٢٠٠٠ إلى وجود دعم شعبي مطلق لاتفاقية الأسلحة النووية، بما في ذلك الدول المالكة للسلاح النووي.

إضافة إلى ذلك، اقترح عدد من الهيئات البارزة خططاً تتضمن أفكاراً عملية لجعل رؤية حركة الصفر العالمي أقرب للواقع. ومن هذه الهيئات هيئة أسلحة الدمار الشامل (يرأسها هانس بلكس) والهيئة الدولية للحد من انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح (يرأسهاجاريث إيفانز ويوريكو كواجوشي). على الرغم من أنَّ مثل هذه الاقتراحات قد تسفر عن تقديم مقاربات مختلفةً لنزع السلاح النووي (الشامل مقابل التدريجي، وما بينهما)، إلاّ أنه من المتفق عليه بشكل عام أنّ نزع السلاح ومنع الانتشار النووي تعد أهدافاً متعاضدة لا يمكن فصلها عن بعضها البعض وأنه يمكن الوصول إليها فقط من خلال تضافر الجهود.

مهدت هذه التطورات الطريق لرئيس الولايات المتحدة الأمريكية باراك أوباما كي يطرح الرؤية لعالم خالٍ من الأسلحة النووية وذلك في خطابة الذي ألقاه في نيسان/ إبريل ٢٠٠٩ في براغ. وقد لاقت هذه الرؤية منذ ذلك الحين دعماً من رؤساء دول آخرين. بعد عام من هذا الخطاب، وقّعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا الاتحادية على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة والتي تتطلب من واشنطن وموسكو خفض أعداد الرؤوس الحربية النووية الاستراتيجية التي ينشرها الجانبان من ٢,٢٠٠ إلى ما لا يزيد عن ١,٥٥٠ خلال سبع سنوات. وفي كانون أول/ديسمبر ٢٠١٠ وكانون ثاني/يناير٢٠١١، صادق البرلمان في كلتا الدولتين على معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة "ستارت" ودخلت حيز التنفيذ في شباط/فبراير ٢٠١١.

وقد نَشَّطت الدول الأطراف في معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية هذا الدافع الجديد لنزع السلاح بشكل أوسع من خلال تضمينها للنص التالي في خطة عمل نزع السلاح:

"يدعو المؤتمر جميع الدول النووية إلى تضافر الجهود من أجل نزع السلاح، ويؤكد على جميع الدول ضرورة بذل جهود خاصة لتأسيس إطار العمل اللازم لتحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي والحفاظ عليه. كما يشير المؤتمر إلى مقترح النقاط الخمس لنزع السلاح النووي الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يقترح فيه، بين أمور أخرى، النظر في عقد المفاوضات حول معاهدة حظر الأسلحة النووية أو الاتفاق حول إطار عمل لصكوك منفصلة متعاضدة، مستندة إلى نظام تحقق قوي."[٢٦]

حفزت هذه الاتفاقية عدداً من الدعوات عالية المستوى للدول للبدء بالمفاوضات حول ميثاق الأسلحة النووية، أو على الأقل البدء بعملية متقاربة من حيث التفكير للشروع بالعمل التحضيري حول العناصر الضرورية لمثل هذا الميثاق من أجل تشجيع المفاوضات ومساعدتها. وصدرت مثل هذه الدعوات، على سبيل المثال، من المجلس التفاعلي، وهي مجموعة مكونة من ٢٠ رئيس دولة سابق (تضم استراليا وكندا وألمانيا والأردن ولاتفيا والمكسيك والنرويج والولايات المتحدة)،[٢٧] ومن قمة ٢٠١١ لدول أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي.[٢٨]

وهكذا، أدرك المجتمع الدولي أن التركيز فقط على الخطوات القادمة لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي يعد أمراً غير كافٍ ودون جدوى. حيث أنه من الضروري تطوير نهج شامل لنزع السلاح النووي جنباً إلى جنب مع العملية التدريجية ومكملا لها.
على الرغم، من ذلك لازالت هناك عقبات كأداء، متمثلة بالجمود المستمر في مؤتمر نزع السلاح، وهو المنتدى الذي تم تأسيسه للتفاوض بشأن اتفاقيات الحد من التسلح ونزع السلاح متعدد الأطراف. ومنذ أن أنهى المؤتمر نص معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عام ١٩٩٦، شُلّت حركة عمل المؤتمر بموجب القانون الذي يعمل وفقه والذي يشترط الإجماع في اتخاذ أي قرار. إن النقاش في القضايا المتعلّقة بحل المشكلات والأزمات الناجمة عن عدم التوصل إلى إجماع، يقع خارج نطاق هذا الكتاب. لكن مما يجدر ذكره هنا أنّه من غير المقبول تماماً أن تكون قضية ذات أهمية مثل نزع السلاح ـ خصوصا نزع السلاح النووي ـ أحد أهم المؤسسات في أجهزة نزع السلاح في الأمم المتحدة قد مضى عليها ما يزيد على العقد ونصف دون أن تتمكن من اعتماد برنامج عمل لها[٢٩]. كذلك، لم تفلح جهود الأمين العام للأمم المتحدة الدؤوبة[٣٠] وكذلك جهود الدول الأعضاء في المؤتمر للخروج من هذا المأزق. وبناء على ذلك، تقدم عدد من الدول بمقاربات ممكنة للبدء بعمل متعدد الأطراف لنزع السلاح خارج إطار المؤتمر، بحيث ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبني برنامج عمل المؤتمر الذي تم وضعة بأغلبية الأصوات في الجمعية العامة للأمم المتحدة[٣١]. ويشمل البرنامج عملاً متعدد الأطراف للتفاوض حول معاهدة المواد الانشطارية، واتفاقاً من قبل الدول النووية بعدم التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها ضد الدول غير النووية ومداولات بشان منع سباق التسلح في الفضاء الخارجي ومداولات تقود إلى المفاوضات حول نزع سلاح نووي شامل.

باختصار، على الرغم من الدعم عالي المستوى الذي يحظى به هدف نزع السلاح النووي والاتفاقيات التي تمت في الجمعية العامة للأمم المتحدة ومؤتمرات المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلاّ أن المفاوضات متعددة الأطراف حول نزع السلاح النووي لم تبدأ بعد، ولم ينجز سوى أقل القليل على مستوى خطوات الحد من السلاح النووي وعدم انتشاره. ويبدو أن الكثير من الدول ما زالت تعيش في ظل مقولة لمارك توين "لا ترجئ أبداً إلى الغد ما يمكن أن تفعله بعد غد". خطأ ذلك، إن المخاطر الناشئة عن الخطر المتزايد للوضع النووي الراهن لا يمكن تبريره بأي حال من الاحوال بهذا الخمول.

تقع على كاهل البرلمانيين مسئولية ضمان توقف الحكومات عن انتحال الأعذار لهذا التراخي وتركيز الانتباه السياسي والموارد الدبلوماسية لتحقيق النتائج.

الأخطار غير المقبولة

يواجه التجمع العالمي للأسلحة النووية طيفاً واسعاً من المخاطر، بسبب صيانة حوالي ٢٠٠٠ سلاح نووي هي الآنفي حالة تأهب عالية. كما لاحظ الدكتور بروس بلير، المؤسس المشارك لحركة الصفر العالمي والضابط المراقب لإطلاق الصواريخ البالستية السابق:

"على الرغم من أن الرأي الشائع كان حول الأسلحة المكدسة في المخازن، فإن النظام ديناميكي (.....) يطرح يومياً تهديدا لأي خصم ولجميع الخصوم المحتملين. وكنتيجة لهذه الجاهزية، والنشاط المستمر، هناك مخاطر عديدة متأصلة في نظام الأسلحة النووية، تشمل مخاطر الإطلاق غير المقصود والإطلاق غير المرخص له والإطلاق المبني على معلومات غير دقيقة واحتمال سرقة الأسلحة النووية أو الحصول عليها من قبل جهات فاعله من غير الدولة".[٣٢]

قدَّر وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري فرصة حدوث حادث إرهابي نووي خلال العقد القادم بنسبة ٥٠% تقريباً.[٣٣] كما وجد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي ريتشارد لوجار في استطلاع شمل ٨٥ خبير أمن وطني، أن ما نسبته ٢٠% من هؤلاء قد وافقوا على "احتمالية حدوث هجوم يشمل انفجارا نووياً يحدث في مكان ما في هذا العالم خلال السنوات العشر القادمة".[٣٤] حتى لو افترضنا من باب التفاؤل أن هذه التنبؤات خاطئة، فان تحليل المخاطر واسقاطاتها لاحتمالات وقوع الحوادث منخفضة جداً، إلاّ انه يتعين أن تشكل حافزاً لصانعي السياسات للعمل، واضعين نصب أعينهم الأثر التدميري للانفجار النووي سواء كان متعمداً أو غير متعمد.

اعتبرت احتمالية مزيج الأحداث التي قادت إلى كارثة فوكوشيما قليلة لدرجه لا تستدعي الانتباه وإعداد خطة طوارئ مستدركين حجم الضرر الذي سيلحق بنا. إن إحتمالية حدوث كارثة نووية ليست فقط أعلى من كارثة فوكوشيما بل إن تبعاتها ستقزم تلك الكارثة. نحن لا

نملك خيار انتظار حدوث كارثة نووية لنتعلم من أخطائنا ولنتخذ الاجراءات لمواجهة الكوارث المستقبلية. فالمخاطر بكل بساطة هي جسيمة للغاية.

أوحى، الإدراك المتنامي للتأثيرات المناخية المحتملة- والتبعات الإنسانية للحرب النووية، للحكومات اتخاذ الإجراءات الضرورية. كشفت دراسة حديثة أنه حتى التبادل النووي الإقليمي المحدود يطلق الكثير من الحطام في الجو بحيث يصبح من الممكن أن تخفض درجات حرارة الكوكب إلى درجة لم يتم الشعور بها منذ العصر الجليدي (الشتاء النووي)، مما سيؤدي بشكل ملحوظ إلى اختلال المناخ العالمي لسنوات قادمة. وسوف تسبب الحرائق الضخمة الناتجة عن الانفجارات النووية، تحديداً من المدن المحترقة، كماً كبيراً من الدخان الأسود وجزيئات الضباب في الطبقات العليا للغلاف الجوي، بحيث يتسبب امتصاص أشعة الشمس بتسخين الدخان ورفعه إلى الطبقات العليا من الغلاف الجوي. يمكن أن يستمر هذا الدخان لسنوات بحجب كثير من ضوء الشمس عن سطح الأرض، مما يتسبب بانخفاض درجات حرارة سطح الكرة الأرضية بشكل كبير، الأمر الذي يتسبب في ايقاع نتائج كارثية على الزراعة، ويهدد الإمدادات الغذائية لمعظم الكوكب. ويقدر أن حوالي بليون شخص يمكن أن يموتوا من الجوع .[٣٥]

.....

الشكل١: *الخسائر في انتاج القمح الكندي بعد الانخفاض العالمي في معدلات درجات حرارة سطح الكرة الأرضية الناجم عن استخدام الأسلحة النووية.*

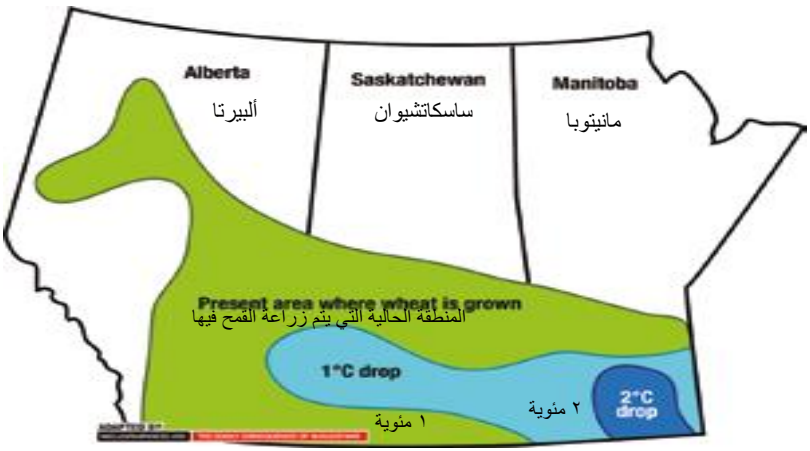

.....

في ضوء هذه الدراسات والتطورات الحديثة، يستطيع البرلمانيون دعوة مجموعة أوسع من الدوائر الانتخابية لدعم جهودهم في نزع السلاح النووي، بما في ذلك المجتمعات البيئية والتنموية.

نزع السلاح النووي كحتمية قانونية وإنسانية

بالإضافة إلى إدراك مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٠ لأهمية مواصلة نهجٍ شامل لنزع السلاح (من خلال اتفاقية الأسلحة النووية أو إطار عمل الاتفاقيات)، إلاّ أن المؤتمر وضع بداية مهمة من أجل إخضاع نزع السلاح لسلطة القانون. وعبر المؤتمر" عن عميق قلقة تجاه التبعات الانسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، كما أعاد التأكيد على حاجة جميع الدول في جميع الأوقات للامتثال للقانون الدولي الواجب تطبيقه، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي".[٣٦]

في شباط/فبراير ٢٠١١، اجتمعت مجموعة من خبراء القانون الدولي بدعوة من مؤسسة سيمونز ولجنة المحامين للسياسة النووية، وخرجت بإعلان فانكوفر، "حتمية القانون لتحقيق عاجل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية"، يظهر فيه عدم توافق السلاح النووي مع الإعتبارات الأساسية للإنسانية.[٣٧] حظي الإعلان بتأييد عالي المستوى من قضاة سابقين

بيريك سيزديكوف، ٢٩، يغني ويعزف البيانو في شقة في سيمي، كازخستان (تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨). ولد مشوهاً بدون عيون نتيجة لتعرضه لتجارب الإشعاع النووي خلال الحرب الباردة.

في محكمة العدل الدولية، وعلماء بارزين في القانون الدولي وبرلمانيين، ودبلوماسيين ومسؤولين سابقين. في الآونة الاخيرة، تبنى مجلس المفوضين للصليب الأحمر الدولي وجمعية الهلال الأحمر قراراً بعنوان "العمل نحو إزالة الأسلحة النووية" الذي يؤكد على عدم التوافق بين الأسلحة النووية والقانون الإنساني الدولي. كما أكد على معاناه إنسانية لا تحصى نتيجة استخدام أي من الأسلحة النووية، وعدم وجود قدرة كافية للاستجابة الانسانية. ويدعو الدول إلى دخول في مفاوضات لحظر السلاح النووي وإزالته من خلال اتفاقيات دولية ملزمة قانونياً.

يعد الانتباه المتزايد لتطبيق القانون الإنساني الدولي في حوار الأسلحة النووية تطوراً مرحباً به، حيث يملك القدرة على المساعدة في إنهاء المأزق وفتح الطريق لتقدمٍ حقيقي. تماماً كما فعل في حالة الألغام الأرضية المضادة للأفراد والذخائر العنقودية. إذ يقدم القانون الإنساني الدولي من خلال تركيزه على الأثر الإنساني للأسلحة النووية حتمية الحظر، مقارنةً مع نهج محدود يسيطر على الأسلحة ويخفض اعدادها تدريجياً، الأمر الذي تفضله الدول التي تمتلك السلاح النووي بشكل عام. هناك فائدة واحدة لهذا النهج إلاّ وهي الاعتراف بأن القانون الإنساني الدولي ملزم لجميع الدول وفي جميع الأوقات وفقاً لما تم التأكيد عليه في مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ٢٠١٠. هذا يعني أن على مخططي الأمن التفكير إلى أبعد من مجرد اعتبارات الضرورة العسكرية من أجل تخطيط مقارباتهم للأمن. وفي حال فسر القانون استخدام الأسلحة النووية على أنة أمرٌ غير قانوني، وهو الأمر السائد في معظم الحالات إن لم يكن كلها، فإن يتعين على المخططين العسكرين تطوير وسائل اخرى تتوافق مع القانون لاستبدال اعتمادهم على الأسلحة النووية.

يتحمل البرلمانيون كمشرعين وممثلين منتخبين، مسؤولية ضمان إلتزام الحكومات بالمتطلبات القانونية دولياً وكذلك على الصعيد الوطني. وكما استجاب البرلمانيون للتبعات الإنسانية للألغام المضادة للأفراد والذخائر العنقودية من خلال حض حكوماتهم للانضمام لمفاوضات المعاهدات التي تحظرها. فإنهم يستطيعون ايضاً، الاستشهاد بالقانون الإنساني الدولي للضغط على حكوماتهم للانضمام لمفاوضات حظر الأسلحة النووية على الصعيد العالمي.

من الردع النووي إلى الأمن غير النووي

أكدت محكمة العدل الدولية في سياق دراستها لشرعية استخدام السلاح النووي أو التهديد به، أن أي استخدام أو تهديد نووي سيكون متعارضاً بشكل عام مع أحكام القانون المطبقة في أوقات الحرب، بما في ذلك القانون الدولي لحقوق الانسان. ومع ذلك نوهت المحكمة بممارسات الردع النووي والتي تنسب إلى الدول النووية وحلفائها (في ظل العلاقات المنتشرة للردع النووي). وفي حين تعتبر هذه الممارسة جزءاً من المبادئ الأمنية لعدد بارز من الدول، إلاّ أن المحكمة لم تبين بشكل حاسم إن كان استخدام الأسلحة النووية أو التهديد بها أمر قانوني أو غير قانوني في الظروف المستعصية من الدفاع عن النفس حين يكون مصير بقاء الدولة معرضاً للخطر.

بينت المحكمة أن الحل لهذه المعضلة يكمن في الالتزام بمتابعة مفاوضات نزع السلاح النووي من جميع جوانبه بحسن النية والوصول إلى نتيجة في مفاوضات نزع السلاح النووي من جميع جوانبه تحت رقابة دولية صارمة وفاعلة. أن مثل هذه المفاوضات تحتاج إلى أن تتضمن تطوير الاساليب والاليات الأمنية لاستبدال الردع النووي.

ناقش رجال دولة سابقين في الولايات المتحدة وهم، جورج شولتز ووليم بيري وهنري كسنجر وسام نان، أنه على الرغم من أن الردع النووي كان فعالًا لمنع نشوب حرب عالمية وضمان الأمن الوطني في عالم ثنائي القطبية، امتد منذ عام ١٩٤٥ وحتى عام ١٩٩١، إلاّ أن هذا المعتقد "أصبح يشكل خطراً على نحو متزايد كما أنه بدأ يفقد مفعولة" في عالم تم فيه التجاوز بشكل كبير إطار العمل الأمني للحرب الباردةً.[٣٩]
غير أن وجهة النظر هذه لم تلق قبولاً من جانب الدول النووية وحلفائها، حيث استمرت هذه الدول في القول بأن الدور الأساسي للردع النووي هو توفير الأمن.

يدَّعي بعض المحللين أن تحقيق الأمن من خلال الردع النووي يعتبر أمر خيالياً، وأن السبب الحقيقي وراء سعي الدول لحيازة السلاح النووي لا علاقة له بالأمن بل هو استعراض للقوى أو لسياسات داخلية أو إبراز النفوذ السياسي في مجال صناعة الأسلحة.
ويدعي البعض الأخر أن الردع النووي ربما كان غير مطلوب للدول التي تمتلك قوات تقليدية كبيرة وحديثة أو للدول التي تكون نسبة تعرضها الدولة لخطر هجوم حقيقي يهدد وجودها قليلة نسبياً، لكنه من الممكن أن يكون مطلوباً للدول الأصغر ذات الموقف المستضعف والمهددة بالتعرض للهجوم، مثل اسرائيل، أو جمهورية إيران الإسلامية أو جمهورية كوريا الشعبية الديموقراطية.

وبغض النظر فيما لو كان الردع النووي خيالًا أو يوفر منفعة أمنية حقيقية، يتم النظر إليه كضرورة من جانب الدولة أو سكانها، فإنه من غير الممكن التخلي عن هذه السياسة وتحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي ما لم يتم تغيير تلك النظرة، أو استبدال الردع النووي بوسائل أو آليات أمنية بديلــه.

ويتعين على الدول التي ما زالت تنتسب إلى مبدأ الردع النووي أن تحدد الظروف المحددة التي تستدعي اللجوء إلى الردع النووي أو التي تعتقد أن مثل هذا الردع يلعبه أو يستطيع لعبه كدور أمني ومن ثم البحث عن مقاربات بديلة لتحقيق الأمن في تلك الظروف. ويجب أن يأخذ مثل هذا العمل الاستطلاعي بعين الاعتبار قضايا الأمن والبيئة والآليات في القرن الحادي والعشرين، والتي تختلف في الواقع عن تلك التي كانت سائدة في القرن العشرين .

خلص مؤتمر القمة العالمي السابع للفائزين بجائزه نوبل للسلام بأنه:

"مزق الفشل في معالجة التهديد النووي وتعزيز التزامات المعاهدات القائمة لإلغاء الأسلحة النووية نسيج الأمن التعاوني. إن الانقسام وعدم الاستقرار الذي يعيشه عالم يضم دولاً من تملك السلاح النووي وأخرى لا تملك هذا السلاح ما هو إلاّ حقيقة أثبتها التهديد الحالي للانتشار، وفي ظل مثل هذه البيئة يفشل التعاون. وهكذا، فإن الأمم غير قادرة على معالجة التهديدات الحقيقية للفقر والتردي البيئي والكوارث النووية بفعالية".[٤٠]

البعد الاقتصادي:

نشرت حركة الصفر العالمي في كانون أول/ ديسمبر من عام ٢٠١٠، تحليلاً بينت فيه أنه يتم صرف ١٠٠ بليون دولار أمريكي في السنة الواحدة تقريبًا على الأسلحة النووية. إلا أن نسبة ٥٠% من هذا المبلغ ينفق في الولايات المتحدة الأمريكية وحدها.[٤١] مقارنةً بميزانية الأمم المتحدة للعامين ٢٠١٢/٢٠١٣ والتي بلغت ٥,١ بليون دولار أمريكي، أو ٥% من الميزانية السنوية للأسلحة النووية العالمية. كما تقدر تكلفة تلبية متطلبات الأهداف الإنمائية للألفية من التعليم الأساسي والرعاية الصحية الأولية، والحد الأدنى للغذاء والماء النظيف والحماية البيئية (بما في ذلك منع التغير المناخي وتخفيف آثاره) بـ ١٢٠ بليون دولار أمريكي في السنة، وهو مبلغ يزيد بقليل عن ميزانية الأسلحة النووية.

إن تخصيص مثل هذه الميزانيات الهائلة لنظم الأسلحة المصممة على أمل لأن لا يتم استخدامها ابداً لا يسرق الموارد الاقتصادية ويسحبها من برامج حيوية أخرى فحسب، بل يتعدى ذلك إلى استنزاف لرأس المال الاجتماعي المطلوب لتحريك الاقتصاد. إلاّ أن لكل شيء ثمنه، حيث يقدم الاستثمار في الأسلحة النووية عملياً فرصاً أقل بكثير من العمل في أي صناعة أخرى. كما أن أنظمة الأسلحة النووية وهي أنظمة ذات تقنية عالية ولا تمتلك تدفقاً اقتصاديًا نحو صناعات أو نشاطات اقتصادية أخرى. إضافة إلى ذلك، فإن النشاط الذهني المبذول لتطوير وتحديث أنظمة الأسلحة النووية يتم على حساب هذا النشاط المفترض أن يكون لتلبية الحاجات في الجوانب الاجتماعية والاقتصادية. قد تزداد شركات الأسلحة النووية ثراءً، إلاّ أن الأخرين جميعاً سوف يزدادون فقراً.

طبعاً، يمكن تبرير مثل هذا الإنفاق في حال كان الاقتصاد مزدهراً، وحاجات الإنسان الأساسية على مستوى العالم مؤمنة وأن يتم ضمان الأمن (للجميع) دون التهديد أو حدوث كارثة نتيجة لسوء حسابات أو وقوع حادث أو يكون متعمداً. إلاّ أنه من الصعب على نحو متزايد، الادعاء بأن تعقيدات هذه الظروف في ظل البيئة الأمنية الناشئة في القرن الحادي والعشرين. ما زالت قائمة وأنه يتعين خفض ميزانيات النووي واستثمارها في الاليات التعاونية بدلاً من ذلك، بحيث تلبي حاجات الأمن الإنسانية والوطنية والعالمية.
ذكر الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون في شباط / فبراير ٢٠١٠ في رسالته مخاطباً البرلمانات أنه:

"في الوقت الذي يواجه المجتمع الدولي فيه تحديات عالمية غير مسبوقة، يستطيع البرلمانيون تبني أدواراً قيادية لضمان أمنٍ عالميٍ مستدام في الوقت الذي يتم فيه تحويل الموارد القيّمة عن هدفها وهو تلبية احتياجات الإنسان. وكبرلمانيين يضعون الأولويات المالية لدولهم، فإن بإمكانهم تقرير مدى الاستثمار لتحقيق السلام والتعاون الأمني".[٤٢]

نزع السلاح النووي، التزام لجميع الدول والهيئات.

على الرغم من ضرورة تذكير الدول النووية باستمرار بالتزاماتهم لنزع السلاح، فعلى الدول الأخرى أن لا تنتظر مبادرة منهم للبدء بعملية تؤدي إلى تشريع قانون كوني قابل للتحقق وملزم ولا رجعة عنة واجب التنفيذ، يحظر قانونياً الأسلحة النووية. تؤكد الوثيقة النهائية لمؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٠ أن "على جميع الدول بذل جهود خاصة لوضع إطار عمل ضروري لتحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي والحفاظ عليه".[٤٣] وعلى نحو مماثل، أوصت معاهدة عدم الانتشار النووي بأن يكون نزع السلاح ملزماً لجميع الدول الأعضاء في المعاهدة.[٤٤] وكذلك، دعا قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٨٨٧ (٢٠٠٩) جميع الدول ليس فقط الدول النووية أو الدول الموقعة على معاهدة عدم الانتشار النووي أن تتفاوض بحسن نية على نزع السلاح النووي.

علاوة على ذلك، وسعياً نحو حظر وإزالة الأسلحة النووية في العالم، سوف يحتاج أصحاب المصلحة والدوائر الانتخابية إلى التحرك. وبلا شك فإن باستطاعة البرلمانات والبرلمانيون القيام بدور أساسي في هذه العملية.

في الفصول التالية، يسعى هذا الكتاب للتعريف بالسياسات وممارسات الجيدة الهادفة لتعزيز منع انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح، ووضع سلسلة من التوصيات لمزيد من العمل البرلماني، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن تلعبه البرلمانات وأعضاؤها في نطاق مثل هذه الجهود

أمثلــة للممارســات الجيــدة وتوصيات للبرلمانــات والبرلمانييـن

"تعتبر البرلمانات في العالم الجسور الممتدة بين الحكومة والمجتمع المدني. تقوم تلك البرلمانات بتوفير التمويل للإنفاق على المبادرات الوطنية. فتشكل من خلال مداولاتها السياسات وتبني من خلال سلطاتها الرقابية والتحقيقية المساءلة العامة. كما انها تشكل حاجزا منيعاً لضمان إذعان الحكومات للالتزامات والوعود الدولية الدور الذي يتطلب في الوقت نفسه سن تشريعات محلية. حيث تعتبر هذه المهام حيوية للغاية لمستقبل نزع السلاح النووي. تساعد في الاضفاء على نزع السلاح النووي ليس فقط الرؤية بل ايضاً الدعامة والقوة والقدرة على الدفاع عن النفس".

نائب الأمين العام للأمم المتحدة جاياتثا داهنابلا

٣ تموز/ايلول ٢٠٠٠ مجلس العموم في المملكة المتحدة

من المفهوم بشكل عام أن عدم الانتشار النووي يعني الالتزام ويتطلب تنفيذ الاجراءات من جميع الدول، حيث تلتزم الدول النووية بعدم نقل الأسلحة النووية او تكنولوجيا تلك الأسلحة للدول غير النووية أو جهات فاعلة من غير الدول[٤٥]. كما تلتزم الدول غير النووية بعدم الحصول على السلاح النووي. أيضاً تلتزم جميع الدول بضمان وجود الاجراءات الأمنية الكافية لبرامج الطاقة النووية لمنع تحول باتجاه تحقيق القدرة على انتاج الأسلحة النووية، سواء من انفسهم، او بمساعدة اي جهة اخرى او منظمات غير رسمية .

وحول نزع السلاح النووي، تكمن الرغبة في إلقاء العبء الأكبر من الالتزام بالعمل على كاهل الدول التي تمتلك السلاح النووي- وما تستطيع جميع الدول الأخرى فعله هو تشجيع الدول المالكة للنووي للعمل على ازالته.

على الرغم من أن الحديث من الناحية التقنية حول موضوع نزع السلاح النووي هو تحصيل حاصل لخطوة تدمير والغاء الأسلحة المكدسة في ترسانات الدول المالكة لهذا السلاح، إلاّ أن عملية الوصول إلى عالمٍ خالٍ

من الأسلحة النووية والمحافظة عليه يعد امراً اكثر تعقيداً، ويتطلب العمل والتعاون على نطاق عدد من الدول والتي تشمل تلك المالكة للسلاح النووي والحلفاء المختبئين خلف مذهب الردع النووي الواسع المضمون، والدول غير المالكة للسلاح النووي.

يمكن القضاء على السلاح النووي ليس فقط في تدمير وانهاء السلاح النووي الموجود، بل ايضاً من خلال بناء اطار عمل يسهل بشكل كبير التنازل عن المذهب الأمني (أي الردع النووي) الامر الذي يعتبر اساسياً للأمن في عدد كبير من الدول (الدول النووية وحلفائها) والذي اصبح سارياً بشكل كبير في اعقاب الحربين العالميتين المتتاليتين. ويتضمن القضاء على السلاح النووي كذلك الحد من نظام الأسلحة الذي لا يهدد الدول النووية فقط والتي من الممكن أن تستخدمه ضد بعضها البعض، بل يشكل ايضاً تهديداً للإنسانية وربما للحياة نفسها. ولهذا، يعد من مصلحة جميع الدول ومن مسؤولياتها ودورها أن تعمل للوصول إلى عالمٍ خالٍ من السلاح النووي.

على الرغم من أن هناك بعض الاليات التي تحتاج إلى أن يتم تطبيقها عالمياً، إلاّ أن بعض الاليات مازالت تحتفظ بخصوصية استخدامها مع نوع معين من الدول. وتحتاج البرلمانات احياناً للعمل بشكل خاص وفق نوع الدولة التي تعمل فيها سواء كانت نووية، حليفة او غير نووية. اما الدول الاخرى فعليها العمل بالإجراءات القابلة للتطبيق عالمياً.

ربما تتحمل البرلمانات في الدول النووية العبء الاكبر في العمل وذلك على عدة جبهات: منها كبح جماح تحديث الأسلحة وتخفيض الجاهزية العملية للأسلحة النووية (إطفاء أجهزة الإنذار) وتعزيز خفض تخزين تلك الأسلحة وطمأنة الدول غير النووية بأن الدول النووية لن تستخدم السلاح النووي ضدها، وخفض ميزانيات الأسلحة النووية، واكتشاف آليات التحقق من تدمير الرؤوس النووية وخفض الأسلحة وضمان مواصلة مفاوضات نزع السلاح بين جميع الدول النووية وتأمين منع انتشار الأسلحة النووية والمواد الانشطارية لمنع الانتشار.

تملك البرلمانات في الدول النووية الحليفة جزءا رئيسياً للقيام به، تعمل جنباً إلى جنب مع نظرائها في الدول النووية، في تقليل دور الأسلحة النووية في المبدأ الأمني، ودعم آليات الأمن كي يحل محل الاعتماد على الأسلحة النووية، والتقدم في أنماط وممارسات عدم استخدام الأسلحة النووية، أو حظر استخدامها يؤدي إلى تحريمها دولياً، تبعاً للتحريم الدولي.

تشهد البيئة الأمنية العالمية اليوم تعقيدات لا يمكن معها تحقيق هدف الصفر النووي العالمي بدون تعاون والتزام جميع الدول النووية وحلفائها والدول غير النووية الرئيسية.
في هذه العملية يعد إشراك وتحفيز المجالس التشريعية واعضائها أمراً بالغ الأهمية، حيث انها تلعب دوراً حيوياً في الزخم السياسي، والتزام الحكومة وعناصر اطار العمل لعالم خالٍ من السلاح النووي.
تتحاور البرلمانات حول أليات الأمن، بما في ذلك الاليات التي تحد أو تنهي دور الأسلحة النووية. كما انها تخصص التمويل اللازم للعمل الدبلوماسي والتقني المطلوب لتأسيس نظام نزع السلاح. وتتبنى البرلمانات اليات تنفيذ وطنية تشمل كلاً من حرس الحدود، وحفظ الأمن والشرطة وضمان المواد النووية والمنشآت، ومعاقبة الأنشطة المحظورة وضمان التعاون بين الوكالات الحكومية، وتشجيع التعليم الحكومي لدعم نزع السلاح النووي، والالتزام بالاتفاقيات. وعلى البرلمانيين أن يوثقوا اواصر التعاون بينهم وبين نظرائهم من البرلمانات الاخرى ووضع نهج منسق بين الدول والاقاليم.
بالإضافة إلى ذلك، يتوفر لدى البرلمانيين اجراءات أخرى لدعم منع الانتشار النووي ونزع السلاح، ويتضمن ذلك الشروع بعقد حوارات برلمانية خاصة، والالتزام بسياسة الحوار في المجالس البرلمانية، نشر التقارير الخاصة البرلمانية، الانضمام إلى حضور مجموعات من كل الاحزاب في نزع السلاح ومنع الانتشار، عقد الجلسات المشتركة مع اللجان البرلمانية للدول الاخرى، البدء بالتحقيقات، نشر الافتتاحيات في الصحف والمجلات، وعقد المؤتمرات التحضيرية بين البرلمانات.

تستطيع برلمانات الدول غير النووية اعتماد آليات مباشرة لمنع السلاح النووي وتجريمه، وتشمل تلك الاليات تأسيس مناطق خالية من الأسلحة النووية، وسن تشريعات وطنية لمنع تلك الأسلحة، وتجريد الشركات من الأسلحة النووية، والدعوة لفرض عقوبات دولية في حال استخدام السلاح النووي بموجب قوانين محكمة العقوبات الدولية.

يستطيع البرلمانيون من جميع الدول النووية وغير النووية وحلفاء تلك الدول تعزيز التعليم الموجه نحو نزع السلاح، والمفاوضات الخاصة بعقد معاهدة لحظر الأسلحة النووية عالميًا (او اطار عمل للاتفاقيات) .

الحلفاء النوويون وسياسة الردع

سواء أكانت قدرة السلاح النووي على ردع المهاجمون المفترضون خيالية او مبالغاً فيها ام لا، وطالما ينظر اليها بانها توفر الأمن، ستعمل الدول النووية وحلفاؤها ضد ازالة النووي خوفاً من خسارة حماية متوقعة "للردع الموسع".

ويمكن لحلفاء الدول المالكة للسلاح النووي- الذين غالباً ما يقومون بدعم القدرات النووية أن يقوموا بدور المحفز للوصول إلى عالم خالٍ من السلاح النووي(حيث بإمكانهم الإقناع والتعاون مع الدول النووية للمحافظة على الأمن بدون السلاح النووي) او أن تكون المعارضة الاقوى اذا ما ترددوا في الاستبعاد التدريجي للردع الموسع في سياساتها الأمنية الوطنية.

وعمل تحضيري لمختلف عناصر مثل تلك الاتفاقية، ويشمل ذلك متطلبات التحقق وتقنياته، وبإمكانهم ايضاً بناء المؤسسات الضرورية لتنفيذ مثل تلك المعاهدة (او تكليف مؤسسات قائمة بهذه المهمة) وكذلك اكتشاف إطار عمل امني للوصول لعالم خالٍ من السلاح النووي، وبناء قوة سياسية للمفاوضات .

يأخذ هذا الكتاب بعين الاعتبار الإجراءات البرلمانية من فئات الدول الثلاث، كتلك المتوفرة لكل الدول، وبتحديد أكثر، فإنها تقوم باكتشاف ما قام ويقوم به البرلمانيون والبرلمانات حول منع الانتشار النووي ونزعه، واختبار كيفية التوسع فيه وتحسينه مع الأخذ بعين الاعتبار ما يمكن إضافته من عمل مطلوب، وكذلك العلاقة بين البرلمانات والحكومات في تحقيق الأمن العالمي بدون السلاح النووي يمكن أن لا تضم بعض الامثلة للممارسات الجيدة أي عمل برلماني، إلاّ انه ما زال من الممكن تسليط الضوء على خطوات كانوا هم وراءها .

يصنف الكتاب الأمثلة من ممارسات الجيدة وتوصيات للعمل البرلماني على النحو التالي:

١. خفض المخزون النووي.
٢. التجارب النووية.
٣. المنشآت والمواد النووية.
٤. الإرهاب والاجرام .
٥. الردع النووي والأمن.
٦. مناطق خالية من الأسلحة النووية.

٧. التحقق والامتثال والتطبيق.
٨. الانفاق النووي والشركات والبحث العلمي.
٩. القوانين والمبادئ :- نحو عدم استخدام السلاح النووي وتحريمه.
١٠. مفاوضات معاهدة نزع السلاح النووي أو حزمة من الاتفاقيات.
١١. تطوير الاليات والمؤسسات لنزع السلاح النووي.
١٢. التعليم حول نزع السلاح .

هذه الفئات تتوافق مع القضايا الرئيسية المتعلقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح. ومن الاهمية بمكان، ملاحظة أن هناك تداخل كبير بين هذه القضايا. كما وإن أي تحسينات في أحد هذه المجالات، سيؤدي غالباً إلى احراز نجاح في المجالات الاخرى. على سبيل المثال، سيعزز التقدم في ضمان دعم وإزالة المواد والمنشآت النووية بشكل كبير الجهود المبذولة في محاربة الارهاب النووي. كما آن تقوية إجراءات التحقق وتطوير قواعد عدم استخدام السلاح النووي وحظره، يمكن أن يعود بالفائدة على مفاوضات معاهدة نزع السلاح النووي او إطار اتفاقيات السلاح ومن المهم القول على نحو مشابه أن ازالة الاعتماد على سياسة الردع النووي سوف يكون مواتيًا للغاية لتحقيق تقدم في جميع المجالات الأخرى.

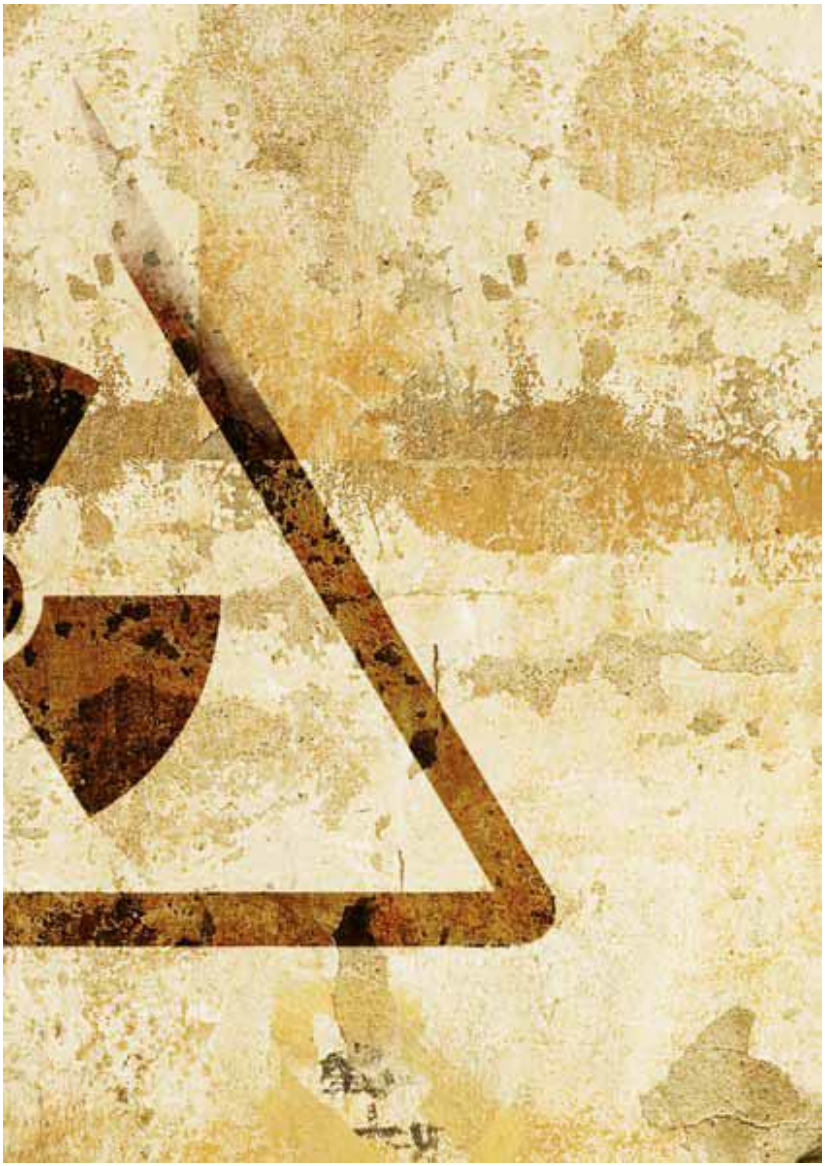

الفصل الاول

خفض مخزون الأسلحة

ابتدأ قرار الاتحاد البرلماني الدولي في عام ٢٠٠٩ حول منع الانتشار النووي ونزع السلاح "بدعوة الاتحاد لجميع الدول التي تملك أسلحة نووية لان تقوم بإجراء تخفيضات أعمق وأسرع وغير قابلة للعودة عنها على جميع انواع الأسلحة النووية".[٤٦]

يوجد ما يقارب من ١٩,٠٠٠ سلاح نووي في مخازن تسع دول تمتلك السلاح النووي، تبلغ قدرتها التفجيرية ستة بليون طن (٦,٠٠٠ ميجا طن من ثالث نترات التولوين). وتعد أكثر تدميراً من القنابل التي دمرت هيروشيما وناغازاكي عام ١٩٥٤ بمقدار ٥٠٠,٠٠٠ مرة. وتستمر التبعات الانفجارية والاشعاعية والمناخية المحتملة لاستخدام تلك الأسلحة في طرح اكبر تهديد من صنع الانسان والاكثر تدميراً على كوكب الارض.

الشكل ٢. ارتفاع القيمة الناجمة عن الانفجار مقابل القوة التفجيرية.

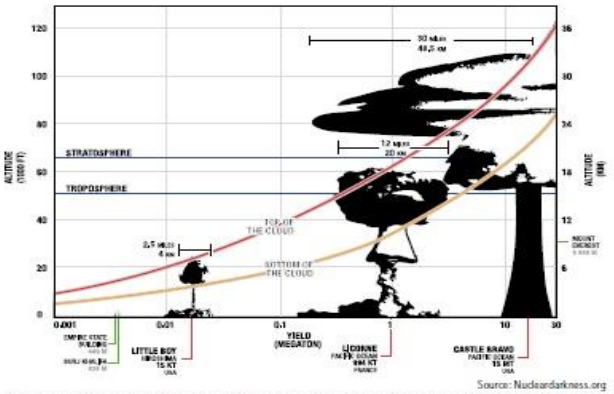

في ذروة الحرب الباردة، كان هناك ما يعادل ثلاثة اضعاف الأسلحة النووية الموجودة حالياً تقريباً.
رفض الرئيس الامريكي رونالد ريغان والأمين العام للحزب الشيوعي السوفيتي ميخائيل غورباتشوف في قمة ريكيافيك التاريخية عام ١٩٨٦، المعتقد النووي الذي كان سائداً في ذلك الوقت، وهو الاستمرار في التوسع في حجم وأنواع واعداد الأسلحة النووية. كما أوقفت كلتا الدولتين سباق التسلح النووي واقتربتا جداً من التوصل إلى اتفاق لإزالة جميع اسلحتهم النووية، لقد مهدت تلك القمة الطريق لسلسلة من المعاهدات والاتفاقيات بعيدة المدى للحد من التسلح والتي تعتبر بعيدة المنال. وكنتيجة لتلك القمة انخفض المخزون النووي والقوات النووية لكل من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية بشكل منتظم وملموس ومثبت وذلك منذ انتهاء الحرب الباردة.

كذلك خفّضت دول نووية أخرى ترساناتها من الأسلحة النووية بينما قامت الدول التي ورثت تلك الأسلحة، بعد تفكك الاتحاد السوفيتي أو الدول التي طورت بنفسها برامج السلاح النووي، بتدمير وتفكيك مخزوناتها من تلك الأسلحة.

بالإضافة إلى ذلك، انخفض عدد الأسلحة النووية المنتشرة على الاراضي الاجنبية، وأهمها اسلحة الولايات المتحدة النووية في الدول الاعضاء في حلف شمال الاطلسي بمقدار ٩٥٪ منذ ذروة الحرب الباردة.

.....

الشكل٣: مخزونات الأسلحة لدى الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا في كافة أنحاء العالم.

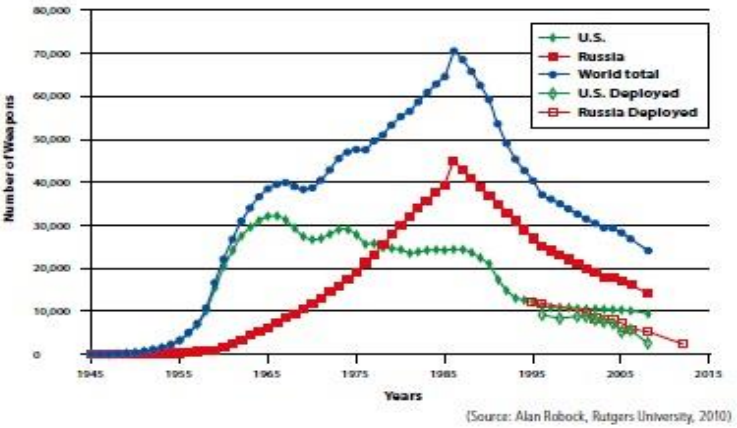

.....

بعد أن تمت ازالة تلك الأسلحة كلياً من دولة واحدة على الأقل، كانت قد شهدت في الماضي انتشاراً لتلك الأسلحة. اما الآن، مازال حوالي ٢٠٠ سلاح نووي منتشرة في دول حلف شمال الاطلسي.
ويعتبر تحقيق المزيد من التخفيض في مخازن الأسلحة النووية في واشنطن وموسكو- أمراً جوهرياً لتحقيق اهداف الأمن النووي لدى الدولتين اللتان تتحكمان في أكثر من ٩٠٪ من مخزونات الأسلحة النووية في العالم. وكذلك الحال فيما يتعلق بخفض مخزون الأسلحة لدى الدول النووية الاخرى، واتفقت جميع الدول النووية الخمسة في المؤتمر الدوري لاتفاقية حظر جميع انواع الأسلحة على البدء بعملية المفاوضات المتعددة الاطراف على ما يلي:

- التحـــرك السريع للخفض الشامل في المخزونات العالمية لجميع انواع الأسلحة النووية ؛و
- معالجة جميع أنواع الأسلحة النووية بغض النظر عن انواعها ومواقعها.[٤٧]

ويعمل هذا الخفض على الحدّ من مخاوف وقوع حرب نووية واسعة النطاق كما وأنه يؤدي إلى بناء الثقة بين الدول النووية. كما انه يُظهر الارادة السياسية لتلك الدول تجاه تنفيذ التزاماتهم بنزع السلاح، والذي سيساعد في تقدم دول اخرى باتجاه فرض سيطرة محكمة لمنع الانتشار النووي. ويتضمن الاتفاق الاساسي في معاهدة حظر الأسلحة النووية، على عدم تملك الدول غير النووية للسلاح النووي وان تقبل هذه الدول بالسيطرة على منع الانتشار في مقابل الدول النووية التي تسعى تنظيمياً لتحقيق نزع السلاح النووي.

ان مثل هذا الخفض، على المدى القصير والمتوسط، يمكن أن يسرّع بالتغيرات في سياسات الردع النووي وممارسات الدول النووية، بما في ذلك التحرك نحو الغاية الوحيدة، وهو وقف حالة الاستعداد لدى جميع انواع القوات النووية، ومنع الإطلاق عند التحذير، ورفض المذهب غير القانوني للانتقام الجماعي والذي أثار جدلاً واسعاً في كافة الاوساط.

وبالنسبة للأسلحة النووية المنتشرة في دول حلف شمال الاطلسي (التكتيكية أو الأسلحة شبه الاستراتيجية) فقد عقدت بعض حكومات الناتو النية لتحقيق تقدم في خفض تلك الأسلحة وازالتها مع اتفاق مع روسيا الاتحادية لخفض عدد اكبر من الأسلحة التكتيكية. ويناقش البعض أن التخفيض الاحادي للأسلحة النووية من جانب الناتو لن يهدد امنها ويمكن أن يشجع روسيا الاتحادية على اتخاذ اجراءات مشابهة للمبادرات الرئاسية النووية الفردية ا الناجحة في عام ١٩٩١ (انظر ادناه). كما يجب التركيز على قضية اخرى وهي عملية القضاء على مخزونات الأسلحة النووية والوصول إلى نزع كامل لتسليح النووي ، والذي سيصبح اسهل بكثير من خلال رفض الرجع النووي و/او إبداله بسياسات امنية اخرى (انظر مخزون الأسلحة النووية: كم عدد الرؤوس النووية التي تحتاجها الدول للرجع النووي) انظر ادناه :

مخزون الأسلحة النووية:-
ما هو عدد الرؤوس النووية اللازمة للردع النووي؟
١٥٠٠، ١٥٠، ١٥، ٥ أو صفر ؟

يتشابه هذا السؤال بطريقة او بأخرى مع سؤال آخر أربك فلاسفة الدين منذ قرون:- "كم عدد الملائكة الذين يمكن وضعهم على رأس دبوس؟ يجد هذا السؤال الإجابة عليه من خلال المبدأ الأمني أكثر من الواقع التجريبي. اذا كان الردع النووي فعالاً- حيث تختلف الآراء حول هذا الموضوع فإن عدداً قليلاً من الأسلحة النووية سيكون كافٍ لهذه المهمة، وسيكون باستطاعتها أن تهدد دولة أخرى بدمار "غير مقبول" انتقاماً لأي تصرف عدواني حقيقي أو محتمل. على سبيل المثال تملك جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية سياسة ردع تعتمد على عدد قليل من الأسلحة النووية- (أقل من ١٠). إلاّ انه لا يوجد كمّ محدد لتعريف ماذا يعني دمار "غير مقبول". ومقدار الحاجة من القوات العسكرية والأراضي والمقدرات لتهديد وردع دولة مصرة على الاعتداء.
توجد هناك وجهات نظر واسعة ومتعددة عن كيفية وكمية الاهداف اللازمة للمخزونات النووية. تتطلب المبادئ النووية الحالية عدة أهداف للأسلحة النووية- لردع الهجوم النووي، إضافة إلى معالجة التطورات المحتملة في مجال الأسلحة الكيماوية، والأسلحة البيولوجية وأيضاً لمواجهة المخاوف الناتجة عن الأسلحة التقليدية. بالإضافة إلى ذلك يحتاج المخططون العسكريون المزيد من الأسلحة النووية اذا شعروا أن بعض تلك الأسلحة معرضه للدمار بفعل دفاعات الصواريخ البالستية، او من خلال ضربة أولى من الاتجاه الآخر. تبدو الضربة الاولى سهلة لان كلاً من الولايات المتحدة الامريكية وروسيا الاتحادية لديهما سياسات للاستخدام الاول بحيث تكون اسلحتهم في حالة التأهب القصوى. وكخطوة باتجاه الغاية الوحيدة (الأمر الوحيد الذي تقوم به الأسلحة النووية هو ردع الأسلحة النووية الأخرى) حيث لا يوجد استخدام أول، وإلغاء حالة التأهب، ونقل الأسلحة النووية للغواصات (التي هي على درجة جيدة من الصمود في وجهة هجمة الضربة الأولى) وستعمل السيطرة على دفاع الصواريخ البالستية على اسقاط الإدراك العسكري بضرورة وجود عدد كبير من الأسلحة النووية.

بالتالي، تتعدد وجهات النظر حول عدد الأسلحة النووية المطلوبة لتحقيق الردع النووي، بما في ذلك الأسلحة لدى الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، والذي تتراوح ما بين اثني عشر واكثر من ١.٠٠٠.
وفي حال اخذت الدول النووية بعين الاعتبار القانون الدولي أثناء رسم مخططاتها النووية، حينها سيصبح من الممكن أن لا تستطيع تلك الدول تمّلك عدد كبير او حتى اي عدد من الأسلحة النووية، في حال تطبيق هذا القانون في وقت الحرب والذي يحرم استخدام انظمة الأسلحة التي تسبب الأذى بشكل عشوائي للمدنيين وتوقع الاذى الطويل المدى والشديد على البيئة، وتنتهك حرمة الاراضي المحايدة او تسبب ضرراً غير ضروري (بما في ذلك

المرض الطويل) للمقاتلين. الامر الذي سيبعد حتماً استخدام الأسلحة النووية ضد المدن او بالقرب منها، وربما في معظم الاماكن الاخرى، وقصر استخدامها فقط ضد الأهداف العسكرية والتي يمكن أن يتوافق ضربها مع القانون. (أنظر الفصل ٩. القوانين والانظمة: باتجاه عدم الانتشار والاستخدام)

والسؤال الجوهري هنا، هل الردع في القرن الحادي والعشرين يتطلب أي أسلحة نووية على الاطلاق. يعتبر الردع عملية لإقناع الجهة المعادية أن تكلفة أي عمل عدواني ستكون عالية مقارنة بأية فائدة يمكن كسبها، وبهذا تمنع أي عدو محتمل من القيام بمثل هذا الهجوم. يمكن أن تشمل مثل هذه التكاليف نطاقاً واسعاً من ردود الفعل الممكنة للعدوان – بما في ذلك العقوبات الدبلوماسية، العقوبات المستهدفة، والتهم الجنائية، والعقوبات الواسعة، و/ او العمل العسكري. لا تعتبر معظم الدول النووية الأسلحة النووية كجزء من سياساتها الأمنية واستراتيجياتها في الردع. يتناقش عدد متزايد من صناع السياسات السابقين والمرموقين انه على الرغم من أن الأسلحة النووية كانت تعتبر جزءاً أساسياً من الردع لدى الدول التي تملك الأسلحة النووية ولدى حلفائها خلال الحرب الباردة، إلاّ أن الأسلحة النووية لم تعد ضرورية للردع في ظل عالم تسوده العولمة. (أنظر الفصل ٥: الردع النووي والأمن)

ممارسات الجيدة	الدول المالكة للأسلحة النووية

أمثلة

أ. ١٩٨٧ معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ١٩٨٧:
التحقق من نزع السلاح لفئة كاملة من الأسلحة

ب. ١٩٩١ المبادرات النووية الرئاسية:
إظهار قيمة الاجراءات الأحادية

ج. ١٩٩١ معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية(START I):
التحقق من نزع الأسلحة الاستراتيجية

د. بيلاروسيا وكازخستان وأوكرانيا وجنوب أفريقيا:
التخلي عن حيازة الأسلحة النووية

هـ. ٢٠١٠ الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة والمراجعة الأمنية:
خفض أحادي الجانب

ز. ٢٠١٠ معاهدة الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (NEW START):
التخفيضات الشاملة والمؤكدة

أ. ١٩٨٧ معاهدة القوات النووية متوسطة المدى .
التحقق من نزع السلاح لفئة كاملة من الأسلحة

يُطلب من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي ازالة الأسلحة النووية والتعهد الدائم بنبذ جميع تلك الأسلحة والصواريخ الموجهة والصواريخ التقليدية المنطلقة من الارض بمدى يتراوح ما بين ٥٠٠ إلى ٥٥٠٠ كيلو متر. وكنتيجة لمعاهدة القوات النووية متوسطة المدى، فقد دمرت الدول الاطراف فيها ما مجموعه ٢٦٩٢ صاروخ قصير - ومتوسطة المدى. لا تنشر حالياً أي من الدولتين مثل هذه الانظمة.[٤٨]

سجلت معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى عام١٩٨٧ والتي دخلت حيز التنفيذ في الاول من حزيران يونيو من عام ١٩٨٨ المرة الاولى التي تتفق فيها القوى العظمى على تخفيض مخزونها النووي وتدمير فئة كاملة من الأسلحة – فقط صواريخ، وليس الرؤوس الحربية النووية وكذلك الموافقة مسبقاً على التدخل عنوة لتفتيش الموقع من اجل التحقق. وكنتيجة لمعاهدة القوات النووية المتوسطة المدى دمرت واشنطن وموسكو ما يقارب من ٢,٦٩٢ من الصواريخ القصيرة والمتوسطة المدى بحلول الموعد النهائي لتنفيذ المعاهدة في ١ حزيران/ يونيو ١٩٩١. حالياً لا تنشر اي من الدولتين مثل هذه الانظمة.

تم ابرام المعاهدة في كل من واشنطن وموسكو من قبل لجان الشؤون الخارجية وحظيت بدعم عالي المستوى بمجرد توقيعها. وبعد ذلك صادق مجلس الشيوخ الامريكي على الاتفاقية (٩٣-٥). وكذلك فعل مجلس السوفييت الاعلى.

يعترف (يدرك) قرار الاتحاد البرلماني الدولي حول منع الانتشار النووي ونزع السلاح أهمية اتفاقية القوات النووية متوسطة المدى كما وانه "يدعو جميع الدول لدعم مبادرات الهادفة لعولمة الالتزامات المنصوص عليها في الاتفاقية وتشجيع النهج التعاونية لإصدار وسائل دفاع صاروخية، والبدء بتقييم مشترك للتهديدات المحتملة."[٥٠]

ب	**المبادرات النووية الرئاسية ١٩٩١**
	إظهار قيمة الاجراءات أحادية الجانب

- قامت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بإجراءات أحادية الجانب (لكن تبادلي) إلى جانب إجراءات اخرى، منها؛ إلغاء حالة التأهب، وازالة الأسلحة التكتيكية النووية من على اسطح السفن، ووقف المزيد من تطوير الصواريخ التي تحمل كل منها عدة رؤوس حربية.

في ايلول/سبتمبر ١٩٩١ أعلن الرئيس الامريكي جورج بوش عن تدابير أحادية الجانب لنزع السلاح النووي، بما في ذلك الحد من جميع الأسلحة النووية، قصيرة المدى المنطلقة من الارض وسحب جميع الأسلحة التكتيكية النووية من اسطح السفن الامريكية والغواصات الهجومية، وقف حالة التأهب لجميع المقاتلات القاذفة الاستراتيجية النووية (نزع القنابل الموجودة من على الطائرات) ووقف مزيد من التطوير على الصواريخ المتعددة التي تحمل رؤوساً حربية متعددة.

قام الرئيس السوفيتي ميخائيل غورباتشوف بنفس الخطوات في الشهر التالي وأعلن خطوات نزع سلاح مشابهة من قبل الاتحاد السوفيتي، مع المزيد من الخطوات الإضافية، من ضمنها تفكيك السلاح النووي للصواريخ المضادة للطائرات وتدمير جميع الالغام النووية.

كانت هذه الخطوات التي اعتقد الرئيسان أن بإمكانهما اتخاذها على أساس فردي (لكن تبادلي) سعياً لإظهار حسن النية وتجنب المفاوضات المطولة. فمن خلال اتخاذ اجراءات أحادية الجانب بحيث يحفز كل جانب الجانب الاخر للوصول او حتى التفوق في مثل هذه الاجراءات، وتغيير سباق التسلح إلى سباق نزع السلاح، وذلك بالطبع مشروط بالتخوفات والهواجس الأمنية. وكانت الاجراءات الاحادية مكملة للمفاوضات الجارية لخفض عدد

الأسلحة الاستراتيجية المنتشرة وأنظمة اطلاقها، وكذلك الصواريخ البالستية العابرة للقارات.

يستطيع البرلمانيون في الدول النووية على المشاركة في التفكير الابداعي واتخاذ خطوات احادية اضافيه لمواصلة المفاوضات ودعم إجراء نزع السلاح على جميع الأطراف.

ج	**معاهدة خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية ١٩٩١** **التحقق من نزع الأسلحة الاستراتيجية**

- تم منع *الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة من نشر ٦,٠٠٠ رأس حربي نووي مثبت على ١,٦٠٠ صاروخ بالستي عابر للقارات، وصواريخ بالستية تطلق من الغواصات والقاذفات من الغواصات الثقيلة، اضافة إلى ذلك تتطلب اتفاقية خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية من الاتحاد السوفيتي خفض صواريخها البالستية ١٨-SS الثقيلة بنسبة ٥٠%.*

وقعت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي اتفاقية خفض الأسلحة النووية وذلك في في ٣١ تموز/يوليو ١٩٩١ اي بعد عشر سنوات من المحادثات المعقدة، إلاّ أن الاتحاد السوفيتي قام بعد خمسة أشهر، بخرق الاتفاق، تاركاً الحرية لأربع من الدول المستقلة لامتلاك الأسلحة النووية الاستراتيجية: بيلاروسيا وكازخستان روسيا الاتحادية واوكرانيا . وقد وقعت الولايات المتحدة والدول الاربع النووية للاتحاد السوفيتي على بروتوكول لشبونة، والذي جعل جميع الدول أطرافاً في اتفاقية خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية ١. [٥٢]

وايجاد طريقة لخفض تهديد الحرب النووية بخفض كمية المخازن المنتشرة والكبيرة يمكن أن تمتلكها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي (روسيا وبيلاروسيا وكازخستان، وأوكرانيا)، لقد دعت اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية ١ جميع الاطراف لخفض مخزوناتها النووية الاستراتيجية إلى ١,٦٠٠ صاروخ بالسيتي عابر للقارات وصاروخ بالستي يطلق من الغواصات والمقاتلات الثقيلة، وخفض رؤوسها الحربية إلى ٦,٠٠٠- منها ٤,٩٠٠ فقط يمكن تحميلها على صواريخ بالستية خلال سبعة سنوات، كما تتطلب هذه الاتفاقية من الاتحاد السوفيتي خفض الصواريخ البالستية ١٨-SS الثقيلة بنسبة ٥٠%.
تعد أحد انجازات المعاهدة الكبرى، تركيزها الشديد على المراقبة المستمرة تشمل ١٢ نوعاً من اساليب التفتيش داخل الموقع .[٥٤]

اضافة إلى ذلك تنصّ معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية تبادل منتظم للمعلومات والابلاغ بشكل واسع عن اية تطورات نووية جديدة. تعتبر هذه الاجراءات اساسية لبناء الثقة المتبادلة وتعزيز الشفافية.

لقد صادق مجلس الشيوخ الامريكي على معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية 1 في ١/تشرين أول/أكتوبر ١٩٩٢. فيما صادق مجلس السوفييت الأعلى على المعاهدة في ٤/تشرين ثاني/نوفمبر من نفس العام. بعد مصادقة برلمان كل من كازاخستان (٢ تموز/يوليو ١٩٩٢) وبيلاروسيا (٤ شباط/فبراير ١٩٩٣) وأوكرانيا (١٨ تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٣) على اتفاقية خفض الأسلحة النووية الاستراتيجية1، لقد انضمت هذه الدول إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير نووية، دخلت هذه الاتفاقية STRATI حيز التنفيذ في ٥ كانون أول ١٩٩٤/ ديسمبر، وبعد مضي سبع سنوات وصلت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بنجاح إلى مستوى START ٦,٠٠٠ رأس حربي منتشر بنجاح.[٥٥] وقد ازالت كل من بيلاروسيا وكازاخستان واوكرانيا مخازنها النووية التي ورثتها من الاتحاد السوفيتي بشكل كلي من اراضيها.

د	بيلاروسيا وكازاخستان وأوكرانيا وجنوب أفريقيا
	التخلي عن ملكية الأسلحة النووية

وضع المثال المناسب- لدول تخلت طوعاً عن قدراتها في مجال الأسلحة النووية.

ورثت اوكرانيا وكازاخستان وبيلاروسيا المخزون النووي بعد انهيار الاتحاد السوفيتي، وبهذا اصبحوا على التوالي ثالث ورابع وثامن أكبر دولة نووية في العالم. تم تعديل كل من معاهدة القوات النووية المتوسطة المدى واتفاقية حظر الأسلحة النووية الاستراتيجية STRATI١٩٩١ لتشمل هذه الدول الثلاث كأطراف في تلك الاتفاقية، وكنتيجة لذلك استبعدت وازالت كل من الدول الثلاث من اراضيها منشئات الأسلحة النووية متوسطة المدى والأسلحة الاستراتيجية الهجومية، وانضممن إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية كدول غير نووية.

كذلك في عام ١٩٨٩ دمرت جنوب افريقيا طوعاً برنامجها النووي (الذي ضم ستة انواع من الأسلحة النووية القائمة بالفعل وواحد تحت الإنشاء) كما وانضمت إلى معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية عام ١٩٩١ .

هـ	مراجعة الدفاع والأمن الاستراتيجي للمملكة المتحدة ٢٠١٠
	تخفيضات أحادية الجانب

خفض الحد الاقصى لعدد الرؤوس الحربية على سطح كل غواصة من ٤٨ إلى ٤٠ بحيث يؤدي ذلك إلى تقليل عدد الرؤوس الحربية في الخدمة التشغيلية من اقل من ١٦٠ إلى ١٢٠، وخفض ما نسبة ٢٥% من المخزون النووي للمملكة المتحدة ليصل الى١٨٠ على ابعد تقدير. [٥٦]

وكما ورد في الدفاع الاستراتيجي والمراجعة الأمنية للمملكة المتحدة لعام ٢٠١٠، فقد التزمت حكومة المملكة بخفض قدرة نظام الصواريخ النووية من طراز ترايدنت المنطلقة من الغواصات التابعة لها، وان يتم خفض عدد الرؤوس الحربية على سطح كل غواصة من ٤٨ كحد اقصى إلى ما لا يزيد عن ٤٠، وتخفيض عدد الصواريخ في الخدمة التشغيلية على متن الغواصات فئة فانغارد إلى ما لا يزيد عن ٨، بحيث ينخفض عدد الرؤوس الحربية في الخدمة التشغيلية من اقل من ١٦٠ إلى ما لا يزيد على ١٢٠، وتحديد مقدار المخزونات النووية في المملكة المتحدة عند الحد الاقصى ١٨٠، كما يُخَفض هذا المخزون بمقدار ٢٥%.

تعتبر هذه التحركات مثالا لخطوات أحادية لنزع السلاح والتي يمكن اتخاذها حين تقرر الحكومة أن مثل هذه الخطوات لا تقوض أمنها. والأهم، أن هذه المراجعة تم اتخاذها من خلال نقاش كامل في البرلمان، من جهة أخرى، لم تعكس هذه المراجعة الرأي الذي تم تأييده بقوة في البرلمان، والقائلة بأنه يتوجب على الحكومة أن تلتزم بشكل أكبر بالمفاوضات للوصول لحظر عالمي للأسلحة النووية (بموجب معاهدات الأسلحة النووية) واتخاذ إجراءات احادية اقوى، تشمل التنازل الكامل عن السلاح النووي حيث انه لا يمثل ضرورة للأمن كما وانه مرهق للخزينة العامة.

و.	**معاهدة ستارت الجديدة للحد من الأسلحة الاستراتيجية عام ٢٠١٠ (New Start)**
	(خفض إضافي ومؤكد).

يُسمح لكل طرف بنشر ١,٥٥٠ رأس حربي نووي وقنابل استراتيجية واقتصار عدد قواعد اطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات والصواريخ البالستية المنطلقة من الغواصات (ICBM)، والقنابل الثقيلة المنتشرة وغير المنتشرة SLBM على ٨٠٠. اما الصواريخ البالستية العابرة للقارات والمنطلقة من الغواصات فسوف يتم خفضها إلى ٧٠٠.

وقّع رئيس الولايات المتحدة باراك أوباما والرئيس الروسي ديميتري مدفيديف اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة في ٨ نيسان/إبريل ٢٠١٠ وقد دخلت حيز التنفيذ في ٥ شباط / فبراير من ٢٠١١.[٥٨]

تنص معاهدة ستارت الجديدة على انه بعد سبع سنوات من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ شباط/فبراير 2018، يسمح لكل طرف بامتلاك ١,٥٥٠ كحدٍ أقصى من الرؤوس الحربية النووية القابلة للتحقق والمنتشرة. كما يتم خفض قواعد اطلاق الصواريخ البالستية وصواريخ الغواصات والقنابل التي تحملها القاذفات التي يُعهد إليها بمهمات نووية إلى ٨٠٠، وقواعد اطلاق الصواريخ البالستية العابرة للقارات والمنطلقة من الغواصات . ولا تقوم معاهدة ستارت الجديدة بتعقب او الحد من الرؤوس النووية والقنابل بمجرد اجتثاثها من القاذفات المنتشرة. وتعد الصواريخ غير المنتشرة مراقبة وغير محددة بعدد.[٥٩]

المهم أن الاتفاقية أسست نظام تحقق شامل، تضم تبادل البيانات المحدّثة بانتظام، وقائمة واسعة لنشاطات الأسلحة النووية تتطلب تنبيه وتفويض لمراقبة ١٨ موقع سنوياً.

وقد حظيت اتفاقية حظر الأسلحة الاستراتيجية بدعم ثنائي وقوي في كل من الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية، وذلك بموافقة اللجان المختصة ذات العلاقة والتي اوصت بالمصادقة عليها. صادق مجلس الشيوخ الامريكي على المعاهدة في ٢٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١٠. وحذا مجلس الدوما الروسي حذوه في ٢٥ كانون ثاني / يناير ٢٠١١.[٦٠]

واشار صناع القرار الامريكي والروسي إلى انهم يُعِدون العّدة لمحادثات تسعى إلى مزيد من تخفيض تلك الأسلحة.

توصيات للبرلمانيين

- تشجيع حكومتكم على متابعة دعم خفض مخزونات الأسلحة النووية بشفافية وبشكل اساسي ولا رجعه فيه، وذلك بموجب إطار عمل من جانب واحد أو ثنائي أو متعدد الأطراف.
- يستطيع المشرعون في الدول دائمة العضوية في مجلس الأمن (الصين وفرنسا وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة دعوة حكوماتهم لاستخدام عملية النقاط الخمس المتفق عليها في مؤتمر المراجعة الدورية لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٠ للالتزام بخفض بشكل محدد مخزونات الأسلحة واجراءات اخرى متعددة الاطراف، واعلان مثل هذه الالتزامات في لقاءات معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية.
- يستطيع المشرعون في الولايات المتحدة وروسيا اغتنام الفرصة التي أحدثتها اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (ستارت الجديدة) لمعالجة القضايا التي تساعد للوصول لاتفاق للرقابة النووية (غير الاستراتيجية) التكتيكية، وعلى الأسلحة التقليدية ودفاعات الصواريخ البالستية
- لا تقوم معاهدة خفض الأسلحة الجديدة، مثلها مثل معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية، بتعقب أو بالحد من الرؤوس الحربية أو القنابل.

ممارسات جيدة	حلفاء الدول النووية

أمثلة

أ- **كندا واليونان:**
إزالة الأسلحة التكتيكية المنتشرة أحادية الجانب

ب **دول حلف شمال الاطلسي الخمس:**
الدعوة لإزالة الأسلحة التكتيكية

ج- **اليابان :**
تشجيع تخفيضات مخازن الأسلحة

أ	كندا واليونان
	الازالة الاحادية للأسلحة النووية التكتيكية المنتشرة

- من المعروف (دون الاعتراف رسمياً بذلك) استضافة كندا في منتصف الستينات وحتى عام ١٩٨٤، لعدد من الأسلحة النووية الامريكية على اراضيها وذلك في الفترة ما بين منتصف سنة ١٩٦٠ حتى عام ١٩٨٤، فيما تم نشر بعضها الاخر مع القوات الكندية في اوروبا. ويشمل هذا صواريخ أرض جو من طراز بومارك 10سم وأنظمة صاروخ أونيست جون المسلحة بـ الرؤوس الحربية النووية W31، وصواريخ جيني W25 النووية التي تحملها الرؤوس الحربية النووية التكتيكية CF-101 54. المخصصة لأسراب الطائرات الحربية من طراز ستارفايتر (حوالي ٩٠ طائرة). وقد وَجدت وجهة النظر المعروفة ضد انتشار الأسلحة النووية اول انجذاب لها في عام ١٩٧٢، عندما تم سحب ثلاثة من تلك الأنظمة أثناء ولاية رئيس الوزراء بيرترودو، وقد تم سحب آخر نظام للسلاح النووي في عام ١٩٨٤.

استضافت اليونان انظمة اسلحة نووية متعددة منذ مطلع الستينات في قاعدة اراكسوس الجوية، وتضم صواريخ " نايك هيرييكيولس" التي تم تزويد القاذفات المقاتلة المسلحة النووية A- 7 بها. عارضت اليونان في عام ٢٠٠١ في تطوير القاذفات المقاتلة لتصبح مثل طائرات F-16 الامريكية الامر الذي ادى لسحب باقي الأسلحة النووية الامريكية من اليونان.

ويدل سحب الأسلحة النووية من كندا واليونان بدون أي أثر سلبي واضح على أمنهما أو علاقتهم مع الولايات المتحدة على امكانية انسحاب حلف شمال الاطلسي احادية الجانب للأسلحة النووية، من الدول المستضيفة الاخرى.

ب	دول حلف لناتو الخمسة الدعوة لإزالة الأسلحة النووية التكتيكية

تشير ملاحظات علماء الذرة أنه ما بين ١٥٠و٢٠٠ سلاح نووي تكتيكي أمريكي منتشرة حالياً في اوروبا ومخزنة في ست قواعد في خمس دول هي:- بلجيكا، المانيا، ايطاليا، هولندا وتركيا . تملك هذه الدول اتفاقيات نووية مشتركة مع الولايات المتحدة، والتي يتم من خلالها توفير التدريب على استخدام الأسلحة النووية ومنح السلطة للسيطرة على مثل تلك الأسلحة خلال وقت الحرب.
يقدر امتلاك روسيا الاتحادية لحوالي ٢,٠٠٠ رأس حربي نووي تكتيكي فعال، معظمها تقريباً منتشر في الجزء الغربي من البلاد. وقد حذرت هيئة اسلحة الدمار الشامل من أن هذه الأسلحة التكتيكية" ستكون أسهل (من الأسلحة الاستراتيجية لاستخدامها من قبل الاخرين، مثل الجماعات الارهابية) وان هناك خطر سرقتها أو إساءة استخدامها خلال النقل او التخزين في الميدان". ولهذا اوصت بضرورة التوصل إلى اتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية على سحب جميع الأسلحة غير الاستراتيجية وتخزينها مركزياً على الاراضي الوطنية، معلقين بذلك إزالتها في النهاية".
قدمت التطورات الاخيرة في اوروبا المبرر للتفاؤل من أن انتشار الأسلحة النووية التكتيكية في اوروبا والاتحاد الروسي الغربي يمكن أن يتوقف قريباً.

وخلال الفترة من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧ سعت عدة مبادرات برلمانية إلى اثارة قضية الأسلحة النووية المنتشرة في اوروبا وتشمل هذه:-

- قرارات تم اتخاذها في برلمانات كل من بلجيكا والمانيا تدعو حكومات حلف شمال الاطلسي للعمل على إزالة الأسلحة النووية الامريكية من اوروبا.
- بيان مشترك من برلمانيين بلجيكا والمانيا وايطاليا، وهولندا والمملكة المتحدة تدعو لإنهاء الترتيبات النووية المشتركة بين الولايات المتحدة حلف شمال الاطلسي.
- بيان مكتوب من اعضاء البرلمان الاوروبي بشأن سحب الأسلحة النووية الامريكية من اوروبا، و
- دعوات مكتوبة وجهها برلمانيون لقادة المواقع التي تم نشر السلاح النووي وفيها تتضمن تأكيدات بأن نشر مثل هذه الأسلحة يمثل انتهاكاً لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية والقوانين التي تحرم استخدام الأسلحة النووية في الحرب والتي أكَّدت عليها محكمة العدل الدولية في ١٩٩٦.

بالإضافة إلى ذلك، قدمت لجنة العلوم والتكنولوجيا في الجمعية العمومية لحلف الناتو في عام ٢٠٠٤ النصيحة إلى حلف الناتو من خلال تقرير لها حول انتشار الأسلحة النووية بأن يتقدم باقتراح يقضي بسحب مرحلي وقابل للتحقق للأسلحة النووية التكتيكية من اوروبا" حيث انها لم تضف أمراً جوهرياً للأمن في اوروبا"[٦٥]. ومن باب المتابعة، تفحصت الجمعية العمومية البرلمانية لحلف الناتو في تقرير لها عام٢٠١٠ حول الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الامريكية، جميع الاحتمالات الممكنة المتعلقة بمثل هذا السلاح، بما في ذلك الانسحاب غير المشروط والانسحاب الجزئي حيث أن الانسحاب متوقف على فك روسيا الاتحادية لأسلحته النووية التكتيكية والحفاظ على الوضع الراهن.

هناك وجهة نظر متنامية في حلف الناتو بأن الأسلحة النووية التكتيكية المنتشرة لن تخدم اي غرض عسكري عملي. علاوة على ذلك، يمكن أن نناقش نشرها في الدول الاوروبية هو انتهاك للمادتين ١ و٢ من معاهدة حظر الأسلحة النووية، والذي من شأنه عدم نقل الأسلحة النووية او أية وسائل تفجيرية نووية اخرى إلى أي جهة مهما كانت او التحكم بمثل هذه الأسلحة او الوسائل التفجيرية بشكل مباشر او غير مباشرً، وتلتزم الدول غير النووية" بعدم الاستقبال ما تم ارساله مهما كان سواءً كان أسلحة نووية او أي وسائط تفجيرية نووية او السيطرة على مثل هذه الأسلحة او الوسائط التفجيرية [٦٧] والأهم من ذلك، أن هذه الازاحة يمكن أن تدعو لفعل تبادلي من موسكو بشأن اسلحتها النووية التكتيكية في غرب روسيا وان نفتح الباب لمزيد من سيطرة التسلح النووي الروسي الامريكي واتفاقيات نزع السلاح.

وقد أشار تقرير صدر مؤخراً وأعدته IKV Pax Christi إلى أن اربع عشرة دولة من دول حلف الناتو (٥٠%) تدعم بقوة الانسحاب. وأن ١٠ دول منها ستقبل الانسحاب، فيما تعارض ٣ دول من الناتو مثل هذا الانسحاب.

يمكن أن يؤثر عامل اخر على احتمالية الاستمرار باستضافة الأسلحة النووية التكتيكية الامريكية في هذه الدول، هو الحاجة لتجديد اسطول المقاتلات القاذفات اللازمة لتوصيلها. إن للبرلمانيين في هذه الدول دور هام في التأثير والمراقبة على مثل تلك الحيازة وقرارات الميزانية. **(انظر ايضاً الفصل ٨: الانفاق النووي، والشركات الكبرى والبحث العلمي).**

على سبيل المثال، أدى القرار اليوناني بعدم تطوير اسطول من الطائرات إلى سحب الأسلحة النووية التكتيكية الأمريكية من اليونان (انظر ممارسات الجيدة، أعلاه).

ج	اليابان
	تشجيع تخفيض مخزون الأسلحة .

يوجد اتفاق أمني بين الولايات المتحدة واليابان تقوم بموجبه الولايات المتحدة بتقديم " الردع النووي الموسع " لليابان، لكن بدون اي نشر للأسلحة النووية على الاراضي اليابانية او اي ترتيبات نووية مشتركة (وهذا يختلف عن الموقف بالنسبة المشاركة نووياً في حلف شمال الاطلسي). ما بين عامي ٢٠٠٩-٢٠١٠، وفي مراجعة الوضع النووي الامريكي، قال أعضاء معارضون لإجراء تخفيضات للأسلحة النووية في الكونغرس الأمريكي، أن الولايات المتحدة بحاجة للاحتفاظ بعدد ومدى الأسلحة النووية كي تحمي حلفاءها، وناقش البعض الآخر أن انخفاض قدرة الردع النووي الممتد للولايات المتحدة يمكن أن يقود الحلفاء تحديداً اليابان لفقد الثقة، ودفعهم باتجاه قرار حيازة السلاح النووي لضمان الردع. يمكن أن تكون الحالة هكذا بالتحديد اذا اضعفت الولايات المتحدة خياراتها بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية، حيث أن بعض الحلفاء يواجهون تهديدات بشيء من تلك الهجمات التقليدية.

أرسل وزير الخارجية الياباني كاتسويا أوكادا، سعياً منة لتوضيح الموقف الياباني، رسالة لوزيرة الخارجية الأمريكية هيلاري كلنتون يؤيد فيها دعمه لالتزام الرئيس أوباما بعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، وداعياً الولايات المتحدة لاعتماد مذهب الاستعمال المنفرد (يعني الاستعمال المنفرد للأسلحة النووية يجب أن يكون ردع الدول النووية الأخرى) ويدل هذا على أن اليابان لن تعارض خفض أنظمة أسلحة محددة مثل صاروخ توماهوك كروز، والذي يعتبره العديد من المحللين النظام الرئيسي لسلاح نووي منتشر للردع النووي الموسع في شمال- شرق أسيا.

وتم دعم هذه الرسالة برسالة لتجمع الأحزاب مكون من ٢٠٤ برلماني ياباني موجهة للرئيس أوباما تدعو أيضا الولايات المتحدة للمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجار بالنووية ومواصلة مفاوضات خفض مخزونات الأسلحة النووية مع روسيا الاتحادية.
أعلن الرئيس أوباما في التقرير النهائي لمراجعة الموقف النووي–تم تقديمة للكونجرس في إبريل/ نيسان عام ٢٠١٠– عن حدوث تحول في السياسة باتجاه "للهدف الأولي" (مع التزام بالانتقال للهدف الوحيد)، وهو التزام بدعم الجوانب غير النووية لتحالفات الأمن الإقليمي، وقرار بإزالة صواريخ توماهاوك كروز.

توصيات للبرلمانيين

- طلب من حكومتكم تزويدكم بالمعلومات عن وجود الأسلحة النووية التكتيكية وعددها وجاهزيتها التشغيلية.
- اعتماد قرارات وتصريحات- سواء من برلمانكم أو بالتنسيق مع برلمانات الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي حول إزالة الأسلحة النووية التكتيكية.
- البدء بمناقشة الحكومة ومراقبتها في صنع القرار في ما يتعلق بتجديد المقاتلات القاذفة اللازمة للاستمرار في استضافة الأسلحة النووية الاستراتيجية وفق ترتيبات نووية مشتركة، تشمل آثار ذلك على الميزانية.
- المشاركة في نشاطات الجمعيات البرلمانية، خاصةً الجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي، لإجراء مراجعة لمبدأ الحليف الاستراتيجي، وتعزيز الأمن غير النووي في دعم التزامات الحلف لإيجاد الظروف التي تعزز تحقيق عالم خالي من السلاح النووي.

الفصل الثاني

التجارب النووية

" نواجه الآن هذه المشكلة التي نسميها (أطفال قناديل البحر)، حيث يولد هؤلاء الأطفال مثل قناديل البحر. ليس لديهم أعين، ولا رؤوس، ولا أيدي، ولا أرجل، انهم لا يشبهون الإنسان بأي شكل من الأشكال. وعندما يموتون يدفنون مباشرةً . في كثير من الأحيان المماثلة لا يسمح للأم أن ترى هذا النوع من الأطفال لأنها ستصاب بالجنون. انه أمر إنساني إلى أبعد الحدود " .

دارلين كيجو جونسون، مديرة تنظيم الأسرة ١٩٨٧ – ١٩٩٢، جزر المارشال، حول اثر التجارب لنووية الامريكية في جزر المارشال .

أجرت القوى النووية ما يزيد عن (٢,٠٠٠) تجربة نووية حول العالم منذ عام ١٩٤٥ لم تخلُ هذه التجارب من التبعات، استمرت معاناة العديد من المناطق التي كانت مواقع للتجارب النووية من الآثار الصحية البيئية المروعة البيئية للتفجيرات النووية على سبيل المثال، بلغ معدل توقع الحياة إلى اقل من (٥٠) عاماً وذلك في سيميبالاتينسك، في إقليم شرق كازاخستان، والتي عملت كموقع تجريبي رئيسي للتجارب النووية للاتحاد السوفيتي، ومعدل الوفاة عالٍ جداً، كما وصلت معدلات السرطان إلى مستويات حرجة. علاوة على ذلك، فقد ارتفعت تشوهات الولادة الشديدة، مع وقوع حالات الإعاقة العقلية إلى اكثر بثلاث إلى خمس مرات من المعدل الطبيعي. لهذا قامت العديد من الدول النووية بتقديم خطط تعويضية لضحايا تجاربهم النووية .

وهكذا، وُوجهت البرلمانات في الدول النووية قضايا تتعلق بالتعويض لتغطية التكاليف الصحية (بما في ذلك الدخل المفقود) وفقدان الأرض للتجارب النووية أجل التجارب النووية .

تهدف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حظر كل الانفجارات النووية في جميع البيئات، سواء كانت لأغراض مدنية أو عسكرية، وتأسيس نظام عالمي للكشف عن انفجارات التجارب السرية وردعها. (انظر الفصل (٧) التحقق والامتثال والتطبيق).

تعتبر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اطار عمل قانوني وتقني لعالم خالٍ من السلاح النووي، حيث أنها ستعمل على حظر شامل للتجارب النووية عند دخولها حيز التنفيذ. تم تأسيس الهيئة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من قبل الدول الأطراف

الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لتطوير نظام تحقق يتضمن نظام رصد عالمي وقدرة على التفتيش في الموقع .
لقد قارب نظام الرصد على الاكتمال وهو الآن في وضع تشغيل مؤقت، بانتظار دخول المعاهدة حيز التنفيذ .

تفجير بيكر. جزء من تقاطع العملية، وهو تجربة للسلاح النووي قامت بها الولايات المتحدة في جزيرة بيكيني آتول، مايكرونيسا، ٢٥ تموز/يوليو عام ١٩٤٦ .

تم التفاوض حول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مؤتمر حول نزع السلاح في الفترة الواقعة بين عام ١٩٩٣ وعام ١٩٩٦، حيث تم اعتماده من قبل الجمعية العامة للأمم المتحدة في ١٠ أيلول/سبتمبر عام ١٩٩٦ . على الرغم من أن هذه المعاهدة قد اقتربت من تحقيق إجماع عالمي، (حتى تاريخ تأليف هذا الكتاب وقعت (١٨٣) دولة على الاتفاقية، وصدّقت (١٥٧) دولة عليها إلاّ أنها لم تدخل حيز التنفيذ. تتطلب المادة (XIV) من المعاهدة تصديق (٤٤) دولة مدرجة في الملحق (٢) قبل دخولها حيز التنفيذ. اشتركت الدول المدرجة في الملحق (٢) في مفاوضات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الفترة الواقعة بين عامي ١٩٩٤– ١٩٩٦ وامتلكت مفاعلات نووية ومفاعلات للأبحاث في ذلك الوقت. من هذه الدول الـ (٤٤) يوجد (٣) دول لم توقع على المعاهدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والهند وباكستان. وهناك (٥) دول أخرى وقعت إلاّ أنها لم تُصدق على المعاهدة بعد - الصين ومصر وجمهورية ايران الإسلامية، وإسرائيل والولايات المتحدة الامريكية.

يؤكد قرار الاتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠٠٩ حول منع الانتشار النووي ونزع السلاح على "الأهمية القصوى والحاجة الملحة للتوقيع والمصادقة على معاهدة بدون تأخير أو شروط لتحقيق دخولها حيز التنفيذ في أقرب وقت ممكن .

يدعو قرار الاتحاد البرلماني الدولي " برلمانات جميع الدول التي لم توقع أو تصدق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى بذل الضغط على حكوماتهم للتوقيع أو التصديق عليها، وحث بشكل خاص برلمانات جميع الدول المتبقية المدرجة في الملحق (٢) للمعاهدة، والذي يعتبر تصديقها متطلباً شرطاً أساسياً لإدخال المعاهدة حيز التنفيذ، ولحث حكوماتهم على التوقيع والتصديق فوراً. بالإضافة إلى ذلك، يدعو القرار "جميع الدول المسلحة بالنووي الاستمرار بمراقبة وقف نشاطهم للتجارب الأسلحة النوية، وعلى جميع الدول التي لم تقم بهذا بعد، استكمال إزالة مواقع تجاربهم النووية، بشكل طوعي، كما يتعين على جميع الدول مواصلة دعم نظام التحقق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حتى دخول المعاهدة حيز التنفيذ .[٦١]

الشكل (٤):تفاصيل التجارب النووية التي قامت بها الصين والمملكة المتحدة وفرنسا والاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة ما بين عامي ١٩٤٥ و١٩٩٦، وهي السنة التي تم التوقيع خلالها على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. هذا الشكل لا يشمل التجارب النووية التي قامت بها الهند (واحدة في ١٩٧٤ واثنتان في عام ١٩٩٨) الباكستان (اثنتان في ١٩٩٨) وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية (كوريا الشمالية) (واحدة في عام ٢٠٠٦، وأخرى في ٢٠٠٩).

المصدر : صور الموقع الرسمي (CTBTO)، فليكر .

ممارسات الجيدة	جميع الدول

أمثلة:

ا) التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التحرك نحو دخولها حيز التنفيذ .

ب) تشريعات تنفيذية وطنية لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
التشريع النموذج – وضحت استراليا كيف يمكن تطبيقه.

ج) تنمية قدرات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
استفاد أعضاء البرلمان الإندونيسي من مبادرة تنمية قدرات منظمة

ا	المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية التحرك باتجاه ادخالها حيز التنفيذ

في ٦ نيسان/إبريل ١٩٩٨، كانت كل من المملكة المتحدة وفرنسا أول دولتين مالكتين للسلاح النووي تودعان الوثائق المتعلقة بالتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فقد مرر برلمان المملكة المتحدة في وقت سابق مشروع قانون الانفجارات النووية عام ١٩٩٨ (الحظر والمراقبة)، والذي أعتبر التسبب في إحداث انفجار نووي جريمة، مقدماً بهذا إطاراً قانونياً للعمل من أجل المراقبة والمحاكمات بموجب شروط معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والذي من شأنه أن يمكن المملكة المتحدة من المصادقة عليها.

في ٢١ نيسان/إبريل ٢٠٠٠، صوت مجلس الدوما(مجلس النواب) في البرلمان الروسي، بالموافقة على تصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بواقع ٢٩٨ صوتاً مقابل ٧٤ والذي تم في ٢٠ تشرين ثاني/نوفمبر من العام ذاته، وأن يقر مشروع قانون فدرالي يمكن الحكومة من التعاون مع الهيئة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في كانون أول/ ديسمبر، أدّت الموافقة بالإجماع للتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجلس النواب الاندونيسي- مرفق (٢) الدولة – إلى تقريب المعاهدة خطوة لدخول في حيز التنفيذ.[٧٢] عقب التصويت على التصديق، دعا المشرع عصمت احمد من حزب الأمانة الوطني لا الدول المالكة للنووي أن تحذو حذو اندونيسيا.

على الرغم من أن جميع الدول تتحمل مسؤوليتها الخاصة فيما يتعلق بالمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلاّ أن القليل من هذه الدول ستتكر أن تصديق الولايات المتحدة سيكون تطوراً حاسماً في جلب المعاهدة التاريخية حيز التنفيذ القانوني الكامل. ذكر د. هانس بليكس بصفته مفتشاً سابقاً ورئيساً للجنة أسلحة الدمار الشامل في الأمم المتحدة.

" إذا كانت هناك تصديق من قبل الحكومات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية *(.....)، بما في ذلك الولايات المتحدة حيث تم رفضها في مجلس الشيوخ قبل عدّة سنوات، حيث سيغير هذا الأمر الجو العام بشكل كبير (.....) والواقع قد يقول أنه في حال صادقت الولايات المتحدة بعدها ستصادق الصين، وفي حال صدقت الصين ستحذو حذوها الهند وإن صدقت الهند ستفعل ذلك الباكستان وإن فعلت ذلك الباكستان ستصدق ايران، وسيطلق هذا الأمر العنان لإيجاد أثر كأثر لعبة أحجار الدومينو."*

وضعت ادارة أوباما التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أولوية عليا. قال الرئيس أوباما في تصريح له مرحبا بقرار إندونيسيا، "تبقى الولايات المتحدة ملتزمة لمتابعة التصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وستستمر باشراك مجلس الشيوخ حول اهمية هذه المعاهدة. [٧٦] .

منذ مطلع التسعينات، عمل المشرعون في دول الأسلحة النووية بشكل فعال على تقديم تشريع يوقف التجارب النووية الممتدة. مستنيرين برأي الحزبين من البرلمانيين والتي نحتاج إليها مرة أخرى لإدخال معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز التنفيذ.

ب	**تشريعات التنفيذ الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية**
	التشريع النموذج- أوضحت أستراليا كيف يمكن إنجاز ذلك

تتطلب المادة الثالثة من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من كل دولة أن تتخذ، بما يتناسب مع اجراءاتها الدستورية، اية اجراءات ضرورية لتنفيذ التزاماتها بموجب الاتفاقية. حتى في الدول التي تمتلك نظاماً قانونياً تشكل فيه المعاهدات بشكل مباشر جزءاً من القانون الوطني، قد تحتاج الحكومة لاعتماد بعض الاجراءات على الأقل، تشريعية و/ أو ادارية، لتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وتمتلك جميع الدول الأطراف حرية اتخاذ القرار في الاجراءات التي ستتخذها، بما يتوافق مع إجراءاتها الدستورية اللازمة والوسيلة المناسبة وكيفية القيام بها.

في عام ١٩٩٨، ولدى المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أقر البرلمان الاسترالي قانون المعاهدة، الذي يضم عدداً من الجوانب التي تتعلق بالتزامات استراليا وتعهداتها وأفعال أخرى لتنفيذ المعاهدة. يحتوي القانون المحظورات العامة، واجراءات التفتيش، والجرائم الجنائية والعقوبات، وتأسيس وادارة المنشآت الرقابية، وتأسيس سلطة تنفيذية وطنية.

يتضمن القانون أيضاً معلومات للبرلمان حول نظام الرصد العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، شاملا قائمة رصد الزلازل والموجات الصوتية المائية، وتحت الصوت، ومحطات النويدات المشعة والمختبرات التي تضم الشبكة.

إن القانون الأسترالي بإمكانه أن يكون نموذجا للبرلمانات الأخرى التي تحضر للتصديق. ولكن، تختلف كل دوله بدرجة معينة في المتطلبات التشريعية المناسبة لنظامها القانوني وظروفها، بما في ذلك التشريعات الموجودة حاليا والتي يمكن أن تكون بحاجة للتعديل، والمساهمة التي من الممكن القيام بها لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام الرصد العالمي الخاص بها، وكيف يمكن التعامل مع تجارب الانفجارات غير النووية (الكيميائية) والتفتيش بالمواقع.

تقدم الهيئة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية المساعدة والنصيحة بناءً على الطلب والتي تشمل دليلاً لتشريع يتناول التنفيذ الوطني لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتشريع النموذج، وقاعدة بيانات التشريعات والمساعدة في التوثيق جميع هذا متوفر على (www.ctbto.org) مع تحديد الدعم التقني القانوني من جانب موظفي منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ج	تنمية قدرة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
	استفادة أعضاء البرلمان الاندونيسي من مبادرة تنمية قدرات معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

أطلقت الهيئة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مبادرة تنمية القدرة، وهدفها بناء القدرة اللازمة في الدول الموقعة عليها، وهكذا يمكن الوفاء بمتطلبات المعاهدة بفاعلية أكثر والمساهمة بنظام التحقق. وكجزء من هذه المبادرة، فقد طورت الهيئة دورات تحضيرية ومتقدمة للتعامل مع مختلف جوانب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ونظام التحقق. وتضم القضايا التي تعالج هذه الدورات التحديات السياسية والقانونية والتقنية والعلمية التي تواجه المعاهدة. وقد استقطبت هذه الدورات حتى الآن عدة مئات من المشاركين أكثر من ١٠٠ دولة، بما في ذلك مشغلو محطة نظام الرصد الدولي، وموظفو مراكز البيانات الوطنية والدبلوماسيون والاكاديميون وأعضاء من المجتمع المدني. وبهذه الطريقة، تهدف مبادرة تنمية القدرات لزيادة الوعي وتحفيز الفهم لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تعزيز الانضمام العالمي لها وإدخالها حيز التنفيذ.

يمكن أن يستفيد البرلمانيون من دعم التعليم والتدريب هذا من منظمة المعاهدة بنشرها لوكالات حكومية مختصة ولاكاديميين وللمجتمع المدني . كما يمكن للبرلمانيين ايضاً المشاركة انفسهم في الدورات او ترتيب تعليم ومعلومات وتدريب برلماني محدد من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

في عام ٢٠١١، قبل تصديق اندونيسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، زار وفد من مجلس النواب الاندونيسي مقر المنظمة في فينا للاطلاع على الشبكة العالمية وقدرتها على التحقق من تنفيذ المعاهدة ومنافعها المدنية، بما في ذلك إدخال البيانات في الوقت المحدد لمركز التحذير من التسونامي، وهي الخدمة ذات صلة مباشرة بمنطقة جنوب شرق آسيا المعرضة دوماً للزلازل. والتقت المجموعة المكونة من أعضاء الهيئة السياسية الخارجة لمجلس النواب ومسؤولين من وزارة الشؤون الخارجية مع الأمين التنفيذي تايبور توث وكبار الموظفين. كما قاموا بزيارة مركز البيانات الدولي لدى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومحطات مراقبة النويدات المشعة الواقع على سطح المركز الرئيسي للمنظمة.

تساعد هذه الزيارة البرلمانيين في خطوتهم تجاه المصادقة وتنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، كذلك لترويج المعاهدة بين اعضاء البرلمانات الاخرى من دول لم تصدق بعد.

توصيات للبرلمانيين:

- العمل على المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حال عدم مصادقة دولتك عليها بعد ، ودعم وضع مسودة تشريع للتنفيذ من أجل المصادقة (بمساعدة من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية) .
- الاستفادة من مبادرة تنمية قدرة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبناء المعرفة ، المهارات والقدرة في بلدك لتنفيذ تشريع الحظر الشامل للتجارب النووية والمساهمة في نظام التحقق.
- تشجيع الزملاء البرلمانيين من الدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصةً تلك الدول المدرجة في ملحق ٢ ، لدعم مثل هذه المصادقة داخل سلطاتها التشريعية .
- اقامة المناسبات التربوية العامة، واقامتها ايضا في برلمانك وبخاصة في اليوم العالمي ضد التجارب النووية (٢٩ آب (أغسطس)) ، ودعوة مسؤولين من الدول التي لم بعد توقع على المعاهدة.
- القاء الضوء على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لمنع الانتشار النووي وحماية البيئة ، بالإضافة لمنافع مدنية عالمية اخرى ، بما في ذلك التحذير المبكر من التسونامي الناجم عن الزلازل ومراقبة النويدات المشعة والحوادث النووية .
- تشجيع حكوماتكم على المساهمة في محطات نظام المراقبة الدولية منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي دعم المعاهدة من خلال الترويج للمصادقة الكاملة عليها ودخولها حيز التنفيذ ، وكذلك بناء نظام التحقق وتنفيذه.

ممارسات الجيدة	(الدول المالكة للسلاح النووي NWP)

أمثلة :

أ. **قانون تعويض أثر التعرض للإشعاع في الولايات المتحدة الأمريكية.**
آلية فعالة

ب. **قانون حول تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية**
خطوة في الاتجاه الصحيح.

أ	قانون تعويض أثر التعرض للإشعاع الأمريكي
	آلية فعالة

إنّ مشروع قانون تعويض أثر التعرض للإشعاع الأمريكي (RECA) هو تشريع فيدرالي يقدم الاعتذار والتعويض المالي للأفراد الذين أصيبوا بسرطانات معينة وأمراض خطيرة أخرى إثر تعرضهم للإشعاع المنبعث خلال تجارب الأسلحة النووية الأمريكية في الجو، ومتابعة تعرضهم المهني للإشعاع خلال تعيينهم في مصانع اليورانيوم خلال تخزين السلاح النووي في الحرب الباردة.

تمّ تصميم مشروع القانون هذا لتقديم خيار أقل تكلفة وأسرع للمحاكمة، حيث أنه يوفر تعويضاً للأفراد الذين أصيبوا بواحدة من ٢٧ حالة طبية محددة.

ومن الملاحظ أنّ مشروع قانون تعويض أثر التعرض للإشعاع الأمريكي لا يتطلب إبداء الأسباب، بل أن تكون المطالبات مؤهلة للتعويض من خلال تشخيص الحالات المرضية القابلة للتعويض والمدرجة في القائمة، وذلك بعد العمل أو الإقامة في موقع معين لفترة محددة من الوقت. تمّ انتقاد مشروع قانون تعويض أثر التعرض للإشعاع الأمريكي حيث أنّ التعويض المقدم لا يكفي بشكل كامل لتغطية التكاليف الصحية الحقيقية، من جهة وضياع الدخل وفقدان نوعية الحياة نتيجة التجارب النووية.

يقدم مشروع قانون تعويض أثر التعرض للإشعاع الأمريكي الناجمة من التجارب النووية التعويض التالي إلى :

- عمال مناجم اليورانيوم؛ طاحني وناقلي المواد الخام - ١٠٠,٠٠٠ دولار أمريكي؛
- المشاركين في موقع التجارب النووية الجوية – ٧٥,٠٠٠ دولار أمريكي.
-

- الأفراد الذين يعيشون باتجاه الهواء القادم من موقع تجارب نيفادا – (المعرضون للهواء)٥٠,٠٠٠ دولار أمريكي.

تمّ حتى الآن اعتماد ما يزيد عن ٢٢,٠٠٠ مطالبة بموجب القانون هذا، وصُرِف ما يزيد عن ١,٥ مليار دولار أمريكي .

ب	قانون تعويض ضحايا التجارب النووية الفرنسية
	خطوة في الاتجاه الصحيح.

أقرّت الجمعية الوطنية الفرنسية تشريعًا بتاريخ ٥ كانون ثاني/يناير ٢٠١٠ يخول صلاحية دفع التعويضات لضحايا التجارب النووية التي نفذتها فرنسا في الجزائر وبولينيسيا الفرنسية في الفترة من ١٩٦٠ ولغاية ١٩٩٦.

تطبق خطة التعويض على الجنود السابقين والمدنيين والذين عملوا في مواقع التجارب النووية وظهرت عليهم لاحقاً سرطانات وأمراض أخرى نتيجةً تعرضهم للإشعاع.

بينت وزارة الدفاع الفرنسية إلى أنّ ما يقارب من ١٥٠,٠٠٠ عامل مدني وعسكري شاركوا في ٢٠١ تجربة التي تمّ إجراؤها، وكما يحق للسكان القاطنين بجانب مواقع تلك التجارب التقدم بطلب الحصول على تعويض .

تبحث لجنة التعويض الخاصة بالشكاوي كل حالة على حدة لتقرر فيما اذا كانت الاعراض المرضية للمشتكي تتعلق بالثمانية عشر مرضاً حددتها اللجنة العلمية للأمم المتحدة حول آثار الاشعاع الذري، والتي تضم من بينها لوكيميا الدم، الغدة الدرقية، والسرطان وأمراضاً أخرى. بالمقارنة، يسمح القانون الأمريكي بشأن التجارب النووية في جزر المارشال بالتعويض لسبعة وعشرين مرضاً.

قام ضحايا الإشعاعات لسنوات بحملات لاعتراف الدولة بهم. لعب عدة مشرعين من أحزاب المعارضة دوراً رئيسياً في حث الحكومة للموافقة على تعويض ضحايا التجارب النووية، كذلك إقناعها لتحسين مقترح التعويض الأصلي. اقترحت الحكومة أنّ على المشتكين إثبات أنّ أمراضهم هي نتيجة للتجارب النووية، وحتى لو كان المرض من بين الثمانية عشر مرضاً المدرجة في القائمة. ادى ضغط البرلمانيين المعارضين إلى اعتماد نهج مشابهة لذلك الموجود في الولايات المتحدة، حيث يقدم التعويض ما لم يثبت بان المرض بالتأكيد لم يكن نتيجة التجارب النووية . ومع ذلك، فقد انتقد كل من البرلمانين ومجموعات حقوق الضحايا التشريعات لكونها محدودة جداً ونظام التعويض لا يعمل بشكل صحيح. ثم تقديم مئات طلبات التعويض لكن قلّة فقط منحت التعويض.

انتقدت مجموعات حقوقية من البرلمانيين والضحايا التشريعات لكونها محدودة جداً وكذلك نظام التعويض لأنه لا يعمل بشكل مناسب، ويتم حفظ المئات من الطلبات .[٧٩] ودعا مشرعون من جميع الأحزاب السياسية إلى اجراء تغييرات في هذا الشأن على قانون التعويض.

الطفل ادل زيلابيف البالغ من العمر سنتان في ميتم كازاخستاني عام ٢٠٠٨ ولد اعمى، يعاني من شلل واستسقاء دماغي نتيجة تعرض والدته لإشعاعات التجارب النووية اثناء الحرب الباردة" تخلى عنه والداه واودعاه في الميتم.

توصيات للبرلمانيين :

- نشر اوامر وقف التجارب النووية، لاسيما من خلال التشريعات .
- حث حكومتكم على توقيع وتصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اذا لم تفعل ذلك بعد.
- المبادرة تعزيز سن تشريع لتعويض المتأثرين بالتجارب النووية من محاربين قدامى ومجتمعات والذين تعرضوا للتسرب الإشعاعي.

المنشآت والمواد النووية

الفصل الثالث

يحث قرار الاتحاد البرلماني الدولي الصادر في عام ٢٠٠٩ حول عدم الانتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح "على البدء فوراً بالمفاوضات المتعلقة بمعاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف ويمكن التحقق منها دولياً لحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية الأخرى".

تعتبر المواد الانشطارية اليورانيوم عالي التخصيب(HEU) والبلوتونيوم - مكونات أساسية في الأسلحة النووية، وبهذا تعتبر السيطرة عليها وإزالتها أمراً حيويًا فيما يتعلق بنزع السلاح، ووقف انتشار الأسلحة النووية، وبالإضافة لمنع الإرهابيين من حيازة المواد النووية. ما زال إنتاج المواد الانشطارية يمثل العائق الحرج في أي برنامج نووي جديد ولأي دولة تسعى إلى زيادة ترسانتها النووية .

يصل المخزون العالمي من اليورانيوم عالي التخصيب ما بين (١,٤٠٠ إلى ٢,٠٠٠) طن متري، بينما يبلغ المخزون العالمي الحالي للبلوتونيوم المفصول حوالي (٥٠٠) طن. معظم هذه المواد هي الآنفي حوزة الدول التي تملك السلاح النووي، والتي تضم بشكل رئيسي الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية. وعلى الرغم من الخطوات الكبيرة التي قطعتها كلتا الدولتين في سبيل حماية المواد الانشطارية والتخلص منها، وفك المنشآت وذلك من خلال برامج الحد من التهديدات القائمة على التعاون، وبرامج نزع الأسلحة والانتشار، بداية في روسيا الاتحادية ومن ثم على نحو متزايد في شتى أنحاء العالم .

بالمثل، تجاوزت مجموعة الدول الثماني للشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل - التي أُطلقت عام ٢٠٠٢- حدود الثماني لتصبح اليوم مبادرة دولية (تضامنية) واسعة النطاق تضم ١٥ شريكاً إضافياً.[٨٢]

لقد حققت هذه الشراكة العالمية نتائج ملموسة في تحسين الأمن الإشعاعي والنووي، بما في ذلك تفكيك الغواصات المسحوبة من الخدمة والتخلص من المواد الانشطارية وإعادة توجيه علماء السلاح السابقين للعمل في مجالات اخرى.

يعد وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أحد الدعامات الأساسية لبناء استراتيجية شاملة لاحتواء الأسلحة النووية وإزالتها، والتي من شأنها أن تحظر إنتاج اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم للأسلحة النووية، أو معاهدة مواد انشطارية أوسع تتناول أيضا مخزونات الأسلحة القائمة .

كانت الجمعية العامة للأمم المتحدة قد دعت عام ١٩٥٧ لإبرام معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية بشكل مثبت.[٨٣] وفي كانون أول/ديسمبر ١٩٩٣، تبنت الجمعية قراراً يدعو للتفاوض في "معاهدة غير تمييزية، متعددة الأطراف، يمكن التحقق منها دولياً، تحظر إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية أو للأجهزة النووية المتفجرة الأخرى " [٨٤] .

وافق مؤتمر نزع السلاح في جنيف عام ١٩٩٥ على البدء بالمفاوضات على مثل هذه المعاهدة، لكن المفاوضات وصلت إلى طريق مسدود منذ ذلك الحين. لحسن الحظ، فإن قرار وقف إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة النووية هو حاليًا ساري المفعول في العديد من الدول التي تمتلك للسلاح النووي .

ستعمل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية على تعزيز نظام عدم الانتشار، وتقليل مخاطر الإرهاب النووي، والمساعدة في وضع حجر الأساس لنزع السلاح النووي من خلال ما يلي:-

- تلبية متطلبات الجمعية العامة للأمم المتحدة والالتزامات التي تعهدت بها الدول النووية المعتمدة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية،
- التوسع في الحظر القانوني المطبق حاليًا على الدول غير النووية فقط، حول إنتاج المواد الانشطارية للأسلحة، ليشمل الدول التسع التي تملك السلاح النووي،
- إجراء المزيد من التخفيض على الجوانب التمييزية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية من خلال بسط الضمانات الالزامية على المنشآت والمواد النووية في الدول التي تملك أسلحة نووية،
- تحسين الرصد الوطني وتنظيم المواد الانشطارية وتعزيز الشفافية في تلك العمليات،
- تشمل الدول التي تمتلك السلاح النوويالمؤسسات والممارسات الضرورية لتحقيق الهدف النهائي وهو الوصول إلى عالمٍ خالٍ من السلاح النووي،
- المساعدة في أن يصبح تقليص أعداد الأسلحة النووية امرًا لا رجعة عنه.

قرار الاتحاد البرلماني الدولي عام ٢٠٠٩ حول منع الانتشار ونزع السلاح :-

أحكام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية

الجلسة ١٢٠ للجمعية العمومية للاتحاد البرلماني الدولي (.....)

١٩- يحث الدول الأعضاء أو الأطراف في على الدخول في اتفاقية تساعد على توفير دعم قوي وثابت للوكالة الدولية للطاقة الذرية، كي تستطيع احترام التزاماتها وبالتالي التعاون وبحسن نية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية من خلال تزويدها بكل المعلومات المطلوبة ؛

٢٠- تدعو الدول التي مصادقتها ضرورية لدخول اتفاقية الضمانات العامة حيز التنفيذ، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة من اجل تحقيق هذا الهدف بالسرعة الممكنة؛

٢١- تدعو كذلك الدول الأطراف التي لم توقع و/أو تصادق حتى الآنعلى البروتوكول الإضافي إلى إبرام إتفاقية الضمانات، على أن تقوم بذلك بالسرعة الممكنة .

ممارسات الجيدة	الدول التي تمتلك الأسلحة النووية

أمثلة :

أ- وقف إنتاج المواد الانشطارية

إجراء مؤقت مهم

ب- خفض التهديد التعاوني

العمل معاً لدعم المصالح المتبادلة

ا	وقف إنتاج المواد الانشطارية
	إجراء مؤقت مهم

على الرغم من أن الحظر العالمي للمواد الانشطارية قد لا يدخل حيز التنفيذ قريباً، إلاّ أن وقفاً فعلياً لإنتاج مثل تلك المواد لأجل الأسلحة النووية قد دخل حيز التنفيذ في العديد من البلدان الرئيسية.

وقد أعلنت أربع من الدول النووية الخمس في اتفاقية عدم انتشار الأسلحة النووية في التسعينات وهي فرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة أنها قد أوقفت إنتاج هذه المواد وانه لا نية لديها لاستئنافها باعتبار ذلك جزءًا من سياساتها.

وقد تم إغلاق العديد من مفاعلات إنتاج البولوتونيوم كنتيجة للإعلان الذي اصدرته الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية عام ١٩٩٤ للبدء بهذه الخطوة. التي تشمل جميع مفاعلات إنتاج البلوتونيوم الأمريكية وعددها ١٤ وكذلك ١٠ من اصل ١٣ مفاعل لإنتاج البلوتونيوم الروسي هذا. ولم يتم تصنيع اليورانيوم المخصص لصنع السلاح النووي في روسيا الاتحادية منذ عام ١٩٨٩ .

أعلنت المملكة المتحدة في عام ١٩٩٥عن وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، واستمرارها في الالتزام بالمفاوضات المعلقة حول الحظر الدولي لإنتاج المواد الانشطارية. كما أنها وضعت الفائض من المواد الانشطارية العسكرية تحت الضمانات الدولية . في عام ١٩٩٦، أعلنت فرنسا وقف إنتاج هذه المواد كما قررت في الوقت ذاته تفكيك المنشآت ذات العلاقة .

ب	خفض التهديد التعاوني العمل معاً لدعم المصالح المتبادلة

تهدف برامج خفض التهديد التعاوني إلى تعزيز حماية الأسلحة والمواد التي يمكن أن تستخدم لإنتاج أسلحة الدمار الشامل، والتصرف بالأسلحة ومكوناتها أو القضاء عليها، ومساعدة العلماء والمهندسين والتقنيين في التحول للعمل خارج صناعة الأسلحة. تدير وزارة الدفاع الأمريكية ووزارة الخارجية ووزارة الأمن الداخلي ووزارة الطاقة الأمريكية مجموعة من تلك البرامج بالإضافة إلى برامج فرعية محددة، تتعامل مع نطاق واسع من القضايا المتعلقة بالأمن النووي، بما في ذلك توحيد المواد الانشطارية، وتحويلها وازالتها، وتحويل مفاعل اليورانيوم عالي التخصيب، وضبط الصادرات والمساعدة في أمن الحدود [٨٥]، وكجزء من الالتزامات التي تمت بموجب مجموعة الدول الثماني، الشراكة العالمية لمكافحة نشر الأسلحة ومواد الدمار الشامل، في إطار مجموعة الدول الثماني طورّت دول أخرى أيضاً مثل البرامج.

تم وضع أول تشريع لبرنامج خفض التهديد التعاوني المعروف ببرنامج نان-لوجر[٨٦] بالتعاون ما بين عضوي مجلس الشيوخ سام نان (الديمقراطي) وريتشارد لوجر (الجمهوري). تم تقديم قانون نان- لوجر على خلفية حل الاتحاد السوفيتي، مركزاً فيه على الاحتفاظ بالمواد النووية داخل مخازن مغلقة وتفكيك أنظمة السلاح النووي أو إزالتها من روسيا الاتحادية والدول التي استقلت عن الاتحاد السوفيتي (بما في ذلك أذربيجان، وبيلاروسيا، وجورجيا، وكازاخستان، وأوكرانيا، وأوزبكستان) [٨٧] .

وسع برنامج نان - لوجر نطاقه التعاوني ليتجاوز الاتحاد السوفيتي السابق، مستمراً في توسعة مواجهاته لتهديدات جديدة.[٨٨] وأصبح قادراً على بناء أمن تعاوني وخفض المخاطر النووية بصورة ملحوظة، بمعدل تكلفة سنوية تصل إلى (٤٠٠) مليون دولار أمريكي.
هذه التكلفة تكاد لا تذكر مقارنة بـ ١٠ بليون دولار أمريكي في السنة تقريباً مخصصة لبحث وتطوير الدفاع الصاروخي البالستي، أو ٥٠ بليون دولار أمريكي مخصصة سنوياً لتطوير ونشر وصيانة الأسلحة النووية وأنظمة توصيلها.

قام برنامج نان – لوجر الذي استمر لأكثر من عقدين من الزمن في تسجيل الإنجازات مما ادى إلى تشجيع صانعي السياسات على مناقشة سبل تقوية وتوسيع برامج خفض التهديد التعاوني.
وكأعضاء في مجلس الشيوخ، تمكن نان ولوجر من أن يثبتوا للبرلمانيين والبرلمانات انهم قادرون على استحداث مثل تلك البرامج ودعمها من خلال سلطاتهم المتعلقة بالموازنات.

نتائج: برنامج نان لوجر

تم تعطيل (١٣,٣٠٠) رأس حربي استراتيجي، وتدمير (١,٤٧٣) صاروخ بالستي عابر للقارات، وإزالة (٨٣١) صومعة للصواريخ البالستية العابرة للقارات، وتدمير (٤٤٢) منصة إطلاق متحركة للصواريخ البالستية العابرة للقارات، وإزالة (٩٣٧) صاروخاً بالستياً يتم اطلاقه من الغواصات، وإزالة (٧٢٨) منصة إطلاق للصواريخ البالستية التي تُطلق من الغواصات، وتدمير (٤٨) غواصة نووية قادرة على اطلاق الصواريخ البالستية، وإزالة (٢٣٣) قاذفة قنابل، وتدمير (٩٠٦) صاروخ جو- أرض(ASM) نووي، وإزالة (١٩٤) نفق تجارب نووية، وحماية (٥٦٥) شحنة قطار من الأسلحة النووية ورفع مستوى الأمن في (٢٤) موقع لتخزين الأسلحة النووية، وبناء وتجهيز (٣٨) محطة رصد بيولوجية بالمعدات، وتحييد(٢٩٢٤.٧) طن متري من وسائل وأدوات الحرب الكيميائية الروسية والألبانية.
وربما الأهم من ذلك، أن أوكرانيا، وكازخستان وبيلاروسيا اصبحت مناطق خالية من السلاح النووي نتيجة للجهود التعاونية بموجب برنامج نان – لوجر. تلك الدول كانت تعدّ ثالث ورابع وثامن اكبر قوى من حيث امتلاكها أسلحة نووية في العالم.

وتعد برامج خفض التهديد التعاوني مثل مبادرة نان – لوجر، أدوات رئيسية في تحقيق أهداف منع الانتشار النووي ونزع السلاح، في حين أنها تعمل على بناء الثقة لتحقيق الأهداف الأمنية المشتركة . تدعم مثل تلك الجهود التعاونية الأمن والاستقرار الإقليمي والعالمي وهي جهود يمكن تحقيقها في مناطق أخرى، خصوصاً تلك المناطق التي تعاني من التوتر وانعدام الثقة . والمناطق التي يُحتمل نشوب صراع نووي فيها . كما ذكر لوجر عضو مجلس الشيوخ :

" قد يقول البعض أننا قد لا نستطيع استحداث برامج عدم الانتشار التعاونية مع الشعوب الأكثر قلقاً، لكن الدليل يثبت أن مثل هذا التشاؤم لا مبرر له حيث أظهرت الخبرة الناتجة عن برنامج نان – لوجر أن التهديد بأسلحة الدمار الشامل يمكن أن يؤدي إلى نتائج استثنائية بناءً على المصالح المتبادلة. اذ لم يكن احد ليتوقع أن يعمل الأمريكيون والروس معاً في الثمانينات على جمع مواد الأسلحة الخطرة حول العالم". [٨٩]

توصيات للبرلمانيين:-

- دعم البدء أو تمديد وقف إنتاج المواد الانشطارية الخاصة بالأسلحة النووية.
- الدعوة لتحقيق شفافية تامة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، بما في ذلك تصريحات حول المخزون الحالي لليورانيوم عالي التخصيب.
- تعزيز إخضاع كافة المنشآت غير العسكرية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- دعم المناقشات والاقتراحات برغبة في البرلمانات حول إمكانية التخلص من مفاعلات اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم.
- على البرلمانيين في الدول الخمس (الصين، وفرنسا، والهند، واليابان وروسيا الاتحادية) التي تعيد معالجة وقود مفاعلات الطاقة ، ان تسعى بشكل تدريجي – إلى الغاء إعادة المعالجة وضمان التخلص من البلوتونيوم المفصول .
- متابعة برامج خفض التهديد التعاوني لتامين مخزونات المواد الانشطارية .
- الدعوة إلى اختتام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية غير التمييزية، ومتعددة الأطراف، والقابلة للتحقق دولياً والتعامل مع مخزوناتها .

الفصل الرابع

الإرهاب والجريمة

"إن كميةً من البلاتونيوم بحجم حبة تفاح يمكن أن تودي بحياة مئات الآلاف من البشر وأن تشعل أزمة عالمية"

الرئيس الأمريكي باراك أوباما، جامعة هانكوك للدراسات الخارجية، سيؤول، جمهورية كوريا، ٢٦ آذار/ مارس ٢٠١٢.

قدَّرت دراسة قام بها وزير الدفاع الأمريكي السابق وليام بيري في عام ٢٠٠٧، فرصة وقوع حادث إرهابي نووي خلال العقد القادم بما يقارب من ٥٠%[٩٠]. كما وجد عضو مجلس الشيوخ الأمريكي رينشارد لوجر في دراسة استقصائية اجراها ٨٥ خبير أمن قومي، أنّه "وقوع هجوم يضم انفجارًا نوويًا يحدث في مكان ما في هذا العالم في السنوات العشر القادمة، يصل في المتوسط إلى ٢٠% ".[٩١]
يعتقد عمومًا أنّ التهديد بهجوم نووي إرهابي ينطوي على ثلاثة احتمالات خطرة، أولها، وهو الأقل احتمالاً والأكثر تدميرًا، اقتناء جهات فاعلة من الدول غير النووية السلاح النووي أو استخدامه، أمّا الخطر الثاني، فينطوي على القيام بهجمات على المنشآت التي تستعمل أو تعالج المواد النووية، ومنها على سبيل المثال، المفاعلات النووية. أما الخطر الثالث والأكثر احتمالًا، فيتأتى من أنّ الجهات الفاعلة من غير الدول قد تمتلك موادًا انشطارية- مثل اليورانيوم عالي التخصيب أو البلوتونيوم- وذلك لاستخدامها في جهاز تفجيري ارتجالي، مثل جهاز نشر الأشعة أو في "القنبلة النووية"

يتألف إطار العمل القانوني الدولي ضد الإرهاب النووي من عدد من الوثائق. تشمل هذه الوثائق قرار مجلس
الأمن الدولي رقم ١٥٤٠ (٢٠٠٤) حول عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل، واتفاقية الحماية المادية للمواد النووية، والتي دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٨٧، وتعديلاتها في عام ٢٠٠٥، والاتفاقية الدولية لقمع الهجمات الإرهابية بالقنابل، والتي دخلت حيز التنفيذ منذ عام ٢٠٠١، والاتفاقية الدولية لقمع اعمال الإرهاب النووي (إتفاقية الإرهاب النووي)، والتي دخلت حيز التنفيذ في عام ٢٠٠٧. وفي قمة واشنطن للأمن النووي في عام ٢٠١٠، حيث ناقشت فيها ٤٧ حكومة كيفية تقديم حماية أفضل للبلوتونيوم الحربي واليورانيوم المخصص لصنع الأسلحة لمنع الإرهاب النووي، وتعزيز هذه الآليات بشكل أكبر.

لقد تم تعزيز الالتزام السياسي لتنفيذ هذه الوثائق، من قبل مؤتمرات القمة حول الأمن النووي التي عقدت في واشنطن في عام ٢٠١٠ وسيؤول في عام ٢٠١٢.

من الضروري ملاحظة أنه بينما تعتبر مثل تلك الاجراءات لحماية المواد الانشطارية، ومنع انتشار الأسلحة النووية ومكوناتها، والخبرات المتعلقة بها - سواء من قبل الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول- مهمة، إلاّ انه يتعين أن تصبح تلك الإجراءات جزءًا من نهج أكثر شمولًا للأمن النووي، إذا ما أرادوا تحقيق عالم أكثر أمناً والحفاظ على ديمومته، وذلك في إطار خطوات صادقة وموسّعة وملموسة لخفض الترسانات النووية، بغية القضاء عليها وحماية جميع المواد النووية، بما في ذلك، تلك المخصصة للأغراض العسكرية في الدول التي تمتلك السلاح النووي.

أظهرت شبكة عبد القادر خان للسوق السوداء للمواد النووية والخبرات النووية، أنه طالما توجد هناك قنابل ومواد انشطارية وبرامج نووية، فإن باستطاعة الجهات الفاعلة من غير الدول سرقتها أو شراءها أو تحويلها لجهات أخرى. وقد ذكر المسؤول الأمريكي رفيع المستوى سام نان "أنه إذا أردنا أن تنضم لنا الأمم الأخرى في العالم ضمن نهج صارم لمنع الإرهاب النووي، ومنع الانتشار المستمر للأسلحة النووية، فإن من الواجب علينا أن تكون لدينا الرغبة لإعادة الالتزام بالرؤية لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية".[٩٢]

ومما يجدر ذكره أيضا، أن هناك وجهات نظر متباعدة عمّا يشكله "الإرهاب النووي". فبينما يعتبر البعض أنّ الإرهاب النووي يقتصر على الجهات الفاعلة من غير الدول، فإن البعض الآخر يجادل أن استخدام الأسلحة النووية يعد جريمة وعملًا إرهابيًا، سواءً كان بفعل دولة أو جهات فاعلة لا تنتمي لأي دولة.

جرائم الحرب بموجب تشريع روما

بموجب تشريع روما للمحكمة الجنائية الدولية، فإن استخدام أنظمة الأسلحة أو الطرق الحربية التي تسبب اضرارا عشوائية يعد جريمة حرب. وقد أعلنت الحكومة الفرنسية لدى توقيعها على تشريع روما، أن هذا النص لا ينطبق على استخدام الأسلحة النووية . وقد سلمت نيوزيلاندا تصريحًا تفسيريا يوضح أنّ "تحديد نطاق التشريع ليقتصر على "الأحداث التي تضم الأسلحة التقليدية فقط" لا ينسجم مع مبادئ القانون الإنساني الدولي. لا ينسجم مع مبادئ القانون الإنساني الدولي."

وتماشياً مع الفتوى القانونية لمحكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦، والتي أكدت عدم المشروعية العامة للتهديد باستخدام الأسلحة النووية، اقترحت المكسيك في عام ٢٠٠٩، أن يتم تعديل تشريع روما ليصبح "استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها" جريمة حرب (بموجب المادة ٨). إلاّ أنّ هذا التعديل لا يزال بانتظارإقراره.

تركز الإجراءات الدولية المذكورة أعلاه، بشكل عام، والتي تم وضعها لمعالجة الإرهاب النووي على الجهات الفاعلة من غير الدول. لكن بعض الدول توسعت في الضوابط والإجراءات الجنائية لتشمل ايضًا الجهات الحكومية.

إضافة إلى ذلك، تابعت عدة دول تجريم استخدام الأسلحة النووية من خلال المحكمة الجنائية الدولية، وذلك كاستجابة منها لتأكيد محكمة العدل الدولية بأن التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها يعد بشكل عام أمراً غير قانوني (انظر الفصل ٩ القوانين والأعراف: نحو عدم الاستخدام والحظر).

ممارسات الجيدة	جميع الدول

أمثلة :

ا. قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠
بناء - القدرات .

ب. الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
تعزيز التعاون

ا	قرار مجلس الأمن الدولي رقم ١٥٤٠
	بناء – القدرات

يُلزم قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠ الدول، من بين أمور أخرى، الامتناع عن دعم الجهات الفاعلة من غير الدول بأي وسيلة من أجل تطوير أو اقتناء أو تصنيع أو حيازة أو نقل أو تحويل أو استخدام الأسلحة النووية أو الكيميائية أو البيولوجية وأنظمة إيصالها.[٩٣] ويفرض القرار تعهدات ملزمة لجميع الدول لتعمل على تأسيس ضوابط داخلية لمنع انتشار الأسلحة النووية والبيولوجية والكيميائية، ووسائل إيصالها، تتضمن تأسيس ضوابط ملائمة على المواد ذات الصلة. كما يشجع القرار تعزيز التعاون الدولي لمثل تلك الجهود، بما يتوافق مع معاهدات عدم الانتشار الدولية القائمة، والتي يجب أن يُعزز الالتزام بها دوليًا. كما يتعين على الدول تقديم تقرير حول تنفيذ هذا القرار إلى اللجنة ١٥٤٠، والتي ستتولى بدورها تقديم تقرير بهذا الشأن إلى مجلس الأمن الدولي.

في البداية، انتقدت عدد من الدول قيام مجلس الأمن الدولي ببسطِ ولايته في اعتماد القرار ١٥٤٠ وقيامه بمهمة تشريعية من خلال وضع تعهدات ملزمة على دول ليست أعضاء في مجلس الأمن، وبالتالي، فإنه لا يشملها القرار الخاص باعتماد مثل تلك الإجراءات. وبالرغم من ذلك، قدمت أكثر من ١٢٠ دولة، بحلول عام ٢٠١١، تقريراً للجنة ١٥٤٠ حول إطار عملهم القانوني الوطني لمنع الانتشار، كما تم تمديد ولاية اللجنة لعشر سنوات اخرى.

تواصلت عدد من الدول مع اللجنة ١٥٤٠ لإبلاغها بعدم قدرتها على تنفيذ جميع الإجراءات المطلوبة بموجب قرار ١٥٤٠. واستجابةً لذلك، تتولى الحكومات في بعض البلدان الأغنى، بدعم من برلماناتها (بما في ذلك، من خلال مخصصات الميزانية)، تقديم الدعم للبلدان الأقل نمواً لتنفيذ القرار ١٥٤٠. وكجزء من هذه العملية، غدت اللجنة ١٥٤٠ تندمج أكثر فأكثر مع برلمانات وطنية في مختلف البلدان، من خلال عقد المشاورات وورشات العمل ونشاطات أخرى.

ب	الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي
	تعزيز التعاون

تعد معاهدة الإرهاب النووي ٢٠٠٥، معاهدة متعددة الأطراف مفتوحة للتصديق عليها من قِبل جميع الدول، إلى جانب الاتفاقيات العالمية الأخرى المناهضة للإرهاب.[٩٤] تبين الاتفاقية، من بين أمور أخرى، المخالفات ذات العلاقة من بينها الحيازة المتعمدة غير القانونية، واستخدام مادة مشعة نشطة أو جهاز مشع، واستخدام أو تدمير المنشآت النووية من قبل جهات فاعلة من غير الدول. لقد تم تصميم المعاهدة لتعزيز التعاون بين الدول لمنع مثل هذه الاعمال والتحقيق فيها والمعاقبة عليها.

وبناءً على وثيقة اقترحتها روسيا الاتحادية أصلاً عام ١٩٩٨، تقدم المعاهدة تعريفًا لأعمال الإرهاب النووي، تغطي فيها نطاقاً واسعاً من الأهداف المحتملة بما في ذلك محطات الطاقة النووية والمفاعلات النووية. وبموجب أحكام المعاهدة، يجب تسليم الجناة المزعومين أو محاكمتهم. كما أنها تشجع الدول على التعاون في منع الهجمات الإرهابية من خلال تبادل المعلومات ومساعدة بعضها البعض فيما يتعلق بالبحث الجنائي وعمليات تسليم المجرمين. تتطلب المعاهدة أَن يتم التعامل مع اية موادٍ نوويةٍ يتم ضبطها وفقاً لمعايير ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن ينطبق ذلك على أي مواد نووية أو إشعاعية، مع الأخذ بعين الاعتبار، معايير الصحة والسلامة في الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتوصيات الحماية المادية المتعلقة بذلك.

دخلت المعاهدة حيز التنفيذ في تموز/يوليو ٢٠٠٧، حيث نصت بأنه "يتعين على جميع الدول الأطراف في المعاهدة بذل كافة الجهود لتبني إجراءات ملائمة لضمان الحماية من المواد المشعة النشطة، مع الأخذ في الاعتبار، التوصيات ذات الصلة ومهام الوكالة".[٩٥] وحتى تاريخ كتابة هذا الكتاب، اصبحت ٧٩ دولة طرفاً في الاتفاقية (من بين١١٥ دولة

موقعة). ومن الدول المالكة للسلاح النووي، لم توقع جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وباكستان على المعاهدة بعد، بينما وقعت فرنسا والولايات المتحدة إلاّ انهما لم تصادقا عليها بعد.

توصيات للبرلمانيين

- حث حكومتكم على التوقيع والمصادقة على معاهدة الإرهاب النووي والاتفاقيات الأخرى المناهضة للإرهاب .
- دعوة حكومتكم والعمل معها لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠ وتوفير الدعم للدول التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ أحكام معينة من هذا القرار.
- تبني إجراءات تشريعية لتنفيذ معاهدة الإرهاب النووي وقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠.

ممارسات الجيدة	الدول غير نووية

أمثلة

أ . نيوزيلاندا

منع الإرهاب النووي يتطلب نهجًا شاملاً

ب . كندا

من التدابير الجنائية إلى الحماية الفاعلة .

ا	نيوزيلاندا
	منع الإرهاب النووي يتطلب نهجاً شاملاً

تُعد نيوزيلاندا واحدة من الدول المذكورة اعلاه التي تقدم المساعدة للدول الأقل نمواً لبناء القدرة من أجل تنفيذ قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠ ويتركز عملها على دعم دول جزر المحيط الهادئ.

بالإضافة إلى ذلك، اتخذت نيوزيلاندا نهجا شاملاً لتنفيذ قرار ١٥٤٠، لمعالجة انتشار الأسلحة النووية أو استخدامها من قِبَل الدول أو الجهات الفاعلة من غير الدول. أعاد تقرير نيوزيلاندا الصادر في عام ٢٠٠٤ المقدم إلى لجنة ١٥٤٠، التأكيد على "سياسة نيوزيلاندا القوية والثابتة بضرورة إزالة جميع أسلحة الدمار الشامل بشكل محقق ومدعوم من خلال وثائق نزع سلاح متعددة الأطراف، صارمة وملزمة قانونياً. وتمتنع نيوزيلاندا عن تقديم أي دعم لأي كيان - **سواءا كان دولة أو جهة فاعلة من غير الدول**[٩٦] – تحاول تطوير، أو اقتناء، أو تصنيع، أو حيازة، أو نقل، أو تحويل، أو استخدام أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها".[٩٧]

علاوة على ذلك، قدّم التقرير تفصيلاً عن تشريعات نيوزيلاندا وسياساتها التي تُفعِّل أحكام القرار ١٥٤٠. وفيما يتعلق بقرارات الحظر الصادرة بموجب القوانين النيوزيلاندية، تشير تلك القوانين إلى قانون ١٩٨٧ الذي جعل من نيوزيلاندا منطقة خالية من السلاح النووي وخضوعها لإجراءات نزع السلاح و الحد من التسلح، الذي يُجرِّم "بكل صراحة كل من يُساعد، أو يُحرِض، أو يحث أي شخص على صُنع، أو اقتناء، أو حيازة، أو السيطرة على أي جهاز نووي متفجر.

وينطبق هذا المنع على المناطق التي تقع خارج حدود الإقليم على وكلاء أو موظفي التاج خارج المنطقة الخالية من السلاح النووي في نيوزيلاندا."[٩٨] **(للمزيد حول القانون النيوزيلاندي، أنظر الفصل ٩ القوانين والأعراف: فيما يخص عدم الاستخدام والحظر).**

يؤكد التقرير بصورة مهمة على العلاقة بين القرار ١٥٤٠ ونزع السلاح النووي في الدول التي يعد فيها منع الانتشار النووي مشكلة لا يمكن إفراغها من مضمونها، بل يجب أن تعالج بشمولية: "فالتحركات الأكثر فعالية التي نستطيع القيام بها بشكل جماعي بشأن منع الانتشار النووي هي ضمان الامتثال [لمعاهدة منع الانتشار النووي] وتعزيزه بجميع جوانبه بما في ذلك نزع السلاح النووي.[٩٩]

ب	كندا
	من التدابير الجنائية إلى الحماية الفاعلة

خاطب عضو مجلس الشيوخ روميو داليري بتاريخ ١٧ أيار/مايو ٢٠١٢، مجلس الشيوخ الكندي أثناء القراءة الثانية لمشروع قانون S-9، كخطوة لتعديل القانون الجنائي الكندي، وذلك لتعزيز تنفيذ الالتزامات بموجب معاهدة الحماية المادية للمواد النووية والاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي. وقد ذكر في خطابه:

"اذا كنا سنترك هذا الكوكب مكاناً أفضل من أجل هؤلاء الذين سيخلفوننا، فإنه يتعين علينا عندئذ، التعامل مع الأسلحة النووية بجدية أكثر، وعلينا أن نكافح بكل جهد ممكن للحفاظ على كوكبنا خالياً من استخدام الأسلحة النووية.

يمكن رؤية مشروع القانون هذا كأداة لسد الثغرات القانونية عندما نتحدث عن محاكمة هؤلاء الذين قاموا بنشاطات تتعلق بالإرهاب النووي. حيث يمتد القانون الكندي من خلال نهج الولاية القضائية خارج حدود الإقليم، ليصل إلى المحاكمات التي من الممكن أن تكون قد حدثت سابقا في فراغ قانوني. كما أنه ينص على تسليم المجرمين في حالة حدوث إرهاب نووي دون الحاجة لاتفاقيات ثنائية سابقًا. "[١٠٠] ومع ذلك، ذكر داليري عضو مجلس الشيوخ، بأن مشروع قانون S-9 غير كاف لبناء قاعدة شاملة بعدم القانونية أو تأسيس آليات جنائية غير تمييزية لمعالجة ومنع جميع المخاطر لاستخدام السلاح النووي ومنعه. وذكر داليري بالتحديد بأنه:

"لا يمكن النظر إلى مشكلة الإرهاب النووي بشكل منعزل، على الرغم من أنه أحد أوجهه كجزء من المشكلة الكلية للأسلحة النووية. وإن يكن مهمًا وليس تافهًا. (...) يستدعي وجود نظام نووي جديد للأسلحة النووية، لتأكيد العلاقة التعاضدية ما بين عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. (...) إنه لأمر غير قابل للاستمرار، وجود عالم تهيمن عليه طبقتان، إحداهما قوية تعزز نفسها بالأسلحة النووية، بينما تحرِّم حيازتها على الطبقة الأخرى وهي الدول الأخرى."[١٠١]

بناءً على طلب أكثر من ٥٠٠ حائز على الوسام الكندي لدعم خطة النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة حول الإلغاء العالمي للأسلحة النووية، فقد أشار داليري، عضو مجلس

الشيوخ، إلى القرارات التي تم تبنيها بالإجماع في عام ٢٠١٠، من قِبَل مجلسي الشيوخ والعموم الكنديين، داعين فيها الحكومة الكندية إلى إطلاق مبادرة دبلوماسية دولية واسعة النطاق من أجل تحقيق ذلك. (**أنظر الفصل ١٠ مفاوضات لعقد معاهدة للأسلحة النووية أو حزمة اتفاقيات)**

توصيات للبرلمانيين

- تبنِّي أقوى الإجراءات الممكنة لمنع الجرائم النووية (بما في ذلك، إصدار تشريع يُجرِّم تصنيع أي جهاز نووي متفجر، أو اقتنائه، أو حيازته، أو السيطرة عليه، أو مساعدة أي شخص أو حثه على القيام بمثل هذه الأعمال، لحساب دول أو جهات فاعلة من غير الدول. والسماح بتطبيق مثل هذا التشريع خارج حدود بلادهم.
- تعزيز العرف الدولي ضد الجرائم النووية، من خلال دعم تبنِّي التعديل على تشريع روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يجعل من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة حرب.

الفصل الخامس

الردع النووي والأمن

"طالما أن هنالك دولة تمتلك السلاح النووي، سترغب الدول الأخرى في اقتنائه. وطالما استمر وجود مثل تلك الأسلحة، فسيصعب تصديق أنها لن تستخدمها في يوم من الأيام، سواء كان ذلك بغير قصد أو نتيجة سوء تقدير أو عن عمد، وأي استخدام من هذا القبيل ستكون له نتائج كارثية لعالمنا كما نعرفه".

جاريث إيفانز، يوريكو كواجوتشي، تقرير اللّجنة الدولية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح (ICNND).

"تقدم القوات النووية الاستراتيجية للتحالف أفضل ضمان لأمن الحلفاء، وتحديداً لحلفاء الولايات المتحدة الأمريكية، والقوات النووية الاستراتيجية المستقلة للمملكة المتحدة وفرنسا، التي لها دورٌ ردعي خاص بها، وتُسهم في الردع الشامل والأمن للحلفاء."

المشاركة الفاعلة، الدفاع المعاصر، المبدأ الاستراتيجي لحلف شمال الأطلسي، تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١٠.

ربما يُعدّ العائق الأكبر أمام تحقيق التقدّم فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ومنع الانتشار النووي، هو الدور المستمر للردع النووي في المبدأ والتفكير الأمنيّين، وطالما أن الدول تؤمن بأن الردع النووي يمكن أن يحميها من العدوان، فستعمل على مقاومة أو عرقلة الجهود والمبادرات الساعية إلى نزع السلاح النووي، حتى وإن قبلت بالتعهدات القانونية أو أدت إلى تقديم التزامات سياسية.

مصطلحات الردع النووي.

الردع: هو إقناع أي عدو بعدم الهجوم، من خلال جعل العواقب السلبية لمثل ذلك الهجوم أكبر من أي فوائد مُحتملة.

الاستجابة المرنة: هي سلسلة من سيناريوهات مُحتملة للاستخدامات الممكنة للسلاح النووي، بما في ذلك نشر الأسلحة الاستراتيجية الفرعية أو التكتيكية لاستخدامها في ساحة القتال، أو لاستخدامها كخطوة مرحلية تسبق الردّ النووي الساحق.

الحد الأدنى من الردع النووي: هو وجود أقل عدد ممكن من الأسلحة النووية الضرورية لردع العدو من خلال إيقاع ضرر غير مقبول به.

الردع النووي الموسّع: هو اتفاق تقوم به دولة نووية لجعل التهديد بالأسلحة النووية واستخدامها متوفرًا لردع هجوم على دولة حليفة.

الدمار المؤكد المتبادل (MAD): هو قدرة دولتين على تدمير بعضهما البعض.

قـوة مضـادّة: هو التهديد بردّ نووي ضد أهدافٍ عسكرية.
قيمـة مضادة: هو التهديد بردّ نووي ضد الدولة المواجهة لها بشكل عام.
الضربة الأولى:هي استخدام الأسلحة النووية كردٍّ على هجومٍ تقليدي أو تدميرٍ وقائي لأسلحة الخصم.
الغاية الوحيدة:هي عندما يكون الدور الوحيد للأسلحة النووية هو ردع أي هجومٍ نووي.
الردع الوجودي:هو الردع في عالمٍ منزوع السلاح، ويعتمد على قدرة إعادة تطوير الأسلحة النووية استجابة لتهديدات نووية عادت للظهور.

نشأت سياسات الردع النووي نتيجة سلسلة من الظروف المختلفة، والموجودة بمختلف الأشكال والأسباب. يُعدّ الفهم الأساسي لتلك الظروف مهماً للتمكن من تحديد الفعالية الحالية لمثل تلك السياسات والتطورات الأمنية والسياسية اللّازمة لاستبدال الردع النووي بكافة أشكاله.
جاء أول تطوير للأسلحة النووية، بالنسبة للولايات المتحدة، كرد فعلٍ خشية تطوير هتلر لمثل تلك الأسلحة، والذي لو نجح، يصبح بإمكانه أن يفرض شروط الحرب العالمية الثانية ومن المحتمل أن يكسبها. قدّم استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية-والذي كان ظاهريا إنهاء الحرب العالمية الثانية- مبدأ استخدام السلاح النووي، والذي توسّع ليشمل سلسلة من خطط القتال الخاصة بالحرب النووية. وعلى الرغم من أن مراجعة الوضع النووي عكست ذلك التوجه من خلال تقليص دور الأسلحة النووية، إلاّ أن مبدأ الولايات

القوة النووية للولايات المتحدة:-الغاية والمبادئ.

تهدف استراتيجية الولايات المتحدة الدفاعية إلى تحقيق اربعة أهداف رئيسية تُوجّه تطور قدرات الولايات المتحدة واستخدامها وهي كما يلي :التأكيد للحلفاء والأصدقاء ثبات الهدف الأمريكي، وقدرة الولايات المتحدة على الوفاء بالتزامها الأمني واقناع الخصوم بالتخلّي عن تنفيذ برامج أو عمليات يمكنها أن تهدد مصالح الولايات المتحدة أو مصالح حلفائها وأصدقائها، وردع العدوان والإكراه من خلال دعم البنية التحتية ونشر القدرة على الحاق هزيمة سريعة بالقوات المهاجمة وفرض عقوبات صارمة للعدوان على القدرة العسكرية للخصم لقيامه بالعدوان والحاق هزيمة حاسمة بالخصم اذا ما فشل الردع. **المبدأ الأمريكي للعمليات النووية المشركة. أذار ٢٠٠٥**

المتحدة للردع النووي مازال يمتلك عدّة أوجه منها؛ التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضمن سلسلة من الظروف بشن هجمات ضد الولايات المتحدة أو أحد حلفائها بالأسلحة النووية، أو أي أسلحة أخرى من أسلحة الدمار الشامل، أو حتى الأسلحة التقليدية.

طوَر **الاتحاد السوفيتي** الأسلحة النووية بعد الحرب العالمية الثانية من أجل تحقيق التوازن مع قوة الولايات المتحدة من ناحية، ولحماية نفسه جزئياً من هجومٍ مثل ذلك التي أعقبت الثورة من ناحية أخرى. وقد قام بمواكبة الولايات المتحدة في كل تطوّر تكنولوجي حققه في مجال الأسلحة النووية، وفي معظم التطورات السياسية، إلاّ أنه حافظ على سياسة عدم الاستخدام الأول.

تخلّت **روسيا الاتحادية** عن تلك السياسة، لكنها استجابت لفتوى محكمة العدل الدولية ١٩٦٦، من خلال تبني سياسة إمكانية استخدام السلاح النووي في الظروف القصوى التي تهدد بقاء الدولة ووجودها. إلاّ أنه، تم التخلّي عن هذه السياسة استجابة لتطور الأنظمة الدفاعية للصواريخ البالستية من قبل الولايات المتحدة وحلفائها، وهو ما اعتبرته روسيا الاتحادية تقليلاً لقدرتها على الردع النووي.

كانت **المملكة المتحدة** ثالث دولة تطور السلاح النووي وتجربه. وكانت غاية برنامجها ذاك هي تلبية الحاجة لوجود رادع مستقل ضد الاتحاد السوفيتي، والمحافظة على بقاء المملكة المتحدة كقوة عالمية عظمى. أكدت المملكة المتحدة عام١٩٩٨، أنها ستحتفظ بنظام أسلحة نووية واحد فقط -الصواريخ البالستية المنطلقة من الغواصات- وأنها ستعمل على خفض حالة التأهّب التشغيلي لاستخدام مثل تلك الأسلحة من أيام أو أسابيع إلى أشهر.

المبدأ النووي **للمملكة المتحدة**

"تُعدّ الأسلحة النووية في المملكة المتحدة (.....) لردع ومنع الابتزاز النووي والأعمال العدائية ضد مصالحنا الحيوية والتي لا يمكن مواجهتها بوسائل أخرى(.....). و نحن نحرص عامدين على إبقاء الغموض حول متى وكيف وعلى أي نطاق سنقوم باستخدام سلاحنا النووي الرادع. كما أننا لن نستخف بأية حسابات حول هجوم محتمل، من خلال تحديد الظروف بدقة أكثر، والتي بناءً عليها سنأخذ بالاعتبار استخدام قدراتنا النووية. وبناءً عليه، فإننا لن نتّخذ قراراً أو نستثنيه بخصوص الاستخدام الأول للسلاح النووي.

يدعم الردع النووي للمملكة المتحدة الأمن الجماعي للمنطقة الأوربية ـ الأطلسية، من خلال حلف شمال الأطلسي. كما يلعب الردع النووي دوراً مهماً في الاستراتيجية الدفاعية الكلية للحلف، والتي تساهم فيها القوات النووية للمملكة المتحدة مساهمة رئيسة.

مستقبل الردع النووي للمملكة المتحدة، كتاب المملكة المتحدة الأبيض للدفاع المقدم للبرلمان، كانون أول \ديسيمبر ٢٠٠٦.

طورت **فرنسا** الأسلحة النووية ـوسياستها في الردع النووي ـ بعد الحرب العالمية الثانية من أجل ضمان احتمال عدم التعرض للاجتياح أو الاحتلال مرة أخرى، كما حدث خلال الحربين العالميتين، إضافةً إلى أنه كان أيضاً استجابة لأزمة قناة السويس، والتوترات الدبلوماسية مع كلّ من الاتحاد السوفيتي وحلفائه الغربيين، والولايات المتحدة، والمملكة المتحدة.

البيان الفرنسي حول المبدأ النووي

يُعدّ المبدأ الفرنسي للردع النووي دعامة رئيسية لأمننا، و هو بشكلٍ متساو، يشكل عاملاً بارزاً لاستقرار القارة الأوروبية، وحلفاء فرنسا والمجتمع الدولي. ولذلك، أسهم الردع النووي في المحافظة على الأمن والسلام في العالم لعدّة عقود.

الإعلان الفرنسي الموجّه لمحكمة العدل الدولية، تشرين ثاني/نوفمبر ١٩٩٥.

على الرغم من التحول الشامل والجذري لأوروبا منذ عام ١٩٩١، والذي من شأنه أن يجعل من أي اجتياح أو احتلال لفرنسا من قبل أية دولة أوروبية أخرى أمراً مستبعداً، ومن قبل أية دولة أخرى مستحيلاً، إلاّ أن فرنسا استمرت باعتبار قوتها الضاربة أمراً جوهرياً يضمن عدم تعرضها مرة أخرى لموقف ضعف أو أن تكون عرضة للهجوم. علاوة على ذلك، فإن فرنسا ترى أن حيازتها للأسلحة النووية هي وأعضاء أخرين دائمين في مجلس الأمن الدولي، يعتبر حماية للسِّلم والأمن العالميين.

جرّبت **الصين** أول جهاز سلاح نووي عام ١٩٦٤، وتم تطوير هذا السلاح كرادع ضد الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي. كما اعتمدت الصين سياسة "الحدّ الأدنى من الردع النووي"، والتي تضمنت عدم نشر الأسلحة النووية على أراض أجنبية، وعدم الاستخدام الأول للسلاح النووي، ودعم معاهدة الأسلحة النووية(معاهدة عالمية لإلغاء جميع الأسلحة النووية).

أجرت **الهند** تجربة سلاح نووي عام ١٩٧٤، حيث كان من المفترض أنه كان "لأغراض سلميّة"، وذلك في الوقت الذي واصلت فيه سياستها ضد الأسلحة النووية، كما أنها أدانت الردع النووي حتى عام ١٩٩٨، إلاّ أن سياسة الهند تغيرت مع تجارب الأسلحة النووية وإعلان امتلاكها للأسلحة النووية في شهر أيار/مايو ١٩٩٨. إلاّ أنّ الهند تبنت سياسة "الحدّ الأدنى من الردع النووي" مشابهةٍ لتلك التي تتبناها الصين، بما في ذلك عدم الاستخدام الأول ودعم اتفاقية تحظر استخدام الأسلحة النووية، ودعم دائم لإبرام معاهدة أسلحة نووية.

"إن رفض دول السلاح النووي أخذ إزالة الأسلحة النووية بعين الاعتبار (....) لا يزال التهديد الأكبر والوحيد للسِّلم والأمن العالميّين. لقد أُجبرنا على القيام بتلك التجارب نتيجة للتهديد المتواصل الذي تتعرّض له الهند، من خلال نشر الأسلحة النووية."- بيان صحفي هندي، ١٥ أيار/ مايو ١٩٩٨.

في أيار/ مايو ١٩٩٨، استجابت باكستان للتجارب النووية الهندية من خلال تجربة سلسلة من الأسلحة النووية، وأعلنت نفسها قوة في مجال السلاح النووي. كانت مخاوف باكستان من هيمنة هندية الباعث الرئيسي وراء سعيها للحصول على رادع نووي في مواجهة الهند، التي تمتلك قوات تقليدية أكبر بكثير من باكستان . كما أن باكستان لم تكن مستعدة لاعتماد مبدأ عدم الاستخدام الأول للسلاح النووي.

ثمن الردع النووي

"إلى هؤلاء الذين يؤمنون بأن الأسلحة النووية مرغوب بها أو أنها حتمية، أود أن أقول أن تلك الأسلحة تفرض ثمناً رهيباً حتى لو لم يتم استخدامها على الإطلاق. إن القبول بالسلاح النووي كمحكّم نهائي للصراع يحتّم على العالم العيش في ظلّ غيمة سوداء من التوتر الدائم. والأسوأ من ذلك، فإنه يجعل الغرائز الأكثر دمويةً للبشرية ملاذاً مقبولاً لحل الصراعات في حال فشل الخيارات الأخرى.
الجنرال لي بتلر، قائد سابق في القيادة الجوية الاستراتيجية الأمريكية، نادي الصحافة الوطني الأمريكي، ٤ كانون أول/ديسمبر ١٩٩٦.

يُعتقد بأن **إسرائيل** قامت بإنتاج الأسلحة النووية، وأنها بدأت برنامجها النووي في الستينيات من القرن الماضي، كردٍّ على التهديد المحدق بأمنها- و حتى بوجودها- من قبل الدول العربية المجاورة وجمهورية إيران الإسلامية. لا تعترف إسرائيل بامتلاكها للأسلحة النووية، حيث أن مثـل هذا الاعتراف يمكن أن يقدّم مبرراً لـدول الشرق الأوسط الأخرى لاقتناء تلك الأسلحة إلاّ أنها لا تنكر أيضاً حيازتها للأسلحـة النوويـة، وذلك، من أجل ضمان ردع "الأعداء" وإقناعهم بأنها قادرة على الردّ بمثل تلك الأسلحة.
تدعم إسرائيـل مفهوم جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، وذلك فقط بعد تحقيق سلام شامل في المنطقة.

" أعطونا سلاماً وعندها سنتخلى عن الذرة(.....) إذا حققنا سلاماً إقليميا، أعتقد أن بإمكاننا جعل الشرق الأوسط خالياً من أي تهديد نووي."

رئيس الوزراء الإسرائيلي شمعون بيريز، كانون أول/ديسمبر ١٩٩٥.

دمج حلف شمال الأطلسي الأسلحة النووية في مبادئه الأمنية أثناء الحرب الباردة كرادع ضد هجوم سوفيتي، سواء بالأسلحة النووية أو التقليدية. تمتلك ثلاث دول في حلف شمال الأطلسي أسلحـــة نووية، وهي: (فرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة الأمريكية). كما تستضيف خمس دول أخرى في الحلف أسلحة نـــووية أمريكية على أراضيها، وهي: (بلجيكا، وألمانيا، وإيطاليا، وهولندا، وتركيا)، حيث يمكن نقل السيطـرة في هذه الحالة على تلك الأسلحة إلى القوات العسكريّة لتلك الدول الخمس خلال وقت الحرب. بينما تخضع دول الحلف الأخرى لعلاقة الردع النووي الموسّع، حيث يمكن للولايات المتحدة أن تستخدم الأسلحة النووية بالنيابة عنها.

تقدم الولايات المتحدة أيضاً **الردع النووي الموسّع** لأستراليا، واليابان، وجمهورية كوريا. في حالة أستراليا، فذلك مقيد بعضويتها في المنطقة الخالية من السلاح النووي في جنوبي المحيط الهادئ، والتي وافقت الدول النووية بموجبها على عدم التهديد باستخدام السلاح

النووي أو استخدامه ضد الدول الأعضاء. لقد اقترحت اليابان أن تقلّص الولايات المتحدة دور الأسلحة النووية وتتجه نحو "الغاية الوحيدة"، وبهذا تحد من التهديد باستخدام أو استخدام الأسلحة النووية من قبل الولايات المتحدة بالنيابة عنها، لتقوم بدلاً من ذلك بالردع أو الرّدّ على هجوم نووي.

بعد تفكّك الاتحاد السوفيتي، وقعت روسيا الاتحادية معاهدة طشقند مع عدد من جمهوريات الاتحاد السوفييتي الاشتراكية السابقة (دول آسيا الوسطى)، حيث قامت بتزويدهم بضمانات أمنية إيجابية، شملت إمكانية الردع النووي الموسّع من أجل دفاعهم. ظلت مثل هذه الضمانات محدودة بعد أن تمّ اعتماد أسيا الوسطى منطقة خالية من السلاح النووي.

في عام ٢٠٠٣ انسحبت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وبالتالي قامت بتجربة أسلحة نووية، كما أعلنت أنها قد اتخذت هذا الإجراء لمنع هجوم ضد كوريا، لاعتقادها بأنها مهدّدة من قِبل الولايات المتحدة. تم اتخاذ هذا التحرّك نتيجة التدخّل العسكري الأمريكي في العراق، في ظلّ مزاعم امتلاك العراق لأسلحة الدمار الشامل.

"أعطت الحرب العراقية درساً بأن شكوك "النووي"، و"تطوير أسلحة الدمار الشامل"، و" رعاية الإرهاب" التي صوّرتها الولايات المتحدة، تهدف جميعها لإيجاد ذريعة للحرب. إضافة إلى ذلك، قد يقع الفرد ضحية للحرب عند الاستجابة بخنوع لتفتيش الوكالة الدولية للطاقة الذرية من أجل نزع السلاح. لم تستطع قوة الرأي العام الدولي، ولا معارضة الدولة -الكبيرة- للحرب، ولا ميثاق الأمم المتحدة، ثني الولايات المتحدة عن خوض غمار الحرب العراقية. لقد لقّنت الحرب العراقية العالم درساً قاسيا، وهو أن إمكانية تجنّب الحرب، وحماية سيادة الدولة و أمن شعبها، تكون فقط لدى امتلاك الدولة لقوة ردع ماديّة، تتمثّل بقوة ردع عسكرية فعّالة و قادرة على صدّ أي هجوم يُشنّ عليها بأي نوع متطوّرٍ من الأسلحة. يدلّ الواقع على أن بناء قوة ردع مادية يُعدّ ضرورةً ملحّة لمنع اندلاع حرب نووية في شبة الجزيرة الكورية ولضمان سلمٍ وأمن العالم. **بيان صحفي صادر عن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ١٥ أيار/مايو ٢٠٠٣.**

يدعو قرار الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٩ حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح "جميع الدول المسلحة بالأسلحة النووية إلى تبني تدابير بناء الثقة، بما في ذلك تهميش الأسلحة النووية في مبادئ الأمن القومي وإزالة جميع الأسلحة النووية من حالة التأهب القصوى."

المعرفة الأساسية للردع النووي أمر ضروري للتقدّم في سياسة المبادرات، وذلك سعياً إلى خفض الاعتماد عليه واستبداله. لكن لا يمكن تحليل الردع النووي بصورة كاملة هنا، كما وأنه من الضروري تمكين البرلمانيين من اتخاذ أية إجراءات. فمن غير الضروري أن تكون عالم أحياء لتعرف طريقك للخروج من الغابة. وبشكل مشابه، فإن التركيز ضيق النطاق على نظرية الردع النووي، من شأنه أن يقلّل من الحلول بدلاً من أن يكون مُلهماً بها، لتحقيق عالم خالٍ من السلاح النووي في القرن الحادي والعشرين. يتعرّض خبراء الردع النووي لتحقيق مفرط حول الأسباب والجوانب السياسية للحفاظ على الردع النووي، وعدم توجيه الاهتمام الكافي للبحث عن الحلول، والفرص السياسية لتغيير الردع النووي/ ديناميكية الانتشار النووي.

قامت اللّجنة الدولية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، بمساهمة كبيرة في المسألة المذكورة في تقريرها، وهي القضاء على التهديدات النووية: *أجندة عملية لصنّاع السياسة العالمية*، والتي حددت عددا من المبررات الأساسية للردع النووي، واختبرت صلاحيتها، وقدمت مقاربات محتملة لتقليص الأدوار الأمنية الحقيقية للردع النووي واستبدالها.[١٠٢]

في حقيقة الأمر، تشير اللّجنة الدولية لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح أن بعض دوافع الردع النووي تُعدّ غير شرعية برمّتها. وتشمل هذه:

- الجدل بأن الأسلحة النووية لا يمكن "عدم اختراعها"، لذا فإنه من غير المجدي محاولة القضاء عليها؛
- أنّ الوضع يعزى إلى حيازة السلاح النووي؛
- استخدام الأسلحة النووية كأداة للسلطة والإقناع؛
- الجدل بأن نزع السلاح غير ضروري لإحراز تقدم في مجال عدم الانتشار.

(يدرك البعض الآخر أنّ المصالح المالية للشركات المنتجة لأنظمة السلاح النووي والمجتمعات العلمية للسلاح النووي تُعدّ دوافع قوية للحفاظ على سياسات السلاح النووي).

تجادل اللّجنة الدولية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، أن الدوافع أو أن الأدوار الأخرى المنسوبة إلى الردع النووي ضعيفة وغير مثبتة، أو يمكن تحقيقها في الوقت الحاضر عن طريق وسائل أخرى.

ويشمل هذا الاعتقاد بأنّ:

- الأسلحة النووية قد ردعت وقوع حرب بين القوى الكبرى وستبقى ضرورية للردع،
- الأسلحة النووية ضرورية لردع أي هجوم بالأسلحة البيولوجية والكيميائية؛
- الأسلحة النووية ضرورية لردع الهجمات الإرهابية؛
- الأسلحة النووية ضرورية لحماية حلفاء الولايات المتحدة؛
- أي حركة رئيسية نحو نزع السلاح ستعمل بطبيعتها على زعزعة الاستقرار.

غير أن اللّجنة الدولية لعدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح تجادل بوجود بعض الأدوار الأمنية الحقيقية للردع النووي وأنه يجب تناولها من أجل تحقيق نزع شامل للسلاح النووي. وتشمل هذه دور الأسلحة النووية في ردع الهجوم النووي، والدور المحتمل للأسلحة النووية في دول ذات قوات تقليدية متدنية المستوى من أجل ردع أي هجوم تقليدي واسع النطاق.

يتحمل البرلمانيون وخصوصاً في تلك الدول التي يعزى إليها الردع النووي، المسؤولية تجاه التصدّي للتحديات –وفي الواقع، الالتزام الأمني، والأخلاقي، والقانوني- لتحقيق نزع السلاح النووي، من خلال مناقشة استمرار صلاحية الردع النووي وتطوير السياسات لإلغائه، أو استبداله بآليات أمنية أخرى. تُعدّ هذه القضية أهمّ من أن تُكلّف بها وزارات الدفاع ووزارات الشؤون الخارجية، التي تنزع غالباً إلى التقيّد بالوضع الراهن.

يمكن أن يُجرى مثل هذا البحث في البرلمانات الوطنية والمنظمات البرلمانية الإقليمية، مثل الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي والمجموعات البرلمانية غير الرسمية.

على سبيل المثال، ناقشت الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي هذه القضية في الفترة من عام ٢٠٠٨ وحتى ٢٠١٠، مع تركيز محدد على دور الأسلحة النووية في سياسة حلف شمال الأطلسي (ونشر الأسلحة غير الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا) . أوصت اللجنة الفرعية حول مستقبل الأمن وقدرات الدفاع بأن مواصلة البحث من قبل برلمانيين من دول حلف شمال الأطلسي يُعدّ أمراً جوهريا خصوصاً فيما يتعلق بالمسألة التالية :"ما هي الإجراءات البديلة التي قد تجدها الدول الأعضاء مقبولة إذا ما طرأ تغيير على الوضع الراهن، (بمعنى؛ إزالة ما تبقى من الأسلحة النووية الأمريكية من أوروبا)؟

ضرورة اختبار البرلمانيين لصلاحيّة و بدائل الردع النووي

"يولي البرلمانيون في كثير من الدول احتراماً كبيراً لمسؤولي وزارة الدفاع، لكنهم غالباً بطيئون في تحدّي السياسات، وخصوصاً السياسات النووية. وبدلاً من ذلك، فإنه يتعين عليهم بذل الجهود لإحداث تغييرات جذرية على سياسات قديمة عفا عليها الزمن، وتأمين دعم جميع السياسيين والمسؤولين العسكريين لاتفاقيات الحد من التسلّح مدعومة بتدابير تحقق فاعلة."

لورد ديس براون، وزير الدفاع البريطاني السابق، رئيس شبكة القيادة الأوروبية وعضو لجنة الاتحاد البرلماني الدولي حول شؤون الأمم المتحدة، تشرين أول/ اكتوبر ٢٠١١.

أخذت مجموعات مختلفة أخرى ـ وتشمل شبكة القيادة الأوروبية، وبرلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وشبكة قيادات آسيا و المحيط الهادئ ومجلس العمل–على عاتقها مهمة اكتشاف آليات الأمن وتعزيزها لاستبدال الردع النووي. وتضم تلك الآليات؛ تأسيس مناطق خالية من السلاح النووي(تحديداً في الشرق الأوسط وشمال شرق آسيا)، وتقوية المؤسسات الدولية مثل مجلس الأمن الدولي والمحكمة الجنائية الدولية، والبدء بالأعمال التحضيرية المتعلقة بإطار العمل لعالم خالٍ من الأسلحة النووية.

الردع مقابل الدفاع

غالباً ما يتحدث صانعو السياسات عن الدفاع والردع على أنهما شيء واحد. ولقد قام **وارد ويلسون بوضع تمييز ملائم بين المصطلحين**:

"الردع هو أمر نفسي. وهو عملية إقناع الخصم بأن تكاليف أي إجراء معين باهظة جدا. و تلك عملية تعتمد على حسابات عدوك، وعلى فطنته وعقلانيته. وبهذه الطريقة، لن يُجدي الردع مع شخص مجنون، أو شخص استحوذت عواطفه على قدرته في تقدير الأمور حق قدرها. كما يعتمد الردع على قدرة عدوِّك واستعداده لحساب التكاليف قبل القيام بأي عمل. ولذلك، فهي وسيلة لا يعوَّل عليها لحماية نفسك أو من تُحب بالقدر الذي تفتقر فيه حسابات الإنسان للكفاءة و الثّقة."

الدفاع، من ناحية أخرى، يمكن أن نفكر فيه كفاصل مادّي بين عدوك ومن ترغب بحمايتهم من الأذى. يمكن أن يكون الدفاع درعاً يحمي من ضربة سيف، أو سترة وقاية من الرصاص، أو جيشاً ميدانياً يفصل بين عدوك والأدوية الخصبة اقتصادياً ومدنك المزدهرة."

وارد ويلسون- مشروع إعادة التفكير في الأسلحة النووية، مركز جيمس مارتن لدراسات حظر الانتشار.

ممارسات الجيدة	الدول التي تمتلك السلاح النووي

أمثلة

أ. مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠
من الهدف الأولي إلى الأمن غير النووي

ب. الهند وخطّة عمل راجيف غاندي في القرن الحادي و العشرين
خفض أهميّة الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية

أ.	مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠ من الهدف الأولي إلى الأمن غير النووي

في كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٩، أرسل عضوا الكونجرس الأمريكي إيد ماركي وبيت ستارك، رسالة إلى الرئيس أوباما (شارك في توقيعها ٢٤ مشرّع أمريكي آخر) يحثّون فيها الرئيس على استخدام عملية مراجعة الوضع النووي"للقيام بوقف جوهري لسياسات الأسلحة النووية التي كانت متبعة في الماضي"، و"تنفيذ الأجندة التي طرحتها بصدق أمام شعبنا." [١٠٣]

كما أنهم شجّعوا الرئيس أوباما على اتخاذ ثلاث خطوات عمليّة متعلقة بمبدأ الردع النووي هي:

- حصر مهمة الأسلحة النووية بغاية وحيدة هي الردع ضد التهديد بالأسلحة النووية، وإلغاء غيرها من الأدوار المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل الأخرى، والأسلحة التقليدية أو الظروف المفاجئة.
- إنهاء حالة التأهب القصوى لأنظمة الأسلحة النووية(استخدام التأهّب التشغيلي خلال دقائق بموجب سياسات الإطلاق عند الإنذار) .
- التعهد بعدم استخدام الولايات المتحدة للأسلحة النووية أولاً في أي صراع.

تكمن أهمية النقطة الأولى في أنه إذا اتجهت جميع الدول النووية نحو مبدأ الغاية الوحيدة، فإنه يمكن عندئذ البدء بالمفاوضات حول معاهدة لإزالة الأسلحة النووية في ظل رقابة دولية فاعلة وصارمة. وستأخذ الدول النووية بعين الاعتبار التخلي عن ترسانتها النووية، في حال اقتناعها بأن الدول الأخرى التي تمتلك السلاح النووي ستحذو حذوها.
أما أهمية النقطتين الثانية والثالثة، فتكمن في أن تنفيذهما سيخفض بشكل كبير مخاطر استخدام السلاح النووي الناجمة عن حادث عرضي أو سوء تقدير، كما أنها ستقوم بخفض حالة التهديد، والتوترات بين الدول المسلحة نوويا.
استجاب الرئيس أوباما للنداءات الواردة في الرسالة من خلال تضمين تغيرين رئيسين في سياسة الولايات المتحدة النووية في مراجعة الموقف النووي، التي اعلنت في نيسان / إبريل ٢٠١٠ . وهما كما يلي:

- جعل **الغاية الأساسية** للأسلحة النووية هي ردع الأسلحة النووية، مع الالتزام بالعمل نحو جعل ذلك الغاية الوحيدة للأسلحة النووية.
- **زيادة وقت صنع القرار الرئاسي في أية أزمة نووية إلى الحد الأقصى** (صيغة تدل على خفض التأهب التشغيلي لاستخدام الأسلحة النووية).

إضافة إلى ذلك، أكدت مراجعة الوضع النووي على ممارسة عدم استخدام الأسلحة النووية، ونادت "بتمديد فترة هذه الممارسة إلى الأبد."[١٠٤]
و إذ ادرك الرئيس أوباما بأن التحرك نحو عالمٍ خالٍ من السلاح النـــووي يتطلب تطوير الآليات الأمنية وأطـــر العمل للإلغاء التدريجـــي للردع النووي، تضمنـت رسالته الالتزام بـما يلي:

- زيادة **الاعتماد على العناصر غير النووية** لتقوية البُنى الأمنية الإقليمية .
- البدء **ببرنامج تطوير وبحث وطني لدعم التقدم المستمر نحو عالم خال من الأسلحة النووية**، بما في ذلك العمل الموسّع في مجال تقنيات التّحقق وتطوير آليات الشفافية؛
- **اشراك الدول الأخرى التي تمتلك الأسلحة النووية**، بمرور الوقت، في جهود متعددة الأطراف للحد من جميع الأسلحة النووية وخفضها، وفي نهاية المطاف، القضاء عليها في كافة أنحاء العالم.

ب الهند وخطة عمل راجيف غاندي في القرن الحادي والعشرين

خفض أهمية الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية

في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١٠، وبناء على طلب البرلماني شري ماني شانكر أيار، شكّل رئيس الوزراء مانموهان سينغ مجموعة "خطة عمل راجيف غاندي" لدراسة ومراجعة مقترحات نزع السلاح النووي التي قدمها راجيف غاندي للجمعية العامة للأمم المتحدة في عام ١٩٨٨، من أجل وضع خطة عمل أكثر ارتباطاً بالحاجات الأمنية وأطر العمل الحالية.

أعدّت المجموعة، التي ترأسها شري ماني شانكر أيار، تقريراً في شهر آب/أغسطس ٢٠١١، ضم عددا من التوصيات حول تدابير عملية للحدّ من أهمية الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية للدول التي تمتلك مثل هذه الأسلحة، سعيا منها إلى تمهيد الطريق لعالمٍ خالٍ من السلاح النووي،[١٠٥] وقد تضمنت تلك التوصيات أنه يتعين على الهند القيام بما يلي:

- البدء بحوارات ثنائية حول قضايا نزع السلاح النووي مع جميع الدول الأخرى التي تمتلك الأسلحة النووية.
- الترويج لاتفاقية بين الدول التي تمتلك الأسلحة النووية، حول عدم استخدام الأسلحة النووية ضد الدول غير النووية.
- الترويج لاتفاقية عالمية تحظر استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها، الأمر الذي يتطلّب أن تشمل الحلفاء تحت مظلة مبادئ الردع النووي الموسع، إضافة إلى الدول التي تمتلك الأسلحة النووية.

- دعم البدء بمفاوضات متعددة الأطراف حول إزالة الأسلحة النووية.

ولتحقيق التنفيذ الناجح لأي من هذه السياسات من جانب الهند فإن الأمر يقتضي الحصول على التزام إيجابي من الدول الأخرى التي تمتلك الأسلحة النووية. كذلك، يروِّج شاري ماني شانكر أيار وأعضاء آخرين في مجموعة "خطة عمل راجيف غاندي" للتوصيات التي تصدر في منتديات رئيسية في مثل تلك الدول، ومن خلال اجتماعات الوفود والبرلمانات، ومؤتمرات القضاء التام على الأسلحة النووية، وشبكة برلمانيين لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح وغيرها .

توصيات للبرلمانيين

- الدعوة إلى إبطال الإطلاق عند الإنذار، وإلغاء حالة التأهب التشغيلية للاستخدام-عالية المستوى- لجميع أنظمة الأسلحة النووية.
- البدء بالدراسات وعقد جلسات استماع، حول مقاربات للتخلص التدريجي من الردع النووي وتحقيق الأمن بدون أسلحة النووية.
- البحث عن تدابير إضافية لتعزيز قاعدة عدم استخدام الأسلحة النووية وذلك في سبيل القضاء عليها عالمياً.

ممارسات الجيدة	حلفاء الدول النووية

أمثلة

أ. الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي

تحدي الوضع الراهن، وتقديم إجابات جديدة

ب. البرلمان الألماني

أسئلة حول تقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية

ج. شمال شرق أسيا

تعزيز الأمن غير النووي من خلال منطقة خالية من السلاح النووي

أ	الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي
	تحدي الوضع الراهن، وتقديم إجابات جديدة

في شهر تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٠، تبنى حلف شمال الأطلسي مفهوما استراتيجياً جديداً يحدّد سياسته النووية المستقبلية، ويؤسس عمليتين جديدتين لمناقشة الردع النووي والحد من التسلح. للمرة الأولى، ألزم حلف شمال الأطلسي نفسه" بتهيئة الظروف لعالم خالٍ من الأسلحة النووية."[١٠٦] ومن ناحية أخرى، يوضّح المفهوم الاستراتيجي بأن قادة حلف شمال الأطلسي ليسوا مستعدّين لنزع السلاح النووي أحاديّ الجانب، وقالوا أنه: "طالما وُجِدت الأسلحة النووية في العالم، فسوف يبقى حلف شمال الأطلسي تحالفاً نووياً."[١٠٧]قدمت الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي مدخلاً للمناقشات الرّامية إلى تحقيق مفهوم استراتيجي جديد، من خلال مجموعتي عمل رئيستين، الأولى حول الأسلحة النووية غير الاستراتيجية الأمريكية في أوروبا،[١٠٨] والأخرى حول الدفاعات الصاروخية في حلف شمال الأطلسي[١٠٩] (المجموعتان يرأسهما رايموند نوبس من هولندا).

طرحت المجموعتان أسئلة جوهرية تحتاج إلى إجابات لتحقيق أهداف حلف شمال الأطلسي في تهيئة الظروف لعالم خالٍ من السلاح النووي، تشمل هذه الأسئلة مايلي:

١. هل أعضاء حلف شمال الأطلسي - الحلفاء في أقصى الشرق وتركيا تحديداً - مستمرون في ملاحظة الوجود المادّي للأسلحة النووية الأمريكية كعرض ضروري للردع الأمريكي؟

٢. ما هي التدابير البديلة التي يمكن أن تجدها الدول الأعضاء مقبولة لضمان دفاعهم، إذا ما حدث تغيير في الوضع الراهن؟
٣. إلى أي مدى يجب ربط التغييرات في السياسة النووية لحلف شمال الأطلسي بمبادرات روسيا الاتحادية؟
٤. ما هي العلاقة بين التطوير المستمر لأنظمة الدفاع الصاروخي وقضية الأسلحة النووية الأمريكية في أوروبا؟

توفر الجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي منتدىً جيداً لمناقشة هذه القضايا، وبالتالي فإنها تقدّم مقاربات جديدة لتقليص دور الأسلحة النووية في مبدأ حلف شمال الأطلسي وتعزز الآليات والسياسات الأمنية غير النووية. كانت المجموعات واضحة عندما قالت بأن من الضروري إجراء نقاش مدعوم حول هذه القضايا ـ في البرلمانات الوطنية، والجمعية البرلمانية لحلف شمال الأطلسي، والمنتديات الأخرى.

ب	البرلمان الألماني
	أسئلة حول تقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية

في ٢٨ أيلول/سبتمبر ٢٠١١، وجهت مجموعة من البرلمانيين الألمان سلسلة من الأسئلة في البرلمان لوزير الخارجية حول ادخال المزيد من التطوير على سياسة نزع السلاح النووي، من حيث تعزيز وتطوير الدور الألماني في عدم الانتشار النووي. و تضمنت تلك الأسئلة حول تقليص دور الأسلحة النووية في استراتيجية حلف شمال الأطلسي، وسحب الأسلحة النووية الأمريكية من ألمانيا، والعلاقة بين أنظمة الدفاع الصاروخي، وتطوير الأمن التعاوني والجماعي. أشار السائلون إلى دول الاتفاقيات، بما في ذلك ألمانيا، والتي خلصت في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، إلى تحقيق تقدم في هذه المجالات.

أعلن وزير الخارجية الألماني في سياق إجابته على هذه الأسئلة، أن ألمانيا ستعزز جهودها لدعم عالم خالٍ من السلاح النووي.[١١٠] وأشار إلى أن الشروط للبدء بالمفاوضات حول معاهدة الأسلحة النووية لم تتحقق بعد، لكنه أعلن عن مشروع يتم بالتعاون مع مبادرة القوى الوسطى وشبكة برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، للبحث في الشروط اللازمة لإيجاد عالم خالٍ من السلاح النووي." [١١١]

ركزت اللجنة الفرعية لنزع السلاح والحد من التسلح في البرلمان الألماني "البندستاج" على هذا المشروع كوسيلة لتعزيز الفهم البرلماني والحكومي للاستراتيجيات، وذلك لتقليص و إلغاء الدور النووي في المبادئ الأمنية، بما في ذلك ما يتم عبر فحص المقاربات غير النووية للأمن.

ج	شمال شرق آسيا تعزيز الأمن غير النووي من خلال منطقة خالية من السلاح النووي

يلعب الردع النووي دوراً بارزاً في المبادئ الأمنية لجميع دول شمال شرق آسيا، حيث تعتمد اليابان وجمهورية كوريا على الردع النووي الموسع الذي توفره الولايات المتحدة لمواجهة التهديدات النووية والتقليدية من جانب الصين، وجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وروسيا الاتحادية . وفي عام ٢٠١٣، انسحبت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتّبعت سياسة الردع النووي استجابة للتهديدات التي اعتقدت بأنها تحدق بها من قبل دول معادية مفترضة، وخصوصاً الولايات المتحدة. ومنذئذ، قامت تلك الدولة بتجارب نووية، وأشارت إلى أنها لن تعود إلى اتفاقية ١٩٩٢ حول نزع النووي من شبه الجزيرة الكورية، أو تنضم مرة أخرى لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إذا لم يتم تحقيق تقدم نحو تطبيع العلاقات، كعقد معاهدة سلام تنهي رسميا الهدنة الحالية، واستحداث ضمانات أمنية إضافية غير عدائية.

في هذا السياق، يمكن أن يعزز اقتراح جعل منطقة شمال شرق أسيا منطقة خاليه من السلاح النووي (أنظر الفصل السادس. **مناطق خالية من السلاح النووي**، "منطقة شمال شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي"، للتفاصيل عن الاقتراح و العمل البرلماني) الأمن، ويقلص دور الأسلحة النووية في جميع دول المنطقة. وبموجب اقتراح تقدمت به مجموعة مشرعين يابانيين وكوريين من أحزاب مختلفة، ستوافق اليابان وجمهورية كوريا بالتخلي عن الردع النووي في ما يتعلق بجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية (على أن تبقى "محمية" بالردع النووي الأمريكي الموسع، كردٍ على التهديدات الأمنية المحدقة من جانب كل من الصين وروسيا الاتحادية)، و ستوافق الولايات المتحدة، وروسيا الاتحادية، والصين على عدم التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها ضد اليابان أو أي من الكوريتين. في المقابل، وحيث أن جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية قد تسلمت مثل هذه الضمانات الأمنية، سيتعيّن عليها (وعلى الأرجح ستكون على استعداد) للتخلي عن قدرتها النووية. لم تكن النقاشات الرسمية للمقترح ممكنة نتيجة عدم قدرة الحكومات على استكمال محادثات الأحزاب الستة . ومع ذلك، تمكن برلمانيون من المنطقة من بحث ومناقشة المقترح، وتقديمه في عدّة منتديات، بما في ذلك، اجتماعات الأحزاب المختلفة،

والمؤتمرات البرلمانية، وزيارات الوفود (واشنطن، وبيونغ يانغ، وبكين)، والمناسبات الجانبية في الأمم المتحدة واجتماعات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حيث توفّر مثل تلك المناقشات والأوراق الناتجة عنها ومسودة المعاهدة، أرضاً خصبة للدبلوماسيين كي يناقشوا الاقتراح لدى استئناف المحادثات الرسمية.

توصيات للبرلمانيين

- توجيه أسئلة في البرلمان عما تقوم به الحكومة لتقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية، تماشياً مع الاتفاقيات التي أُبرمت في مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٠.
- البدء بالدراسات وعقد جلسات الاستماع لفحص صلاحية الردع النووي في أطر العمل الأمنية الحالية، وللنظر في مقاربات التخلص التدريجي للردع النووي، وتحقيق الأمن بدون الأسلحة النووية.
- دراسة الاقتراحات لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، (على سبيل المثال؛ في شمال شرق آسيا، والقطب الشمالي، وأوروبا الوسطى)، كمقاربات للحصول على ضمانات أمنية، وتقليص دور الأسلحة النووية، وبناء الأمن التعاوني.

الفصل السادس

المناطق الخالية من السلاح النووي

يشجع قرار الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٩ حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح البرلماني كي " تدعم التصديق والتطبيق الكامل على المناطق القائمة والخالية من السلاح النووي، وأن تبحث إمكانية إقامة المزيد من المناطق الخالية من السلاح النووي التي يتم الاتفاق بحرية عليها من قبل دول في أقاليم محددة" . ويدعو بالتحديد، إلى اتخاذ الخطوات اللازمة لإعلان الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي بدون استثناء، تماشياً مع القرار الذي تم اقراره في مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ١٩٩٥ ." [١١٢]

تُعدّ المنطقة الخالية من السلاح النووي منطقة محددة تُلزِم فيها الدول نفسها بعدم تصنيع الأسلحة النووية، أو اقتنائها، أو تجربتها، أو حيازتها. يوجد اليوم خمس من مثل تلك المناطق، أربع منها تغطي كامل النّصف الجنوبي من الكرة الأرضية، وهي: أمريكا اللاتينية (معاهدة تلاتيلولكو ١٩٦٧)، وجنوب المحيط الهادئ (معاهدة راروتونجا ١٩٨٥)، وجنوب شرق آسيا (معاهدة بانكوك ١٩٩٥)، وأفريقيا (معاهدة بيلينداباً ١٩٩٦)، وآسيا الوسطى (معاهدة سيميبالاتينسك ٢٠٠٦).

تضمّ كلّ معاهدة من تلك المعاهدات برتوكولاً ليتعين على الدول النووية التوقيع والمصادقة عليه، بحيث تُلزِم الدول نفسها قانونياً بعدم استخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية ضد الدول الأطراف الموقعة على المعاهدة ("ضمانات أمنية سلبية").

تؤكد المادة (٧) من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، حق الدول في تأسيس مناطق محدّدة خالية من الأسلحة النووية.[١١٣] لقد أعاد قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة رقم ٣٤٧٢ ب (١٩٧٥)، التأكيد على هذا الحق وأوجز الشروط لإنشاء مثل تلك المناطق.[١١٤] بحيث يمكن أن تستخدم الدول الطاقة النووية لأغراض سلمية، وذلك ضمن تلك المناطق الخالية من السلاح النووي.

تُعدّ المناطق الخالية من السلاح النووي وسيلة فعّالة لتعزيز مبدأ الحظر النووي العالمي، ولتناول قضايا عدم الانتشار وتطوير الأمن غير النووي التعاوني الإقليمي. وعليه، فقد تمّ تقديم اقتراحات لإنشاء

مثل تلك المناطق للأقاليم التي تشهد بيئات أمنية غير مستقرة ومعقدة، بما في ذلك، القطب الشمالي، وشمال شرق آسيا، والشرق الأوسط.

الشكل ٥: نظرة عامة على المناطق النووية الخالية من السلاح النووي القائمة في العالم

ممارسات الجيدة	الدول غير النووية

مثال

أ. المعاهدات القائمة للمناطق الخالية من السلاح النووي

بناء مبدأ الحظر النووي

أ	المعاهدات القائمة للمناطق الخالية من السلاح النووي
	بناء مبدأ الحظر النووي

تُشكل المعاهدات أدناه الأساس للمناطق الاقليمية القائمة الخالية من الأسلحة النوويـة:

- **معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي** (معاهدة تلاتيلولكو[١١٥])- تم تبنيها في عام ١٩٦٧، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٦٨: حيث تحظر على الدول الموقعة عليها استخدام، أو تخزين، أو نقل الأسلحة النووية. كما عملت على تأسيس وكالة حكومية دولية، أوبانال OPANAL (وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة الكاريبي)، و ذلك لضمان الوفاء بالالتزامات التي نصت عليها المعاهدة.

- **معاهدة اعلان المحيط الهادئ الجنوبي منطقة خالية من السلاح النووي** (معاهدة راروتونجا[١١٦])- تم تبنيها في عام ١٩٨٥، ودخلت حيز التنفيذ في عام ١٩٨٦: حيث تحظر تصنيع، أو حيازة، أو إقامة، أو تجربة أي جهاز نووي متفجر في الاراضي التي تغطيها المعاهدة التي تعتبر أطراف المعاهدة مسؤولة عنها دولياً، كما أنها تَحظرُ التخلص من النفايات المشعّة عن طريق القائها في البحر.

- **معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في جنوب شرق آسيا** (معاهدة بانكوك[١١٧])- تم تبنيها في عام ١٩٩٥، ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٩٧: حيث تُلزم أعضاءها بعدم تطوير، أو تصنيع، أو الحصول على، أو حيازة الأسلحة النووية، أو السيطرة عليها.
- **معاهدة إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي في آسيا الوسطى** (معاهدة سيميبلاتينسك[١١٨])- تم تبنيها في عام ٢٠٠٦، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩: حيث تُلزِم أعضاءها بعدم تصنيع، أو الحصول على، أو تجربة الأسلحة النووية، أو حيازتها.

- **معاهدة أفريقيا منطقة خالية من السلاح النووي (معاهدة بيليندابا[١١٩])**- تم تبنيها في عام ١٩٩٦، ودخلت حيز التنفيذ عام ٢٠٠٩: حيث تحظر اجراء البحوث، أو تطوير، أو تصنيع، أو تخزين، أو اقتناء، أو تجربة، أو حيازة، أو السيطرة على، أو إقامة الأجهزة النووية المتفجرة في أراضي الدول الأطراف في المعاهدة، والتخلص من النفايات المشعة في المنطقة الإفريقية من قِبَل الدول الأطراف في المعاهدة.

بالإضافة إلى ذلك، تنزع المعاهدات التالية السلاح النووي من المناطق التي تغطيها، وهي على التوالي: **معاهدة القارّة القطبية الجنوبية**[١٢٠](تم تبنيها في عام ١٩٥٩ و دخلت حيز التنفيذ عام ١٩٦١)، و**معاهدة الفضاء الخارجي**[١٢١](تم تبنيها ودخولها حيز التنفيذ عام ١٩٦٧)، و**معاهدة قاع البحر**[١٢٢](تم إقرارها في عام ١٩٧١ودخلت حيز التنفيذ عام ١٩٧٢).

قام البرلمانيون بدور فاعل ـ وحيوي في بعض الأحيان ـ من أجل إنشاء هذه المناطق الخالية من السلاح النووي. كان تحقيق ذلك صعباً في معظم تلك المناطق، حيث أنها تضمّ دولاً أو أقاليم كانت مشاركة في التجارب النووية، أو كانت مشمولة بمبادئ الردع النووي (الموسع). يُمكن أن تُشجع هذه الخبرة الناجمة عن التغلب على تلك الصعوبات على تحقيق النجاح في تأسيس مناطق أخرى، وتطوير الأمن بدون أسلحة نووية في أقاليم أخرى.

ممارسات الجيدة	جميع الدول

أمثلة :

أ. الدعم البرلماني لإنشاء مناطق جديدة خالية من السلاح النووي
تعزيز أمن تعاوني غير نووي

أ	الدعم البرلماني لمناطق جديدة خالية من السلاح النووي:- تعزيز أمن تعاوني غير نووي

نشط البرلمانيون في تأسيس مناطق جديدة، إضافةً إلى تقوية وتعزيز المناطق القائمة الخالية من السلاح النووي، وقد استقطبت ثلاثة اقتراحات بشكل خاص للكثير من الاهتمام.

شمال شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي

في شباط/فبراير ٢٠١٠، التقى برلمانيون من اليابان وجمهورية كوريا في طوكيو لمناقشة فكرة إنشاء منطقة شمال شرق آسيا خالية من السلاح النووي. لقد تم تنظيم الاجتماع بالتعاون ما بين ممثلين يابانيين و كوريين من شبكة برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، بفكرة مستوحاة من مسودة معاهدة منطقة شمال شرق آسيا والتي جرى تطويرها من قبل مجموعة نزع السلاح النووي للحزب الديمقراطي الياباني.

وفي اطار المتابعة لهذا الاجتماع، أصدرت مجموعة من البرلمانيين اليابانيين والكوريين في شهر أيار/مايو ٢٠١٠، بياناً مشتركاً حول نزع السلاح النووي من منطقة شمال شرق آسيا. وقد أيّد هذا البيان ٨٦ برلمانيًا يابانيًا من سبعة أحزاب سياسية وعدد من المستقلين،

وسبعة برلمانيين من ثلاثة أحزاب سياسية في جمهورية كوريا. ينص البيان على أننا، "ندرك أن مبادرة اهلان منطقة شمال شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي ستكون فعّالة لتحقيق نزع السلاح النووي من المنطقة (...) اننا ندعو حكومتي اليابان و[جمهورية كوريا] إلى مناصرة فكرة تأسيس شمال شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي في المنتديات الدولية، بما في ذلك، مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار السلاح النووي والجمعية العامة للأمم المتحدة."[١٢٣]

في شهر آذار/مارس ٢٠١٢، قام أعضاء من أحزاب مختلفة من شبكة برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح في اليابان، بتشكيل مجموعة عمل لتعزيز عملية اعلان شمال شرق آسيا منطقة خالية من السلاح النووي، بما في ذلك، وضع مسودة الخطوط العريضة المتفق عليها في معاهدة المنطقة، وتبادل وجهات النظر حولها مع نظراء برلمانيين في دول الأحزاب الستة غير اليابان.

منطقة القطب الشمالي خالية من السلاح النووي

زاد تغيُّر المناخ المتنامي في منطقة القطب الشمالي من احتمالية التنافس على الموارد، ونشوب النزاعات الإقليمية، وإنشاء الروح العسكرية، بما أدى إلى أن يولي البرلمانيون في الدول القطبية المزيد من الاهتمام باقتراح إنشاء منطقة خالية من السلاح النووي، مشابهة لتلك التي تغطّي القطب الجنوبي. وسيعمل ذلك على إخلاء كل من القطبين الشمالي والجنوبي من الأسلحة النووية، والمساعدة في بناء بيئة أمنية أكثر تعاونا في القطب الشمال.

خلال مؤتمر منطقة القطب الشمالي الخالية من السلاح النووي في البرلمان الدنماركي في شهر تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٨، ذكر هولجر نيلسن عضو البرلمان، " أن التوترات تصبح دائمًا أكثر خطورةً عندما تمتلك الأطراف المشاركة في هذا التوتر أسلحة النووية. وتوجد في القطب الشمالي جميع الظروف المواتية ليكون منطقة عالية التوتر. لذا، فانه يتعين على الحكومة الدنماركية اتخاذ مبادرة لإبرام معاهدة يتم من خلالها اعلان القطب الشمالي منطقة خالية من السلاح النووي."[١٢٤]

في عام ٢٠١١، بدأت الحكومة الديمقراطية الاشتراكية آنذاك، سلسلةً من المشاورات مع دول قطبية أخرى للتأكيد على المصلحة المتأتية من إنشاء منطقة قطب شمالي خال من السلاح النووي.

دبيـة قطبيـة تتفقد الغواصة الهجومية، (USS) هونولـولـو (SSN718) على بُعد ٢٨٠ ميـلًا من القطـب الشمالي، ١٢ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠٠٣.

في كندا، اقترح لاري باجنل وهو عضو برلماني سابق، مشروع قانون خاص بالأعضاء لجعل القطب الشمالـي الكندي منطقة خالية من السلاح النووي. وقد تمّ تقديم مشروع القانون C-629 بتاريخ ١٥ شباط/فبراير ٢٠١١، الذي يجعل "حيازة، أو تصنيع، أو تجربة، أو تخزين، أو نقل، أو نشر السلاح النووي في القطب الشمالي الكندي" جريمة جنائية.[١٢٥] وعلى الرغم من أن مشروع القانون هذا لم يتم اقراره ليصبح قانوناً، إلاّ أنّ مبادرة باجنل ساعدت على تسليط الضوء على القضية.

الشــرق الأوســط منطقــة خاليــة مــن الأســلحة النوويــة وجميــع أســلحة الدمار الشامل الخرى.

متابعةً لقرار اتخذته في الجمعية العامة للأمم المتحدة بالاجماع[١٢٦]، و كذلك الاتفاق الذي حاز على الاجماع بشأن قرار اصدره مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ٢٠١٠ حول الحاجة لمنطقة خالية من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، فتحت شبكة برلمانيين لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح في شهر تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١،

الباب للموافقة على بيان برلماني مشترك من أجل جعل الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية ومن جميع أسلحة الدمار الشامل الأخرى[١٢٧].

يُثني البيان على قيادة الأمم المتحدة، بما في ذلك، تعيينها لفنلندا كدولة مضيفة وميسرة لعقد مؤتمر دولي في عام ٢٠١٢ لإنشاء مثل تلك المنطقة، ويدعو البرلمانيين والبرلمانات إلى العمل على دعم إنشائها.

لن تعمل المنطقة الإقليمية الخالية من أسلحة الدمار الشامل فقط على تعزيز التزامات وآليات عدم الانتشار النووي المُطبّقة في جميع الدول في المنطقة، بل أنها ستعمل ايضًا على جلب ضمانات أمنية من قبل الدول النووية (المبيّنة) في معاهدة عدم الانتشار النووي والتي تنص على انها لن تقوم بتهديد أي دولة بهجوم نووي داخل المنطقة، الأمر الذي يُعدّ مطلبًا أمنياً مهماً، من شأنه أن يوقف الانتشار النووي من خلال إزالة الدّافع الرئيسي لاعتماد مبادئ الردع النووي.

ممارسات الجيدة	الدول التي تمتلك السلاح النووي

مثال

أ. المصادقة على معاهدات تلاتيلولكو، وبيليندابا، وراروتونجا
ضمانات أمنية سلبية

أ	المصادقة على معاهدات تلاتيلولكو، وبيليندابا، وراروتونجا ضمانات أمنية سلبية

تضم كل معاهدة من المعاهدات المذكورة أعلاه بروتوكولاً للتوقيع والمصادقة عليه من قبل الدول النووية الخمس (المبيّنة) في معاهدة عدم الانتشار النووي، وهي: الصين، وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة. تدعو هذه البروتوكولات-الملزمةً قانونياً- الدول النووية الخمس إلى احترام وضع المناطق، وعدم استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها ضد الدول الأطراف في المعاهدة. و تُعرَفُ مثل تلك التصريحات بعدم استخدام الأسلحة النووية ايضًا" بالضمانات الأمنية السلبية".

صادقت الدول النووية الخمس على بروتوكول ضمانات الأمن السلبية (NSA) في معاهدة تلاتيلولكو. بالإضافة إلى ذلك، وقّعت الصين، وفرنسا، وروسيا الاتحادية، والمملكة المتحدة و صادقت كلّ من على بروتوكولات ضمانات الأمن السلبية الثانية و الثالثة (لحظر التجارب النووية في المنطقة) في معاهدة راروتونجا، و على البروتوكولات؛ الأولى (لضمانات الأمن السلبية) و الثانية (لحظر التجارب النووية في المنطقة) في معاهدة بيليندابا. وقد وقعت الولايات المتحدة على هاتين المعاهدتين، إلاّ أنها لم تصادق عليهما.

وفي شهر أيار/مايو ٢٠١١، قدّم الرئيس الأمريكي أوباما، البروتوكولات المتعلقة بالمعاهدتين إلى مجلس الشيوخ الأمريكي للحصول على المشورة و الموافقة على المصادقة عليها.[١٢٨]
لم توقع أي من الدول النووية على البروتوكول الخاص بالمعاهدة لإنشاء منطقة في شمال شرق آسيا (معاهدة بانكوك) بسبب مخاوف تعارض البروتوكول مع حق تحرُّك سفنهم وطائراتهم بحريّة في المياه الدولية والمجال الجوي[١٢٩]، لكن، يبدو أن قمّة رابطة أمم جنوب شرق آسيا المنعقدة في تشرين ثاني/نوفمبر، قد توصّلت إلى اتفاقية بين أعضاء دول جنوب شرق آسيا والدول النووية، تمكّن الأخيرة من المصادقة على معاهدة بانكوك.

توصيات للبرلمانيين فيما يتعلق بالمناطق الحالية الخالية من السلاح النووي

- البحث عن طرق لتقوية المناطق التي تم إنشاؤها وتعزيز الروابط الرسمية بين المناطق من خلال العمل التعاوني وتبادل المعلومات والبيانات ذات العلاقة للتحقق من المعاهدة.
- تشجيع البرلمانيين من الدول النووية (المبيّنة) في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على السير قدما في المصادقة على البروتوكولات ذات العلاقة بجميع معاهدات المناطق الخالية من السلاح النووي.

توصيات للبرلمانيين فيما يتعلق بمناطق مقترحة لتصبح خالية من السلاح النووي

- اتخاذ الإجراءات لدعم إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك، من خلال تأييد البيان البرلماني المشترك حول منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ودعوة جميع الحكومات المعنية إلى دعم إجراءات الأمم المتحدة لإنشاء مثل هذه المنطقة.
- تشجيع البرلمانيين في الدول المحيطة بالمناطق القطبية على تقديم مُقترح لمنطقة قطب شمالي حول خالية من السلاح النووي -مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والظروف الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة- و تشجيعهم على دعم وتخصيص دراسات و استقصاءات حول المقترح.
- تشجيع البرلمانيين في اليابان وجمهورية كوريا على بحث المبادرات لإنشاء منطقة شمال شرق أسيا خالية من السلاح النووي ودعمها، بما في ذلك تأييد القرار البرلماني المشترك حول نزع السلاح النووي في شمال شرق أسيا.
- تشجيع البرلمانيين الذين يقدمون مقترحات لمناطق خالية من الأسلحة النووية على التنسيق مع برلمانيين من الدول المشمولة أصلاً بالمناطق الخالية من السلاح النووي للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

التحقّق والامتثال والتطبيق

في سياق تحقيق نزع السلاح النووي العالمي وإدامته، تتم الإشارة إلى التحقّق، والامتثال للقانون وتطبيقه على أنها " قضايا إما ذهبية أو قضايا تتعلق بمثلث برمودا"، وهذا يعتمد على وجهة نظرك. وكما ذكرت باتريشيا لويس، مديرة البحث في تشاتام هاوس:

" تُعدّ هذه القضايا الثلاث متشابكة في طوقٍ دائم. فبدون وجود معلومات يقدّمها التحقّق، سيصبح تحديد الامتثال أو عدمه لمعاهدات نزع السلاح النووي، محصورًا في يد عدد قليل من الناس(...) من وكالات الاستخبارات الوطنية(...) فبدون وجود القانون، وبدون وجود دليل مُنصف، لن يكون هناك فرصة للتطبيق. وبدون التطبيق، سيكون للشبكة الكاملة لتحقّق الردع ضد سلسلة من الانتهاكات المحتملة معنىً ضئيلًا، وسيؤدّي ذلك إلى تقويض سيادة القانون".

تُعدّ الصعوبات الناجمة عن تحقيق نزع السلاح النووي على نفس درجة التعقيدات الناتجة عن الالتزام بنزع السلاح ومستوى الثقة حول الامتثال المطلوب. لقد تم إحراز تقدّم كبير على مرّ السنين في مجال تحديد القضايا التقنية وحلّها، وفي تأكيد تحقيق نزع شامل للسلاح النووي، أي التفكيك الكامل للرّؤوس الحربية النووية، ووسائل توصيلها لأهدافها، والبنية التحتية للأسلحة النووية، بما في ذلك المنشآت النووية، والقدرات التجريبية، والتخلص من المواد الانشطارية. وهكذا، يمكن الاستفادة من مجموعة واسعة من الخبرة سعياً نحو نظام امتثالٍ لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي والمحافظة عليه. إنَّ مثل هذا النظام سوف يحتاج إلى أن يكون أكثر حزماً وفعاليةً، وأن يبني ثقة تفوق أي نظام لنزع السلاح تم تصوّره حتى الآن، إذا ما أردنا ردع عدم الامتثال من جانب بعض الأطراف.

على الرغم من أنّ هذا لن يكون مهمة سهلة، إلاّ أنها لا تعتبر مستحيلة تحت أي ذريعة. وكنقطة بداية، لن يتم بناء مثل نظام الامتثال والتحقّق هذا بدءًا من الصفر، بل سيتم بناءه استناداً إلى الخبرة العملية الناتجة عن الجهود المبذولة لنزع السلاح لحد الآن، مثل اتفاقيات الحد من التسلح الوطنية والثنائية والإقليمية، ودراسات

تحقّق تعاونية، ومبادرات، ومعاهدات نزع السلاح الدولية، إلى تلك التي سيتم إبرامها مع اقتراب هدف الصفر.

إضافة إلى ذلك، يستطيع المجتمع الدولي الوصول إلى نطاقٍ أوسع بكثير من التقنيات وبقدرات قياسٍ أفضل بكثير مما كانت عليه في الماضي. وبالتالي، فهو قادر على تأسيس أنظمة قوية في الموقع وعن بعد، يُكملها تجمع استخباراتي وطني، ومتاحة بشكل أوسع للجمهور، ونشر معلومات سريّة سابقة حول برامج الأسلحة النووية المحتملة أو الفعلية.

من المهم هنا، أن انسجام العلاقات الجيدة بين الدول الرئيسية التي ستسمح بعقد مفاوضات معاهدة نزع السلاح النووي، سيتخطى –بالتأكيد- العديد من العقبات، والتي تبدو اليوم تعجيزية، لبناء نظام تحقّق وامتثالٍ مناسب.

تعتبر زيادة الشفافية فيما يتعلق بمخازن السلاح النووي خطوة أولية مهمة في التحقّق. بما في ذلك، المعلومات حول أعداد الأسلحة النووية وأنواعها التي نُشرت والتي لم يتم نشرها، وميزانيتها. في عام ٢٠١٠، التزمت الدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية "بتطبيق مبادئ لا رجوع عنها والتحقّق والشفافية فيما يتعلق بتنفيذ التزامات معاهدتهم"[١٣١]، ودعت الأمين العام للأمم المتحدة إلى "تأسيس مستودع متاح وعلني للجمهور، بحيث يشمل المعلومات التي توفرها الدول النووية [١٣٢].

تغطّي اتفاقية الأسلحة النووية النموذجية **(Model NWC)**، التي عمّمها الأمين العام للأمم المتحدة كدليل لمفاوضات النزع الشامل للسلاح النووي ما يلي:

- مجموعة من التقنيات وأنظمة التحقّق، بما في ذلك، الرؤوس الحربية، ووسائل الإيصال، والمواد الانشطارية، والمكونات ذات الاستخدام المزدوج؛
- سلسلة من المهام الضرورية للتحقّق، تشمل التأكيد على البيانات الأساسية، ورصد تدمير المخزون القائم، وضمان عدم إنتاج مواد محظورة، إلى جانب الاستخدام السليم للمكونات ذات الاستخدام المزدوج، والحفاظ على الثقة في عالم خالٍ من السلاح النووي؛
- مجموعة من التقنيات وأنظمة التحقّق، بما في ذلك، مراقبة المداخل، وأجهزة الاستشعار عن بعد، وتحليل البيانات والتفتيش في الموقع؛
- مجموعة من ترتيبات التحقّق، تشمل اتفاقيات ثنائية واخرى مُتعدّدة الأطراف، ومنظمات دولية، ووسائل تقنية وطنية.

يمكن لجميع الدول أن تلعب دوراً في تطوير أنظمة التحقّق لعالمٍ خالٍ من السلاح النووي. يُظهرُ نجاح اللّجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تطوير نظام تحقّق عالمي لحظر التجارب النووية، الدور الإيجابي الذي يمكن أن تلعبه الدول غير النووية مع الدول التي تمتلك السلاح النووي في مجال تطوير أنظمة التحقّق.
تلعب البرلمانات دوراً في السماح باتخاذ تدابير وطنية وتخصيص الأموال للمساعدة في تطوير مثل هذه الأنظمة.

ممارسات الجيدة	الدول التي تمتلك السلاح النووي

أمثلة

ا. التحقّق بموجب معاهدات الحد من التسلح الروسية ـ الأمريكية
من أنظمة الإيصال إلى الرؤوس الحربية

ب. مركز الرّصد التعاوني للولايات المتحدة
التحوّل من مهارات تصميم القنابل إلى دعم نزع السلاح

ج- برنامج التحقّق من نزع السلاح والحد منه للمملكة المتحدة
تطوير تقنيات التحقّق من تفكيك الرؤوس الحربية

أ	التحقّق بموجب معاهدات الحد من التسلح الروسية الأمريكية من أنظمة الإيصال إلى الرؤوس الحربية

سجلت معاهدة القوات النووية متوسطة المدى ١٩٨٧ المرة الأولى التي اتفقت فيها الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي على خفض ترساناتهما النووية، وإلغاء فئة كاملة من الأسلحة النووية، وقبول التفتيش في المواقع النووية للتحقّق الذي كان يعتبر مسبقاً بأنه تدخل تطفلّي لا يمكن قبوله في عمليات التفتيش على المواقع من أجل التحقق. انتهّت أحقية الدول الأطراف بإجراء عمليات تفتيش في الموقع بموجب المعاهدة بتاريخ ٣١ أيار/مايو ٢٠٠١،، إلاّ أن استخدام الأقمار الاصطناعية الرقابية لجمع البيانات لا يزال مستمرًا. حيث أن المعاهدة ذات مدة غير محدّدة، وبهذا تستطيع الدول الأطراف أن تعقد لجنة التحقّق الخاصة -هيئة تنفيذ المعاهدة- في أي وقت وتستمر في ذلك.

التحقّق بموجب المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية

"لقد قمنا حتى الآن بإجراء عمليات تفتيش ميدانية لمدة تقارب السنة. لقد أجرت الولايات المتحدة ١٦ تفتيشاً في روسيا، فيما أجرت روسيا ١٧ تفتيشاً هنا في الولايات المتحدة- لقد كنا نواكب بعضنا البعض. حيث لكلٍّ منا الحق في إجراء ١٨ تفتيشاً في أراضي الطرف الآخر.

عمل المفاوضون بجدٍّ لإيجاد آليات جديدة ومبتكرة للمساعدة في التحقّق من تطبيق المعاهدة، وتظهر نتائج هذا العمل بشكل واضح الآن. فللمرة الأولى، فإننا نتلقى بيانات عن حمولة المركبة العائدة (الرؤوس الحربية) على الصواريخ الروسية - وروسيا بالطبع تتسلم منا البيانات ذاتها. تسمح تدابير التفتيش في الموقع بموجب المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية للولايات المتحدة، تأكيد عدد الرؤوس الحربية الحقيقي للصواريخ الروسية التي يتم اختيارها عشوائياً. إنّ مهام التحقّق هذه وحقوق التفتيش لم تكن موجودة بموجب أحكام معاهدة الحد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية السابقة.

نحن على اتصال دائم مع الروس، كما وأننا تبادلنا حتى الآنما يزيد على ١,٧٠٠ إشعار، بموجب المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية. تساعد هذه الإشعارات في تتبع التحرّكات والتغيرات التي تطرأ على أوضاع أنظمة الأسلحة. على سبيل المثال، يتم إرسال إشعار في كل مرّة تغادر فيها قاذفة قنابل ثقيلة بلادها لمدة تزيد عن ٢٤ ساعة.

بالإضافة إلى ذلك، فنحن نتبادل قاعدة بيانات شاملة مرة كل ستة أشهر، تعطينا وصفاً كاملاً ودقيقًا لمواقع أنظمة الأسلحة، سواء كانت خارج مواقع نشرها أو قواعدها التشغيلية، أو اذا ما كانت قد تم اخذها للصّيانة أو تلك التي سحبت من الخدمة. هذا التبادل نصف السنوي، مع إشعارات المعاهدة الإجبارية التي تقوم بتحديث المعلومات التي يتسلمها كل جانب، تستخلص "وثيقة حيّة تقوم بدورها بتوفير نظرة شاملة للطرفين عن قواتهما النووية الاستراتيجية".

روز جوتيمويلر، "المعاهدة الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية " مدونة هيل كونغرس، ٢٢ كانون أول/ ديسمبر ٢٠١١.

بموجب اتفاقية١٩٩١ لخفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت- **I**، اتفقت القوتان الأعظم على تقنيات التحقّق التي سمحت لكل حكومة بالوصول إلى قواعد محددة، ورصد برامج الصواريخ النووية للدولة الأخرى. كما ركزت اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية ستارت- **I** بشكل قوي على المراقبة الدائمة، بما في ذلك، ١٢ نوعاً من عمليات التفتيش في الموقع. إضافة إلى ذلك، تكفل المعاهدة التبادل المنتظم للبيانات والإخطارات الشاملة حول التطورات النووية الجديدة. تعد هذه التدابير جوهرية لبناء الثقة المتبادلة وتعزيز الشفافية.

تستمر تدابير التحقق وتتوسع في ظل معاهدة خفض الأسلحة الاستراتيجية الجديدة.

على الرغم من الترحيب الكبير الذي حظيت به تدابير التحقّق التي واكبت التخفيضات في الترسانات الأمريكية والروسية، إلاّ أن تلك التدابير انطوت على بعض المحددات الهامة،

فبينما كانت أنظمة الإيصال - البنود المحدودة المفضلة بموجب المعاهدة- كان التعامل مع الرؤوس النووية كفكرة لاحقة فقط. مع ذلك، تضع مثل هذه الاتفاقيات للحد من الأسلحة، الأساس لمواصلة المزيد من التخفيضات المصحوبة بمخططات تحقُّق أكثر شمولاً.

أصبح تطوير تدابير التحقّق التي تقوم بها الولايات المتحدة ممكنًا من خلال مخصصات تمويلية، قام بتوفيرها الكونغرس الأمريكي.

ب	مركز الولايات المتحدة للرصد التعاوني تحويل مهارات تصميم القنابل إلى دعمٍ لنزع السلاح

تأسس مركز الرّصد التعاوني **(CMC)** عام ١٩٩٤ في مختبرات سانديا الوطنية (أحد المركزين المخصصين لتصميم الأسلحة النووية في الولايات المتحدة)، باستخدام مخصّصات تمويلية من الكونغرس الأمريكي لتوفير منبر لخبراء في التقنية والسياسة من كافة أنحاء العالم، وذلك للبحث في كيفية مساهمة التكنولوجيا غير السرّية والقابلة للتشارك في تنفيذ تدابير بناء الثقة، والمعاهدات أو الاتفاقيات الأخرى[١٣٣]. يشمل مركز الرّصد التعاوني مجموعة واسعة من المرافق والشراكات لتمكين كافة مراحل التعاون التقني الدولي، من بينها:

- التدريب على التقنيات، والإجراءات، والمقاربات (على سبيل المثال؛ التفتيش في المواقع، والرّصد عن بعد، والتحليل التصويري، وأجهزة الاستشعار، والبطاقات، والأختام)؛
- تحليل قضايا الأمن وتطوير خيارات تنفيذ الحلول؛
- تجربة وتقييم لمقاربات التقنية؛
- تنفيذ وتشغيل التدابير التقنية.

ينظم مركز الرّصد التعاوني مشاريع تشاركية تقنيّة في مجالات إدارة الحدود، ومراقبة الصادرات الدولية، والضمانات النووية الدولية، والمشاركة الدولية في العلوم والتكنولوجيا، ودراسات وتحليلات عدم انتشار الأسلحة النووية، وتدابير بناء الثقة.

مثلاً، أجرى المركز ورشات عمل "بناء الثقة" في الشرق الأوسط وجنوب آسيا، تركّزت على استخدام أدوات الرّصد التقنية والتشارك في المعلومات لتسهيل اتفاقيات الحد من

التسلح (والتّحقّق) الإقليمية. أصبح مركز الرّصد التعاوني أيضاً، منبرًا رئيسياً لمواصلة مبادرة من مختبر- إلى - مختبر، الأمريكية الروسية، والتي أطلقت الشراكة التقنية بين مختبرات السلاح النووي الأمريكي ونظيراتها الروسية. ففي الوقت الذي يستمر فيه مركز الرّصد التعاوني في التأكيد على تدابير الحد من التسلح لخفض حجم الترسانات النووية القائمة، إلاّ أن الكثير من عملها اليوم يعالج التحدّيات الدولية الناجمة عن انتشار أسلحة الدمار الشامل.

التحقّق في مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠

تتضمن مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة٢٠١٠، والتي تضع "السياسة النووية، واستراتيجياتها، وقدراتها، ووضع القوة النووية للولايات المتحدة خلال فترة تمتد ما بين خمس إلى عشر سنوات قادمة"، سلسلة من المبادرات الرامية إلى تعزيز مخططات التحقّق الدولية والوطنية.

وتندرج هذه المراجعة كواحدة من أهم الأهداف الأساسية لإدارة أوباما للبدء في "برنامج بحث وطني تنموي شامل لدعم التقدّم المستمر نحو عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، بما في ذلك، العمل الموسّع حول تقنيات التحقّق، وتطوير تدابير الشفافية". أمّا الهدف الآخر فهو" تحديد مسار للقضاء المحقق على جميع الأسلحة النووية وخفض مخاطر الخداع والانتشار، من خلال زيادة الشفافية والاستثمارات في تقنيات التحقّق التي تتمحور حول الرؤوس الحربية النووية، أكثر من التركيز على وسائل الإيصال."

إضافة إلى ذلك، تبين مراجعة الوضع النووي أن الإدارة الاميركية تسعى إلى "تعزيز ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وذلك عن طريق جملة تدابير، من بينها، منح الوكالة الدولية للطاقة الذرية "مصادر مالية أخرى، وسلطات للتحقق."

تم تفويض مراجعة الوضع النووي من قبل الكونغرس الأمريكي وتولته وزارة الدفاع الامريكية، كما وافق عليه الرئيس، ومن ثم تمت اعادته إلى الكونغرس الأمريكي.

ج	برنامج التحقّق من نزع السلاح والحد منه في المملكة المتحدة
	تطوير تقنيات التحقق من تفكيك الرؤوس الحربية

وفقاً لمراجعة الدفاع الاستراتيجي للمملكة المتحدة ١٩٩٨، واستجابةً للخطوات الثلاث عشرة التي أقرّها مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠٠٠، أوعزت حكومة المملكة المتحدة لمؤسسة الأسلحة الذرية، بإجراء برنامج بحثي صغير لدراسة التقنيات والتكنولوجيات التي تستطيع تطبيق التحقّق من أية ترتيبات مستقبلية، لمراقبة مخزونات الأسلحة النووية، وخفضها ومن ثم إزالتها نهائياً [١٢٦].

في المرحلة الأولى من مشروع التحقّق، أجرت مؤسسة الأسلحة الذرية بحثاً حول التحقّق من تفكيك الرؤوس الحربية، بما في ذلك:

- توثيق هوية الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها، للتأكّد من أن الصنف المعلن عنه هو رأس حربي نووي أو احد مكوّناته، وأنه يتّسق مع تلك الإعلانات .
- تفكيك الرؤوس الحربية النووية ومكوناتها.
- التخلص من المواد الانشطارية، لضمان أنها لن تّستخدم فيما بعد في الأسلحة النووية أو في اية أجهزة نووية تفجيرية أخرى؛
- رصد مجمّعات الأسلحة النووي.

تم تقديم تقارير مرحلية حول نتائج البرنامج خلال اجتماعات اللجنة التحضيرية لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، في العامين ٢٠٠٣ و٢٠٠٤، وخلال مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠٠٥.

توصيات للبرلمانيين

- تشجيع حكومتكم على متابعة مخطّطات التحقّق الشاملة مع الدول الأخرى، التي تمتلك السلاح النووي (من الناحية المثالية، الحدّ من الأسلحة) . بما في ذلك، التحقّق من تفكيك الرؤوس الحربية.
- تشجيع حكومتكم على مساعدة، ودعم الرقابة الدولية، والمحاسبة من خلال رفع السرية وتعميم الرقم الإجمالي لأسلحتها النووية الفّعالة التي تم نشرها، والاحتياطي الفّعال وغير الفعّال، والأسلحة المسحوبة من الخدمة، وتقديم هذه المعلومة للأمم المتحدة.
- تطوير، وتعزيز، ودعم إجراءات التحقّق الدولية والوطنية، وزيادة التمويل المخصّص للبحوث وتقنيات التحقّق.
- متابعة الشفافية والتوسع فيها وفي إجراءات بناء الثقة بين الدول التي تمتلك السلاح النووي. على سبيل المثال، من خلال المبادرات التقنية التعاونية.

ممارسات الجيدة	جميع الدول

أمثلة

أ. نظام التحقّق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
ضمان الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

ب. مبادرة المملكة المتحدة ـ النرويج
التعاون حول التحقّق بين الدول النووية والدول غير النووية

أ.	نظام التحقّق من معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية
	ضمان الامتثال لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

من أجل رصد امتثال الدول لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تم تصميم نظام التحقق الخاص بها لاكتشاف أي انفجار نووي يتم إجراؤه فوق سطح الأرض، أو تحت سطح الأرض، أو تحت الماء، أو في الجو.[٣٣]

المهمة الرئيسية للّجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، هي بناء هذا النظام والتأكد من انه جاهز في الوقت الذي تدخل فيه المعاهدة حيز التّنفيذ.

يتكون نظام التحقّق من العناصر المبينة أدناه :

نظام الرّصد الدولي (IMS) ـ يتكون وفقاً للمعاهدة من ٣٣٧ منشأة رصد موزعة في جميع انحاء العالم: ١٧٠ للزلازل، و ١١ محطّة لرصد الموجات الصوتية المائية، و ٦٠ محطّة لرصد الموجات تحت الصوتية، و ٨٠ محطة نويدة مشعّة، و ١٦ مختبر نويدة مشعّة تقوم برصد كوكب الأرض لالتقاط أي مؤشر يدل على وقوع انفجار نووي. يستخدم نظام الرّصد الدولي أربع طرق تحقّق متكاملة، مستخدماً أحدث صنوف التكنولوجيا المتوفرة ترصد محطات الزلازل، والموجات الصوتية المائية، وتحت الصوتية، وما تحت سطح الأرض والمحيطات الكبيرة والجو على التواليَ. كما تكشف محطات النويدة المشعة المخلّفات المشعّة الناجمة عن التفجيرات الجوية، أو التي تشقّ طريقها إلى السطح عن طريق الانفجارات النووية تحت الماء أو تحت الأرض. تساعد مختبرات النويدة محطات النويدة في تحديد هذه المواد المشعة.

مركز البيانات الدولي (IDC) ـ يعالج هذا المركز ويحلل البيانات المسجلة من قِبَل نظام الرّصد الدولي، ويتواصل مع الدول الأعضاء من خلال تزويدها بنشرات البيانات من أجل تقييمها. كما يساعد الدول الأعضاء على تحمّل مسؤولياتهم في التحقّق، من خلال تزويد تلك الدول بخدمات بناء القدرات .
البنية التحتية للاتصالات العالمية. تنقل هذه البنية التحتية البيانات المسجلة في محطات نظام الرّصد الدولي إلى مركز البيانات الدولي، وتنقل أيضاً نشرات البيانات من مركز البيانات الدولي إلى الدول الأعضاء.

التشاور والتوضيح ـ تسمح لدولة ما بطلب المشورة وتوفير عملية توضيح من دولة أخرى مباشرة، وذلك لحل وتوضيح ملابسات انفجار نووي مزعوم (ستكون متوفرة للدول الأعضاء بعد الدخول لحيز التّنفيذ).

التفتيش الميداني في الموقع- للتحقّق مما إذا كان الانفجار النووي هو انتهاك للمعاهدة (سيكون متوفراً للدول الأعضاء بعد دخولها حيز التّنفيذ).

تدابير بناء الثقة - تستطيع الدول الأطراف أن تقوم طوعاً بإشعار الأمانة التقنية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية عن أي انفجار كيميائي يستخدم ٣٠٠ طن أو أكثر من مكافئ مادّة (تي أن تي) شديدة الانفجار، يتم تفجيرها فوق أراضيها.

من خلال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، فقد وافقت ١٨٣ دولة عضو على برنامج عمل المنظمة والميزانية ذات العلاقة.

أخذ عينات بيئية خلال التمرين الميداني المتكامل لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في كازاخستان، ٢٠٠٨.

في شهر تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، اتفقت تلك الدول على خطة لتعزيز قدرات التفتيش الميداني في الموقع خلال السنوات القادمة، وذلك تماشياً مع قرار الاتحاد البرلماني الدولي ٢٠٠٩، حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، الذي يدعو إلى "أن تحافظ جميع الدول على دعم نظام التحقّق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى أن تدخل تلك المعاهدة حيز التّنفيذ".

شكّلت التجارب النووية للعامين ٢٠٠٦ و٢٠٠٩، التي أجرتها جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، والتي كشفتها مرافق منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تحدياً للمعاهدة وللّجنة التحضيرية على عدة جبهات.

أظهر الاستنكار الواسع للتجارب جدّية المجتمع الدولي في دعم حظر التجارب النووية. وعلى الرغم من عدم اكتماله بعد، إلاّ أن نظام التحقّق يعمل بشكل منضبط ومتكامل ومتناسق، ويظهر مستوىً عالٍ من المصداقية، كما يؤكد على رسالة مفادها أنه لا يمكن أن تمرّ أية تجربة نووية دون أن يتم اكتشافها. إضافة لاستخدامها الأساسي في سياق التحقّق، يُوفر نظام الرّصد ثروة من البيانات تستخدم في تطبيقات مدنية وعلمية، بما في ذلك الأبحاث المتعلّقة بنواة الأرض، ورصد الزلازل والبراكين، وأبحاث تغيرات المناخ، والأرصاد الجوية والأبحاث البيولوجية، ومراكز التحذير من التسونامي. ونتيجةً لذلك، دخلت اللّجنة في اتفاقيات مع عدد من مراكز التحذير من التسونامي المعتمدة لدى اليونسكو في استراليا، وفرنسا، وإندونيسيا، واليابان، وماليزيا، والفلبين، وتايلاند، وتركيا، والولايات المتحدة (ألاسكا وهاواي). وتم اتخاذ ترتيبات إضافية مع تشيلي و سريلاناكا.

كانت الأحداث المأساوية التي وقعت في أعقاب زلزال آذار/مارس ٢٠١١ باتجاه الشاطئ الياباني أيضاً اختبار جهد تحدّى اللّجنة ونظامها الخاص بالتحقق. واستجابة للأحداث، حشدت اللّجنة مواردها وقامت بمساهمة كبرى في الجهود المبذولة للتخفيف من حدّة الكوارث، حيث قامت بجمع البيانات ذات الصلة، ونقلها بشكل سريع، ومراجعتها بدقّة، وإنتاج تحليلات منضبطة عالية الجودة. كما أنها أصبحت مصدراً موثوقاً للمعلومات التي توفرها للإعلام وعموم الناس.

يرصد نظام التحقق لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية العالم للحصول على إثبات وقوع انفجار نووي. وفي حال وجود مخاوف، يبدأ التشاور والتوضيح. ومع ذلك، فإنه لا يمكن أن تجري عملية التفتيش الميداني في الموقع- والتي تعتبر أهم أحكام التحقّق النهائي- إلاّ في حال دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التّنفيذ.

وفي هذه الأثناء، فقد تمت المصادقة على خطة عمل لتقديم إطار عمل لتطوير نظام التفتيش الميداني في الموقع.

ب مبادرة المملكة المتحدة- النرويج
التعاون حول التحقّق بين الدول النووية والدول غير النووية

في مؤتمر المراجعة لمعاهدة الحد من انتشار السلاح النووي٢٠٠٥، أعربت كل من المملكة المتحدة والنرويج عن اهتمامهما للعمل معاً مع حكومات أخرى ومنظمات دولية في مجال التحقّق من الحدّ من الأسلحة النووية، وذلك دعماً لالتزامهما بموجب المادة ٦ من معاهدة عدم الانتشار النووي، والتي تفيد بأنه يتعين على الدول النووية والدول غير النووية على حد سواء " مواصلة المفاوضات بنية صادقة حول تدابير فعّالة تتعلق بإيقاف سباق التسلح النووي في وقت مبكر، ونزع السلاح النووي، وحول معاهدة نزع عامٍ وكاملٍ للسلاح في ظل سيطرة دولية فاعلة وصارمة.

برنامج المنح الدراسية في مجال التحقّق

بموازاة مبادرة المملكة المتحدة والنرويج، أخذت جامعة أوسلو على عاتقها مبادرة للبدء ببرنامج للمنح الدراسية حول التحقّق من نزع السلاح. هذا البرنامج مخصّصٌ للعلماء الشباب في الدول النامية وذلك لتشجيع انخراطهم في القضايا المتعلقة بنزع السلاح، مثل التحقّق، والتخلّص من المواد الانشطارية والقضاء عليها، والتكنولوجيات والمواد المقاومة لانتشار الأسلحة النووية. شمل البرنامج حتى الآن سبعة علماء من مختلف الدول، ومنها أذربيجان، والصين، ومصر، وغانا، وباكستان، بالإضافة إلى تدريبات محاكاة نزع السلاح في عام ٢٠١١ (تمّ التخطيط لتمرينين مشابهين لعام ٢٠١٢).

يأخذ البرنامج نتائج دراسة أجرتها الأمم المتحدة حول التعليم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار كنقطة بداية، وتركز الدراسة أيضًا على أن التعليم يُعدّ أمراً جوهرياً إلاّ أنّه أداة غير مستغلة للسلام ونزع السلاح. كما حددت بأن "هناك حاجة ماسّة لتوسيع وتحسين التعليم والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار سعياً وراء تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار وتقوية الأمن الدولي وتعزيز الاقتصاد المستدام والتنمية الاجتماعية". يقرُّ البرنامج بأن " الأداة الأساسية لتنشئة ثقافة للسلام هي تشجيع المناهج التربوية حول تسوية النزاعات سلميًا واجراء حوار، وبناء التوافق، ومناهضة العنف".

للمزيد حول التعليم في مجال نزع السلاح ودراسة الأمم المتحدة، أنظر الفصل ١٢، التعليم في مجال نزع السلاح.

في عام ٢٠٠٧، أطلقت المملكة المتحدة والنرويج، بمساعدة مركز البحوث التحققية والتدريب والمعلومات (منظمة غير حكومية (NGO))، مبادرة لدراسة التحديات الإجرائية والتقنية المرتبطة بنظام –مستقبلي محتمل- لنزع السلاح النووي، وهي المرة الأولى التي تتعاون فيها الدول النووية مع الدول غير النووية في هذا المجال من البحوث . تتابع هذه المبادرة البحث في مجال التحقق الذي أجرته مؤسسة الأسلحة الذرية للمملكة المتحدة. (أنظر أعلاه، ممارسات الجيدة، الدول غير النووية).

من أهم اعتبارات مبادرة المملكة المتحدة- النرويج، أن أحد التحديات الرئيسية لأي نظام للتحقق هو السماح للمفتشين بجمع ما يكفي من أدلّة تثبت الامتثال للمعاهدة، والقيام في الوقت ذاته بحماية المعلومات الحساسة أو سريعة الانتشار التي تكون في حوزة الدولة المستضيفة. أجرت المبادرة خلال ثلاث سنوات من العمل، أبحاثاً حول عنصرين في مجال التحقّق هما: كيفية السماح لموظفي فريق تفتيش غير مخولين ومن دول غير نووية بالوصول إلى منشآت حسّاسة في الدول النووية المستضيفة (الوصول المنظم)[١٣٩] وكيفية تلبية متطلبات[١٤٠] التفتيش في الوقت الذي يتم فيه التأكد من أنّه لم يتم كشف بيانات القياس الحسّاسة وسريعة الانتشار لفريق التفتيش (حواجز المعلومات).

يمكن أن تقدّم الدروس المستفادة من مبادرة المملكة المتحدة–النرويج للدول المهتمة بالموضوع، الأساس والتوجيه اللذين تحتاجهما للقيام بالتحقّق المستقل أو التعاوني. وتُظهر المبادرة أنّه لا يتعين أن تكون الدول النووية والدول غير النووية بالضرورة على طرفي نقيض أثناء مناقشات نزع السلاح، بل إنّ بإمكانهم التعاون بشكل بنّاء عوضاً عن ذلك.

توصيات للبرلمانيين

- تعزيز المبادرات التعاونية الإقليمية ذات العلاقة بين الدول التي تمتلك السلاح النووي والدول غير النووية حول تدابير التحقّق.
- بحث وتطوير تكنولوجيات التحقّق ومنهجيات التّحقّق للوصول إلى عالمٍ خالٍ من السلاح النووي، والمحافظة عليها، بما في ذلك، مهام التحقّق (الرؤوس الحربية، ووسائل التوصيل، والمرافق، والمواد، والبحوث، والتطوير، والخبرة الفنية)، والتكنولوجيات (مثلاً: الأقمار الاصطناعية، وأجهزة الاستشعار عن بعد، وأجهزة كشف الإشعاع، وأجهزة منع التلاعب، وأجهزة رصد الإشعاع عند المداخل).
- تطوير وتعزيز تدابير التحقّق الدولية والوطنية ودعمها، وزيادة تمويل أبحاث وتكنولوجيات التحقّق.

الفصل الثامن

الإنفاق النووي والشركات والبحث العلمي

"في الوقت الذي يواجه فيه المجتمع الدولي تحديات عالمية غير مسبوقة، فإن باستطاعة البرلمانيين أن يتولوا أدواراً قيادية لضمان أمن عالمي مستدام، في الوقت الذي يقومون فيه بتخفيض انحراف مسارات الموارد القيمة عن الاحتياجات الإنسانية. وفيما تضع البرلمانات الأولويات المالية في دولهم، فإن بإمكانها تحديد حجم الاستثمار من أجل السلام والأمن التعاوني."

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، رسالة موجهة لجميع البرلمانات، شباط/فبراير ٢٠١٠

تقدر دراسة حديثة قام بها صندوق بلاوشيرز بأن الولايات المتحدة ستنفق ما يقارب من ٧٠٠ بليون دولار أمريكي على أسلحتها النووية خلال العقد القادم (٢٠١٢-٢٠٢٢)، حيث قدرت دراسة كارنيجي إنداومينت في عام ٢٠٠٨-التي اعتمد عليها تقدير بلاوشيرز - بشكل كبير بأن ميزانية الأسلحة النووية للولايات المتحدة لتلك السنة ستصل إلى ما يقارب من ٥٢ بليون دولار أمريكي. كما اصدرت الحركة الدولية لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية مؤخراً تقريراً ذكرت فيه بأن الدول التي تمتلك السلاح النووي أنفقت ما يقارب من ١٠٠ بليون دولار أمريكي على برنامجها النووي في عام ٢٠١١، وإن هذا الإنفاق سيرتفع ليصل إلى ترليون دولار خلال العقد القادم (٢٠١٢-٢٠٢٢). [١٤٢]

الاستثمار في القنبلة

يحدد تقرير الهيئة الدولية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح النووي ٢٠ مُنتِجًا رئيسيًا للأسلحة النووية وما يزيد عن ٣٠٠ مصرف وشركة تأمين وصناديق تقاعد ومدراء أصول من ٣٠ دولة، جميعهم يستثمرون بشكل رئيسي في شركات منتجة لأنظمة السلاح النووي. كيف يتعين على البرلمانات بناءً على ذلك التعامل مع هذا القطاع الذي لديه مصلحة في الاستمرار بالإنفاق العالي على الأسلحة النووية؟

تذهب معظم هذه الأموال إلى شركات خاصة تم منحها عقوداً لتصنيع وتحديث وصيانة أسلحة نووية ووسائل إيصالها إلى أهدافها. يمكن القول أن تحذير الرئيس الأمريكي آيزنهاور قبل ٥٠ عاماً حول التهديد الذي يشكله "المجمع الصناعي العسكري" (اتحاد هائل للقوات المسلحة ومتعهدي الدفاع) بالنسبة للحكومة الديمقراطية أنه قد أصبح حقيقة واقعية. يبين تقرير أصدرته الحملة الدولية للقضاء على الأسلحة النووية مؤخراً، بأن ٢٠ مُنْتِجاً رئيسياً للأسلحة النووية وما يزيد على ٣٠٠ مصرفٍ، وشركات تأمين، وصناديق تقاعد، ومدراء أصول من ٣٠ دولة يستثمرون بشكل ملحوظ في هذه الشركات[١٤٣]. إضافة إلى ذلك، فإن البحث العلمي في مجال تطوير وصيانة أنظمة السلاح النووي يجرد هذا النشاط الفكري من مجالات الاحتياجات الصحية والاجتماعية والاقتصادية.

تبدو مثل هذه المخصصات لأنظمة السلاح والتي تعتبر متناقضة مع التخفيضات الواسعة والتقشف المتواصل في الميزانية والخفض الواسع في الإنفاق الاجتماعي والصحي، ليس فقط باهظًا، بل يتصدى أيضًا لتلبية الاحتياجات الاجتماعية والاقتصادية لشعوب الدول والمجتمع الدولي. على سبيل المثال، تبلغ ميزانية الأمم المتحدة الرئيسية للعامين (٢٠١٢-٢٠١٣) ما يعادل٥،١ بليون دولارِ أمريكي فقط، ما يعادل ٥% من الميزانية السنوية المخصصة للأسلحة النووية.

كذلك، فإن الأمر الأكثر أهمية، وهي المسألة التي لا يعرفها أو لم يعرفها أحد، أن التكلفة الحقيقة للأسلحة النووية والتي تجعل توقعات الانفاق المستقبلي (أو المدخرات من الاقتطاعات المستقبلية) صعبة بشكل استثنائي. لم تتبع الدول التي تمتلك السلاح النووي أبدًا الانفاق المتعلق بالأسلحة النووية بشكل شامل، مما جعل من الصعب المشاركة في فرض رقابة فعّالة وتقدير الأولويات في مجال السياسة الأمنية النووية.

كما ذكر ستيفن أ شوارتز، من مركز جيمس مارتن لدراسات عدم الانتشار النووي في معهد مونتيري للدراسات الدولية، فيما يتعلق بإنفاق الولايات المتحدة على الأسلحة النووية:

"لا تكمن المشكلة في (...) عدم كشف الحكومة إطلاقًا عن التكلفة الدقيقة، بل في أنّهُ لا أحد يعرف تلك التكلفة الدقيقة. ويعود ذلك إلى أن البيانات ذات الصلة لم يتم جمعها وتحليلها أبدًا. فالبرنامج الذي استهلك منذ عام ١٩٤٠ ما يقارب من ٨,٧ ترليون دولار أمريكي (بعد احتساب التضخم الذي طرأ على الدولار في عام ٢٠١٠)، جعل منة ثالث أعلى برنامج حكومي على مرّ الزمان، الأمر الذي يعد ببساطة غير مقبول، وينبغي أن يكون كذلك سواءً أكان أحد يعتقد بأن الإنفاق الحالي أو المقترح في المستقبل هو إنفاق عالٍ جداً أو منخفض جداً.

سعى البرلمانيون في بعض الدول المالكة للسلاح النووي، إلى إعادة ترتيب أولويات الميزانية ومعالجة انعدام الشفافية في ميزانيات الأسلحة النووية. بالإضافة إلى ذلك، وفي بعض الحالات، تمكنت البرلمانات في بعض الأحيان، من خلال ممارسة دورها الرقابي من وقف تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية.

تعتبر الشركات جماعات ضغط رئيسية من أجل الإنفاق المستمر على الأسلحة النووية، وذلك من خلال تأمين العقود المربحة لإنتاج تلك الأسلحة. يمكن للرقابة البرلمانية في الدول النووية أن تمارس بعض السيطرة على تجاوز التكاليف والعجز، كما اتخذت تلك الرقابة في الدول غير النووية إجراءات أكثر أهمية بما في ذلك نزع استثمار الأموال العامة من مثل تلك الشركات.

تكلفة فرصة النزعة العسكرية

"كل بندقية تُصنع، وكل سفينة حربية تدخل الخدمة، وكل صاروخ يُطلق، يدل في نهاية المطاف على سرقة اولئك الذين يجوعون ولا يتم إطعامهم، وأولئك الذي يبردون ولا يتم كساؤهم . هذا العالم الذي يعج بالأسلحة، لا ينفق المال فقط، إنه ينفـق عرق عمالهِ وعبقرية علمائه وآمـال أطفاله. هذا ليـس أسلوباً للحياة على الاطلاق في إطار أي منطق سليم، إذ أنه تحت غيمة التهديد بالحرب، يجري شنق الإنسانية على صليب من حديد.

دويت د. آيزنهـاور، مـن كلمـة أمـام المجتمع الأمريكي لمحـرري الصحـف، ١٦، نيسان/إبريل ١٩٥٣.

ممارسات الجيدة	الدول التي تمتلك السلاح النووي

أمثلة

ا- خفض تمويل القنابل النووية المخترقة للتحصينات.
وقف الأجيال الجديدة من الأسلحة النووية

ب "تجميد السلاح النووي- تمويل المستقبل"/ قانون النهج الأذكى للنفقات النووية
إعادة ترتيب أولويات الميزانية والنهوض بالأمن القومي

أ	خفض تمويل القنابل النووية المخترقة للتحصينات
	وقف الأجيال الجديدة من الأسلحة النووية

دعا استعراض الوضع النووي للولايات المتحدة عام ٢٠٠٢ إلى "تطوير أسلحة نووية جديدة[١٤٥] للتعامل مع الأهداف العميقة المحصنة. طلبت إدارة بوش من الكونجرس عام ٢٠٠٢، كردٍ على الكهوف والأنفاق والتحصينات التي واجهتهم في "الحرب على الإرهاب" في أفغانستان تمويل البحوث حول قنابل الاختراق الأرضي العنيف، والتي تعرف أيضاً باسم " مخترق التحصينات النووية".

ألغي الكونجرس الأمريكي عام ٢٠٠٣ بناءً على طلب من إدارة بوش، حظر البحوث وتطوير أسلحة نووية منخفضة القوة (والتي تعرف بالأسلحة النووية المصغرة)، التي بقيت على حالها منذ عام ١٩٩٣، من أجل السماح بالعمل على تطوير قنابل الاختراق الأرضي العنيف.

تعرّض برنامج قنابل الاختراق الأرضي العنيف لانتقادات واسعة من مجموعات من المجتمع المدني ومسؤولين عسكريين سابقين، ومشرعين جمهوريين وديمقراطيين. حيث جادلوا بأن الحصول على قنابل نووية فعّالة مخترقة للتحصينات يتطلب رؤوسًا حربية نووية شديدة القوة، قد تتسبب بنشر غبار نووي هائل لا يمكن السيطرة عليه. كما عبر النقاد عن قلقهم بأن امتلاك قنابل الاختراق الأرضي في الترسانة يمكن أن يخفض الحدّ الأدنى لاستخدام الأسلحة النووية، بما في ذلك استخدامها ضد الدول غير النووية. بالإضافة إلى ذلك، أبدى العديد من المشرعين قلقهم بأن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية، سيبعث برسالة خاطئة للمجتمع الدولي ويعيق الجهود الدولية لوقف الانتشار النووي ونزع السلاح. وقد قال إيد ماركي (عضو ديمقراطي في الكونغرس)،" إذا اردنا اقناع الدول الأخرى بالاستغناء عن الأسلحة النووية، فلن يكون باستطاعتنا الإعداد لبناء جيل كامل وجديد من الأسلحة النووية هنا في الولايات المتحدة"[١٤٦].

ونتيجة لما أحدثته تلك المخاوف من أثر، وصل أعضاء في الكونغرس الأمريكي في عام ٢٠٠٤ إلى قرار مشترك يخفض تمويل القنابل النووية المخترقة للتحصينات(RNEP).

وبعد عام واحد، رفض ائتلاف الحزبين الجمهوري والديمقراطي ذوو سلطة بقيادة ديفيد هوبسن عضو الكونغرس الجمهوري، مرّة أخرى طلب الإدارة للحصول على تمويل من أجل إنتاج قنابل الاختراق الأرضي. وقد أكد هوبسن أن على إدارة بوش " أن تقرأ هذا باعتباره إشارة واضحة من الكونغرس" بأن أي محاولة لإحياء التمويل في ميزانية عام ٢٠٠٦" سيلاقي نفس رد الفعل". وبناءً على ذلك، لم يتم تقديم أي طلبات تمويل في السنوات التي تلت، وبهذا تم فعلياً إغلاق البرنامج.

ب	تجميد الأسلحة النووية تمويل المستقبل/ قانون النهج الأذكى للنفقات إعادة ترتيب أولويات الميزانية ودعم الأمن القومي

بتاريخ ١١ تشرين أول/ أكتوبر ٢٠١١، طلب عضو الكونغرس الأمريكي أيد ماركي (الرئيس المشارك في شبكة "برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح") من لجنة الاختيار المشتركة الأمريكية حول خفض العجز (اللجنة العليا) التي أوكلت إليها مهمة تحديد التخفيضات في الميزانية لمعالجة الدين الأمريكي من أجل خفض ميزانية الأسلحة النووية قبل تقليص البرامج الحيوية لكبار السن، والعائلات والفئات الأكثر استضعافًا.

وفي مؤتمر صحفي لعرض رسالة الكونغرس المشتركة على اللجنة العليا، انضم لعضو الكونغرس ماركي، خبراء أمن قومي ومحامون مرموقون في مجال كبار السن والصحة، بما في ذلك الفريق روبرت ج. غارد، وهو خبير بارز في مجال عدم الانتشار النووي وقضايا الأمن القومي الذي قال بأن " اقتراح عضو الكونغرس ماركي ليس فقط مسؤولية عسكرية بل هو أيضًا تعزيز أيضاً للأمن القومي الأمريكي[١٤٧]. وقد ذكر عضو الكونغرس ماركي، وهو أيضًا عضو في لجنة الموارد الطبيعية وعضو متمرس في لجنة الطاقة والتجارة، "مع وجود قوة نارية نووية كافية لتفجير العالم خمس مرات، يقع الخيار الحقيقي بين الاستمرار في إنفاق بليونات الدولارات الأمريكية على أسلحة لم نعد بحاجتها ولا نستطيع الانفاق عليها أو تمويل برامج تضعنا على طريق مستقبل أكثر إزدهاراً".[١٤٨] وسيعمل قانون "النهج الأذكى للنفقات النووية لعام ٢٠١٢، الذي شارك في رعايته ٣٤ عضواً في الكونغرس، على خفض أسلحة نووية معينة وبرامج ذات صلة، وعلى إعطاء الأسلحة النووية الأمريكية حجمها المناسب في القرن الحادي والعشرين.

كما ذكر عضو الكونغرس ماركي "أن قانون النهج الأذكى للنفقات النووية سيعمل على خفض الإنفاق على الأسلحة النووية قديمة الطراز والمتلفة والبرامج ذات الصلة خلال السنوات العشرة القادمة، وسيقوي اقتصادنا وأمننا القومي على المدى البعيد"[١٤٩].

وقد تابع عضو الكونغرس ماركي بتاريخ ٨شباط/فبراير ٢٠١٢ مبادرته بتجميد الأسلحة النووية – تمويل المستقبل من خلال تقديم تشريع يخفض ١٠٠ بليون دولار أمريكي خلال السنوات العشرة القادمة من ميزانية الأسلحة النووية الأمريكية.

النائب إد ماركي تقديم كتابه "تجميد للأسلحة النووية - صندوق المستقبل" اقتراح

تجميد السلاح النووي- تمويل المستقبل

"سقط جدار برلين، وانهار الاتحاد السوفيتي، وانتهت الحرب الباردة، وما نزال مستمرين بعد مرور ٢٠ سنة على ذلك في إنفاق ما يزيد على ٥٠ بليون دولار أمريكي في السنة على الترسانات النووية الأمريكية. إنه أمرٌ غير معقول . حيث تعتبر هذه التمويلات استنزافاً لميزانيتنا وتسبب الأذى للأجيال القادمة من الأمريكيين(...).

إننا نطلب من اللجنة العليا خفض ٢٠ بليون دولار في السنة، أو ٢٠٠ بليون دولار أمريكي على مدى العشر سنوات القادمة، من ميزانية الأسلحة النووية الأمريكية. وسوف يمكننا هذا الخفض من أن نبقى آمنين بدون مزيد من الإرهاق لميزانيتنا. هذا الخفض سيحسن أمننا. وسيسمح لنا بالاستمرار في تمويل البرامج الدفاعية الوطنية ذات الأهمية.

أنظر كيف تتم مقارنة هذا التوفير بالبرامج الحيوية والتي يعتمد عليها الامريكيون، إننا ننفق ما يقارب من ٢٠ بليون دولار أمريكي في السنة على مِنح بيل لمساعدة الطلاب في دفع رسوم الدراسة الجامعية. وننفق ٥ بليون دولار أمريكي لضمان عدم شعور الأمريكيين بالبرد في منازلهم أثناء الشتاء. لذا، فإننا نحتاج إلى أن نجمد سلاحنا النووي ونغذي اقتصادنا المتعثر.

على اللجنة العليا عدم خفض تمويل البرامج الحيوية التي يعتمد عليها ملايين الأمريكيين. إنّ علينا خفض صواريخ Minuteman، إنّ علينا أيضّا، عدم خفض العناية والمساعدة الطبية. أنّ علينا أيضّا خفض قاذفات الأسلحة النووية B-52 و B-2، وعدم خفض الضمان الاجتماعي. كما وأنّ علينا الاستثمار في المستقبل، وعدم إضاعة المال على الماضي".

رسالة مشتركة من الكونغرس إلى اللجنة العليا للولايات المتحدة، تشرين أول/أكتوبر ٢٠١١.

سيعمل النهج الأذكى للنفقات النووية تحديداً على :-

- خفض أسطول الغواصات الحالي من ١٢ غواصة جاهزة للعمل في البحر إلى ٨ غواصات **(توفير ٣ بليون دولار امريكي).**
- تأخير شراء غواصات نووية جديدة **(توفير ١٧ بليون دولار امريكي)** ؛
- خفض عدد الصواريخ البالستية العابرة للقارات **(توفير ٦ بليون دولار أمريكي)؛**
- إنهاء المهمات النووية للقاذفات الجوية **(توفير يصل إلى ١٧ بليون دولار امريكي)؛**
- تأخير برامج القاذفات الجديدة **(توفير ١٨ بليون دولار امريكي)؛**
- إلغاء المنشآت الجديدة للأسلحة النووية عالية التكلفة **(توفير ١٥ بليون دولار أمريكي)؛**

تظهر مبادرات عضو الكونجرس الأمريكي بشكل فعال كيف يمكن للبرلمانيين إعادة ترتيب أولويات الميزانية، والنهوض بالوعي ومعالجة التفاوت المقلق بين الإنفاقات العسكرية والإنفاق على الاحتياجات الصحية والاجتماعية، وهدف إعادة التوازن بين ترتيب القدرات العسكرية بالنظر إلى تهديدات اليوم.

توصيات للبرلمانيين

- الدعوة إلى زيادة الشفافية في الإنفاق على السلاح النووي والطلب من حكومتكم تقديم كشوفات سنوية شاملة غير سرية (وسرية) لكافة النفقات ذات العلاقة بالأسلحة النووية.
- مواصلة الخفض في ميزانيات الأسلحة النووية لتعزيز الأمن القومي وإعادة ترتيب أولويات الميزانية نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية والصحية.
- زيادة التركيز على البرامج التي تضمن الأسلحة النووية والمواد والتكنولوجيا والخبرات وتمنع انتشارها، وكذلك برامج بناء الثقة التعاونية التي تواصل الحد من التسلح وإجراءات نزع السلاح، وإعادة ترتيب الأولويات في مخصصات الميزانية وفقاً لذلك.

ممارسات الجيدة	حلفاء الدول النووية

أمثلة

أ. سحب الاستثمارات من شركات الأسلحة النووية

الاستثمار بموجب الالتزامات الدولية

أ.	سحب الاستثمارات من شركات الأسلحة النووية
	الاستثمار بموجب الالتزامات الدولية

يعتبر صندوق التقاعد الحكومي النرويجي (عالمياً، كان يعرف سابقاً بصندوق النفط الحكومي) ثاني أكبر صندوق للثروة السيادية ومستودع الشعب النرويجي للفائض من ثروة النفط والغاز الطبيعي.

في عام ٢٠٠٢، تم تأسيس لجنة حكومية (لجنة جرافر)، أوكلت إليها مهام اقتراح مبادئ توجيهية أخلاقية للصندوق. أدى تقرير اللجنة والمناقشات اللاحقة في البرلمان النرويجي في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠٠٤ إلى تبني البرلمان للمبادئ التوجيهية الأخلاقية للصندوق . إضافة إلى تأسيس مجلس أخلاقيات المهنة للصندوق.

يكمن في جوهر مبادئ التوجيهات الأخلاقية، الإيمان بأن لا يقوم الصندوق بالاستثمارات التي تحمل في طياتها مخاطر غير مقبولة والتي من الممكن أن يساهم من خلالها الصندوق في أعمال غير أخلاقية أو تجاوزات مثل انتهاكات المبادئ الإنسانية الأساسية، أو ارتكاب انتهاكات خطيرة لحقوق الإنسان، أو فساد فاضح، أو أضرار بيئية شديدة[١٥٠].

تحظر المعايير التي تتضمنها المبادئ التوجيهية، الاستثمار في الشركات التي تقوم بنفسها (او من خلال منشآت تسيطر عليها) بإنتاج الأسلحة التي ينتهك استخدامها العادي المبادئ الإنسانية الأساسية [١٥١] أو إنتاج التبغ، أو بيع أسلحة أو مواد عسكرية لميانمار.

على الرغم من أن دولاً أخرى قد تبنت سياسات انسحاب مشابهة، [152] في الوقت الذي كان البرنامج النرويجي فريداً في كونه يضم انسحابًا من الشركات المشاركة في "تطوير وإنتاج مكونات رئيسية للأسلحة النووية"[١٥٣]. ويستند هذا إلى نص في المبادئ التوجيهية بأن الصندوق لن يستثمر في شركات تنتج أسلحة "تنتهك المبادئ الإنسانية الأساسية لدى استخدامها بشكل عادي".

اعتبرت لجنة جرافر والبرلمان النرويجي أن الأسلحة النووية والذخائر العنقودية على الرغم من أنه لم يتم تحريمها بموجب القانون الدولي، إلاّ أنّه يمكن اعتبارها انتهاكًا للمبادئ الإنسانية الأساسية، وعليه فإنها يجب أن تقع في نطاق ضرورة انسحاب الصندوق من الشركات. تضم القائمة المستوفية للأسلحة التي اعتبرت منتهكة لمبادئ الإنسانية: الأسلحة الكيميائية والبيولوجية وأسلحة الليزر المسببة للعمى، الذخائر التي تحتوي على شظايا لا يمكن كشفها بالأشعة السينية، والأسلحة الحارقة، التي أشير إليها في اتفاقية الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية، والأسلحة العنقودية، والألغام المضادة للأفراد، والأسلحة النووية .

خلُصت لجنة جرافر والبرلمان النرويجي بأنه يتعين على الصندوق أن لا يستثمر في الشركات التي "تطور وتنتج عناصر أساسية للأسلحة النووية" وفسر المجلس أنّ ذلك يتضمن أكثر من الإنتاج الفعلي للرؤوس النووية. يشمل معيار الاستبعاد آليات التوصيل مثل الصواريخ الحاملة للرؤوس الحربية، وأشكال معينة من التجارب وكذلك صيانة الأسلحة النووية.

تماشياً مع هذا التخطيط تم استثناء ١٠ شركات من المحفظة الاستثمارية للصندوق منذ عام ٢٠٠٥، بناءً على انخراطهم في تطوير وإنتاج مكونات أساسية للأسلحة النووية١٥٤.

أن الأثار المحتملة للتوجيهات الأخلاقية لسياسات الاستثمار، مثل تلك التي تبنتها النرويج يجب أن لا يستهان بها. إذ يمكن أن تؤثر مثل تلك الانسحابات من الاستثمارات على سلوك كلٌ من الشركات والمستثمرين. علاوةً على ذلك، يمكن أن تساعد السياسات للانسحاب من الاستثمارات العامة والتوجيهات الأخلاقية للصناديق العامة في تشكيل الرأي العام الدولي من خلال وصم أدوات ومنتجات وسلوكيات معينه.

الانسحاب من الاستثمارات النووية في نيوزلاندا

طلب الائتلاف المكون من أعضاء البرلمان في نيوزيلاندا ومنظمات غير حكومية من صندوق التقاعد الحكومي أن يحذو حذو المثال النرويجي وأن يسحب الاستثمارات من الشركات المشتركة في مشاريع غير أخلاقية.

استجاب الصندوق من حيث المبدأ من خلال سحب الاستثمارات من الشركات المنخرطة في إنتاج الألغام الأرضية المضادة للأفراد ولحوم الحيتان وهما بندان محرمان في نيوزيلاندا. إلاّ أن الصندوق قاوم حتى الآن، الدعوة لاستثناء الشركات غير الأخلاقية الأخرى من محفظتها الاستثمارية، بما في ذلك تلك المنخرطة في تصنيع الأسلحة النووية والمكونات ذات الصلة.

ممارسات الجيدة	الدول غير النووية.

أمثلة

أ. قرار برلماني يدعم خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي توجيه الإنفاق على الأسلحة النووية باتجاه الأهداف الإنمائية للألفية.

أ.	قرار برلماني يدعم خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي توجيه الإنفاق على الأسلحة النووية نحو الإنفاق على الأهداف الإنمائية للألفية

أقر البرلمان البنغالي بالإجماع بتاريخ ٥ نيسان/إبريل ٢٠١٠، قراراً يمنح "دعماً كاملاً لحكومة بنغلادش لتحقيق التقدم في خطة الأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي، وخصوصاً اقتراح عقد مفاوضات لإبرام اتفاقية الأسلحة النووية.[١٥٥]

حث القرار الذي قدمه صابر شودري (عضو في البرلمان البنغالي، ورئيس اللجنة الدائمة الأولى في الاتحاد البرلماني الدولي حول الأمن والسلم الدوليين) جميع الحكومات والبرلمانات الوطنية لدعم خطة الأمين العام. وأشار أيضاً، إلى أنّه "يجب أن يوجه مبلغ ١٠٠ بليون دولار أمريكي التي يتم إنفاقها على الأسلحة النووية نحو تلبية الأهداف الإنمائية للألفية اضافة إلى تمويل الاحتياجات العاجلة للتكيف مع تغير المناخ في البلدان الاكثر عرضة لهذا التغير.[١٥٦]

توصيات للبرلمانيين

- تعقب مشاريع الاستثمار الأخلاقية لضمان تصفية الصناديق العامة لدى الشركات المشاركة في ممارسات لا أخلاقية، بما في ذلك تصنيع الأسلحة النووية أو مكوناتها.
- لفت الانتباه للأبعاد الاقتصادية لمجمع الأسلحة النووية العالمي، ودعوة الدول النووية والدول المشاركة في الأسلحة النووية، لإعادة توجيه الإنفاق على الأسلحة النووية كي تلبي الأهداف التنموية والبيئية الحاسمة.

القوانين والأعراف: نحو عدم الاستخدام والحظر

"يجد مجلس المندوبين صعوبة في (....) تصوّر كيفية توافق أي استخدام للأسلحة النووية مع أحكام القانون الإنساني الدولي، وبخاصة أحكام التميز والحيطة والتكافؤ."

مجلس مندوبي الصليب الأحمر الدولي وحركة الهلال الأحمر، ٢٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١

في فتواها البارزة عام ١٩٩٦، حول شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، درست محكمة العدل الدولية، قانون المعاهدة الحالية والقواعد العرفية وممارسة الدولة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وبناءً على تحليلها، خَلُصت اللجنة بالإجماع بأن مبادئ وأحكام القانون الإنساني الدول تنطبق على استخدام الأسلحة النووية. ورأت المحكمة أن استخدام الأسلحة النووية[١٥٧] مخالف بصورة عامة لمبادئ وأحكام القانون الإنساني الدولي.

يحكم القانون الإنساني الدولي استخدام الأسلحة والقوة في الحرب. حيث يحْظُر القانون استخدام الأسلحة أو أساليب الحرب المسببة للضرر العشوائي للمدنيين (المحميين)، والمعاناة غير الضرورية للمقاتلين، والتي تخلف آثارًا غير متكافئة مقارنةً مع الفائدة العسكرية المتوقعة، أو تلك التي تسبب أضراراً بالغة بعيدة المدى وواسعة النطاق للبيئة.

شرعية الانتقام النووي

مثلما يُعدّ التعذيب أمراً غير قانوني، حتى ضد المواطنين أو المسؤولين في دولةٍ كانت قد استخدمت التعذيب ضد مواطنيها، فإن استخدام الأسلحة النووية يبقى ايضّا أمراً غير قانوني، حتى لو تم استخدامه ضد دولة قامت باستخدام الأسلحة النووية.

تعني الطبيعة العشوائية للأسلحة النووية أن استخدامها لا يمكن أن يقتصر على أهداف مشروعه، كما وأن الاستخدام الذي قد يؤثر بصورة عشوائية على المدنيين هو استخدام محظورً.

لم تستطع محكمة العدل الدولية أن تحدد وضعاً يتوافق فيه التهديد باستخدام أو يجري فيه استخدام الأسلحة النووية مع أحكام مثل هذا القانون. إلاّ أن عدم حسمها لشرعيتها "في الحالات المتطرفة من حالات الدفاع عن النفس عندما يكون مصير بقاء الدولة معرضاً للخطر"[١٥٨] قد قلّل من أثر رأي المحكمة حول سياسات الدول النووية في ذلك الوقت.

تم في الآونة الأخيرة تجديد الاعتراف بالتبعات الإنسانية لاستخدام السلاح النووي، وتزايد الاهتمام بتطبيق القانون الدولي، بالتحديد القانون الإنساني الدولي على الأسلحة النووية. وفي هذا الصّدد، عبّر مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار ٢٠١٠ "عن عميق قلقه تجاه التبعات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، كما أعاد التأكيد على حاجة جميع الدول في جميع الأوقات للامتثال للقانون الدولي المعمول به، بما في ذلك القانون الإنساني الدولي "[١٥٩].

يؤكّد إعلان فانكوفر ٢٠١١، "الذي ينص على إلزامية القانون لتحقيق عاجل لعالم خالٍ من السلاح النووي"، على تعارض الأسلحة النووية مع القانون والأمن الإنساني.[١٦٠] وقد تبنّى مجلس المندوبين للصليب الأحمر الدولي وحركة الهلال الأحمر في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١١، قراراً بعنوان: "العمل نحو إزالة الأسلحة النووية"، الذي يؤكد على تناقض الأسلحة النووية مع القانون الإنساني الدولي ويشدّد على المعاناة الإنسانية البالغة المتوقعة جرّاء أي استخدام للأسلحة النووية، [و]الافتقار لأية قدرة كافية للاستجابة الإنسانية، ويدعو الدول إلى المباشرة بمفاوضات لحظر الأسلحة النووية والقضاء عليها، من خلال اتفاق دولي ملزم قانونياً.[١٦١] لقد أعلن وزير الخارجية النرويجي في نيسان/ إبريل ٢٠١٢، أمام البرلمان عن عزم النرويج استضافة مؤتمر حكومي دولي في ربيع عام٢٠١٣، حول التبعات الإنسانية للأسلحة النووية.[١٦٢]

يُعدّ الاعتراف بالتبعات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وتطبيق القانون الإنساني الدولي على حوار الأسلحة النووية تطوراً مرحباً به، و قادر على المساعدة في انهاء المأزق الذي وصلت اليه في المفاوضات متعددة الأطراف لنزع السلاح النووي وفتح الطريق امام تحقيق تقدم حقيقي. والأهم، أن القانون الإنساني الدولي يضع اعتبارات إنسانية في صُلب حوار الأسلحة النووية، وهو بحد ذاته يتطلب نتائج عالية الفعالية تتمحور حول حظر هذه الأسلحة - حيث أنها تتعارض مع نتائج القاسم المشترك الأصغر المرافقة لتدابير الحد من التسلح التدريجي. يمكن أن يقدم نهج القانون الإنساني أساساً لدول متفقة في الرأي لحظر نظام الأسلحة دون الحاجة لانتظار إجماع جميع الدول التي تمتلك مثل هذا السلاح. أن تطبيق مثل هذا النهج ساعد في التوصل إلى معاهدات تحظر الألغام المضادّة

للأفراد، والذخائر العنقودية، كما أن لديها القدرة على تحفيز إجراء مفاوضات للوصول إلى معاهدة دولية لحظر الأسلحة النووية.

تدعم بعض الدول التي تمتلك السلاح النووي ـ بما فيها الصين، والجمهورية الكورية الشعبية الديمقراطية، والهند، وباكستان ـ مثل هذا الحظر. فيما لا يزال البعض الآخر غير مستعدٍّ لحظر الأسلحة، إلاّ أن هؤلاء قد يكونوا مستعدين للانضمام لحظر عالمي لاستخدام الأسلحة، مشابهٍ لحظر عام ١٩٢٥، حول منع استخدام الأسلحة الكيميائية (أي مع الحق في الانتقام)، أو على الأقل تأكيد قاعدةٍ ضد استخدام السلاح النووي.

اعتمدت بعض الدول التي تمتلك السلاح النووي سياسات "عدم الاستخدام الأول"، وهو التزام بأن الأسلحة النووية سوف تستخدم فقط في حال الرّد على هجوم نووي يشنه آخرون. **(أنظر أيضاً الفصل ٥ الردع النووي والأمن).**

تعتبر التزامات عدم الاستخدام الأول تدابير بناء ثقة هامة على الطريق لنزع السلاح النووي، وكما انها تقلّل إلى حدّ كبير من الحاجة للردع النووي، ويمكن أن تؤدي هذه الالتزامات إلى تغييرات في ممارسة الدولة لنشر الترسانات النووية (بما في ذلك إلغاء حالة التأهب، وفصل الرؤوس الحربية من مركبات الإيصال، والقضاء على الأسلحة النووية التكتيكية)، الذي من شأنه أن يقدم –ضمنيًّا- ضمانات أمنية سلبية للدول غير النووية. ومع ذلك، ما زالت سياسات عدم الاستخدام الأول لا تستلزم التهديد باستخدام الأسلحة النووية في الانتقام. يمكن أن تكون مثل هذه السياسات متّسقة مع الشرط المطلوب بموجب القانون الإنساني الدولي وذلك من اجل تحقيق التكافؤ، إلاّ انها مازالت تنتهك العناصر الأخرى للقانون. وكما يُعدّ التعذيب أمراً غير قانوني، حتى ضد المواطنين أو المسؤولين في دولةٍ كانت قد استخدمت التعذيب ضد مواطنيها، فإن استخدام الأسلحة النووية سوف يبقى أيضاً غير قانوني، حتى لو تم استخدامه ضد دولة قامت باستخدام الأسلحة النووية. تعني الطبيعة العشوائية للأسلحة النووية أن استخدامها لا يمكن أن يقتصر على أهداف مشروعة، كما وأن الاستخدام الذي سوف يؤثر بصورة عشوائية على المدنيين هو استخدام محظور.
وهكذا، استحدث القانون الإنساني الدولي إلزامية حظر أي استخدام للأسلحة النووية وضمان تنفيذ مثل هذا الحظر من خلال القضاء على الأسلحة القائمة بموجب ضوابط دولية فاعلة وصارمة.

خَطَت مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠، خطوة في هذا الاتجاه من خلال التأكيد على" أنه من مصلحة الولايات المتحدة ومصلحة جميع الدول الأخرى تمديد فترة عدم استخدام النووي للأبد، والذي مضى عليه قرابة ٦٥ عامًا لم يتم خلالها استخدام

السلاح النووي". [١٦٣] لكنها لم تشمل أية اقتراحات حول الخطوات التي يمكن اتخاذها لقوننة مثل هذه القاعدة ضد الاستخدام في أي وثيقة دولية ملزمة. تستمر الولايات المتحدة في معارضة القرارات التي تتخذ في الأمم المتحدة بشأن التفاوض حول معاهدة تحظر استخدام الأسلحة النووية (اقترحتها الهند)، أو معاهدة أكثر شمولاً تحظر التهديد بالأسلحة النووية، أو استخدامها، وحيازتها، وتنصّ على القضاء عليها.

ممارسات الجيدة	الدول التي تمتلك للسلاح النووي

أمثلة

أ. ميثاق عدم الاستخدام الأول
تدابير بناء الثقة الثنائية

ب. مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠
نحو قاعدة عدم الاستخدام

أ.	ميثاق عدم الاستخدام الأول
	تدابير بناء الثقة الثنائية

تُعدّ الصين الدولة الوحيدة، من بين الدول الخمس النووية، التي تبنت سياسة عدم الاستخدام النووي الأول غير المشروط. فعلت ذلك في عام ١٩٦٤، بعد تجربتها النووية الناجحة الأولى مباشرةً. ومن بين الدول التي تمتلك السلاح النووي خارج معاهدة عدم الانتشار النووي، كانت الهند فقط هي الدولة التي اعتمدت سياسة عدم الاستخدام الأول (بعد تجاربها النووية عام ١٩٩٨).

اقترحت الصين في عام١٩٩٤، في الجمعية العامة للأمم المتحدة، على الدول النووية الأخرى في معاهدة عدم الانتشار النووي، مسودة معاهدة حول عدم الاستخدام الأول. ومع ذلك، لم تهتم بالاقتراح سوى روسيا الاتحادية التي قامت -في نهاية المطاف- بالتزام ثنائي مع الصين في ٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٤ تم الاعلان فيه عدم قيام أي من الدولتين بالاستخدام الأول للأسلحة النووية ضد بعضهما البعض، أو توجيه أسلحتهما النووية على بعضهما البعض. [١٦٤]

ب مراجعة الوضع النووي للولايات المتحدة ٢٠١٠
نحو قاعدة عدم الاستخدام

على الرغم من أن مراجعة الوضع النووي ٢٠١٠، لم تفِ بالإعلان عن عدم الاستخدام الأول، إلاّ أنها تقلص دور الأسلحة النووية الأمريكية، عندما نصّت على: "أن الدور الأساسي للأسلحة النووية الأمريكية، والتي ستستمر طالما وجدت الأسلحة النووية، هو ردع أي هجوم نووي على الولايات المتحدة وعلى حلفائنا وشركائنا".١٦٥وتضيف أن الولايات المتحدة ستحجم عن استخدام الأسلحة النووية في الرد على أي هجوم بيولوجي أو كيميائي.

ويتضمّن مبدأ الولايات المتحدة أيضاً التأكيد التالي للدول الأخرى:" لن تقوم الولايات المتحدة بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها، ضد الدول غير النووية الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، والممتثلين لالتزامهم بعدم الانتشار النووي".١٦٦

والأهم، تشير مراجعة الوضع النووي إلى" أنه من مصلحة الولايات المتحدة كما هو من مصلحة جميع الدول الأخرى، تمديد فترة عدم الاستخدام النووي التي مرّ عليها ما يقارب من ٦٥ عاماً، إلى الأبد. "وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة "ليست مستعدّة في الوقت الحالي لاعتماد سياسة عالمية، تكون فيها" الغاية الوحيدة" للأسلحة النووية الأمريكية هي ردع الهجوم النووي ضد الولايات المتحدة وحلفاءنا وشركاءنا، وستعمل على تهيئة الظروف التي يمكن في ظلها تبني مثل هذه السياسة بأمان."[١٦٧] في الوقت الذي كان فيه إعادة التأكيد على قاعدة عدم الاستخدام تعتبر تتطوراً مُرحّبا به، لم يكن تمديد فترة حيازة الأسلحة إلى الأبد أمرا باعثاً على الكثير من الارتياح.

توصيات للبرلمانيين

- دعوة حكومتكم للالتزام بمبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية وتعزيزه.
- البحث عن احتمالات لتبني سياسة "الغاية الوحيدة" كنقطة بداية لمفاوضات الحظر العالمي للأسلحة النووية.
- إثارة قضية التبعات الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية، وعدم توافق أي استخدام للأسلحة النووية مع القانون الإنساني الدولي الإنسان في برلماناكم، من خلال عقد جلسات الاستماع، والمناقشات، والدراسات. وبالتالي، إلزامية البحث عن بدائل للأسلحة النووية في المبادئ الأمنية.

ممارسات الجيدة	الدول غير النووية

أمثلة

أ. منطقة نيوزيلاندا خالية من السلاح النووي، قانون الحد من التسلح ونزع السلاح

من حليف نووي إلى مناصر لمناهضة السلاح النووي

ب.تعديل الخلو من السلاح النووي في الدستور الفلبيني

ترسيخ مبدأ مناهضة السلاح النووي

ج. قانون دستوري لصالح نمسا خالية من السلاح النووي

الالتزام بتعزيز سياسة مناهضة السلاح النووي

د. قانون منغوليا حول وضعها كمنطقة خالية من السلاح النووي

بناء الاعتراف من خلال منطقة دولة منفردة خالية من السلاح النووي

أ. منطقة نيوزيلاندا خالية من السلاح النووي، قانون الحد من التسلح ونزع السلاح

من حليف نووي إلى مناهض للسلاح النووي

في السبعينيات، أدت التبعات البيئية والصحية المرعبة للتجارب النووية في جنوب المحيط الهادئ، والقلق المتزايد حول مخاطر وقوع حربٍ نووية، وخطط الحكومة لتطوير الطاقة النووية، إلى تأجيج الفكر المناهض للسلاح النووي في أوتياروا- نيوزيلاندا. فمن بين الحملات التي وظفتها حركة مناهضة للسلاح النووي، كان هنالك الإعلان في الغرف الصفيّة، وأماكن العمل، والبلدات، والمدن عن مناطق خالية من السلاح النووي. وبحلول الانتخابات العامة عام ١٩٨٤، عاش ما يزيد عن ٦٦% من النيوزيلنديين في مثل تلك المناطق، وتبنى حزب العمال الفائز في الانتخابات بزعامة ديفيد لانج سياسة جليةً لحظر الأسلحة النووية في أراضي الدولة ومياهها الاقليمية. وفي عام ١٩٨٧، رُسّخت سياسة الخلو من السلاح النووي بقوة في منطقة نيوزيلاندا الخالية من السلاح النووي، وفي قانون الحد من التسلح ونزع السلاح.

يحتوي القانون على عدد من الأحكام. حيث يحظر تصنيع، أو اقتناء، أو حيازة الأسلحة النووية أو السيطرة عليها. كما يحظر القانون مساعدة أو تحريض أي شخص من المواطنين أو المقيمين في نيوزيلاندا على القيام بذلك. إضافةً إلى أنه يتضمن أيضاً بندًا يتعلّق بخارج حدود الدولة، حيث يحظر على الرعايا النيوزيلانديين القيام بمثل هذه الأعمال في أي مكان في العالم. كما أنشأ القانون أيضاً، اللجنة الاستشارية العامة لنزع السلاح والحد من التسلح، لتقديم المشورة لوزير الخارجية والتجارة حول أي قضايا لنزع

السلاح تراها مهمة؛ ويرأس اللجنة وزير نزع السلاح والحد من التسلح، وهو منصب فريد من نوعه ولا يوجد في أية دولة أخرى.

على الرغم من أن تشريع الخلو من السلاح النووي النيوزيلندي قد جاء تحت ضغط شديد من حلفاء نيوزيلاندا الغربيين -خاصةً استراليا والولايات المتحدة والمملكة المتحدة - وقاد إلى قطيعة دبلوماسية كبيرة، إلاّ أن الحكومات المتعاقبة بقيت ثابتة في الحفاظ على السياسة كحجر أساس لهوية الدولة.

قدمت هذه السياسة منبراً لنيوزيلاندا كي تمضي قدماً في مبادرات نزع السلاح النووي عالمياً، بما في ذلك موقفها كداعمةٍ لقضية -يُستمع إليها- ضد الأسلحة النووية من قبل محكمة العدل الدولية، ومتابعةٍ لقرار الأمم المتحدة الداعي لإبرام معاهدة الأسلحة النووية، وذلك باعتبارها عضوًا في ائتلاف الأجندة الجديد، وكواحدةٍ من الدول المتّفقة في الرأي، والتي تدعم تجريم استخدام الأسلحة النووية في النظام الأساسي لمحكمة الجنايات الدولية.

في ظل إدارة أوباما، حدث تغير في موقف الولايات المتحدة تجاه التشريع المناهض للأسلحة النووية. وفي شهر تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٠، أشادت وزيرة الخارجية الامريكية هيلاري كلينتون، أثناء توقيع الاتفاقية لتشكيل روابط استراتيجية أقوى بين البلدين، بالدور القيادي لنيوزيلاندا في مجال عدم الانتشار النووي، والذي أنهى بفاعلية، ٢٥ عاماً من الخلاف النووي[١٦٨].

في ٣١ أيار/مايو ٢٠١٢، تبنّى البرلمان النيوزيلندي بالإجماع، اقتراحاً قدّمه العضو ماريان ستريت، لإحياء الذكرى السنوية الخامسة والعشرين لإصدار تشريع يحظر الأسلحة النووية، ويلقي الضوء على التّبعات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، ويؤكّد على أنّ للدول جميعها دوراً تلعبه لإيجاد إطار عمل لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية، كما يشيد بالنرويج لإعلانها العزم على عقد مؤتمر رفيع المستوى حول التبعات الإنسانية للأسلحة النووية، و يدعو الحكومة النيوزيلاندية إلى تقديم دعمها الكامل للمؤتمر.[١٦٩]

ب	**تعديل الخلو من السلاح النووي في الدستور الفلبيني** **ترسيخ قاعدة مناهضة السلاح النووي**

في عام ١٩٨٧، عدّلت الفلبين دستورها لتؤكد تبني الدولة لسياسة خلو أراضيها من الأسلحة النووية وانتهاجها (المادة II/ فقرة ٨ /الدستور الفلبيني ١٩٨٧).[١٧٠] تعني هذه السياسة الدستورية انه لا يسمح للحكومة بتخزين أو السماح لأحد بتخزين أسلحة نووية

على الأراضي الوطنية، وأن لا يسمح بدخول الطائرات والسفن المسلحة بالأسلحة النووية إلى اراضي الدولة.

تنفيذاً لهذا النص الدستوري، أقرّ مجلس الشيوخ الفلبيني عام ١٩٨٨، بفارق كبير في الاصوات، مشروع قانون مناهضة السلاح النووي، والذي لا يحظر فقط تخزين الأسلحة النووية في الفلبين، لكنه أيضاً يحظر دخول السفن والطائرات المزودة بالسلاح النووي إلى الفلبين، أو المرور بها بشكل مؤقت أو عبر أراضيها.

كما هو الحال بالنسبة لتشريع الخلو من السلاح النووي الذي تمت مناقشته سابقاً، أثبتت السياسة الفلبينية فاعليتها في عمل الدولة، لبناء هويةٍ مستقلة وتأكيدها، وسبقت في ذلك رفض مجلس الشيوخ لاتفاقية القواعد العسكرية الجديدة مع الولايات المتحدة عام ١٩٩١.[١٧١]

ج قانون دستوري في صالح النمسا خالية من السلاح النووي
الالتزام بتعزيز السياسة المناهضة للسلاح النووي

أصدر البرلمان النمساوي في تموز/يوليو ١٩٩٩، قانوناً دستورياً لصالح نمسا خالية من السلاح النووي، الذي يحظر تجربة، أو إنتاج، أو تخزين، أو نقل الأسلحة النووية داخل الأراضي النمساوية. إضافة إلى ذلك، أعاد التعديل الدستوري التأكيد على منع بناء، أو تشغيل محطات طاقة نووية في النمسا، ويحتوي على نصّ يضمن التعويض المناسب عن الأضرار الناجمة عن وقوع حادث نووي. علاوة على ذلك، يدعو القانون الحكومة الفدرالية إلى تنفيذ سياسة مناهضة للسلاح النووي دولياً.

د قانون منغوليا حول وضعها كمنطقة خالية من السلاح النووي
بناء الاعتراف من خلال منطقة خالية من السلاح النووي لدولة واحدة

في شهر أيلول/ سبتمبر ١٩٩٢، وهي نفس السنة التي غادرت فيها القوات الروسية منغوليا، أعلن الرئيس المنغولي بونسالماغيين أو تشيربات اثناء انعقاد الجلسة السابعة والأربعين للجمعية العامة للأمم المتحدة: أنّ الأراضي المنغولية ستكون منطقة خالية من السلاح النووي وستعمل الدولة على أن يكون وضعها هذا معترف به دولياً.[١٧٢]

نشأ الموقف المنغولي المناهض للسلاح النووي بشكل كبير، نتيجةً للخوف من أن منغوليا ستعلق بين شقّي رحى الصراع بين جيرانها النوويين؛ الصين والاتحاد السوفيتي السابق،

واللتان شهدتا علاقة تصادمية ومتوترة على نحو متزايد، في حقبتي الستينيات والسبعينيات. كما زادت التجارب النووية التي قامت بها الدولتان بالقرب من أراضي منغوليا، المخاوف من مخاطر الأسلحة النووية.

وعقب الدبلوماسية البناءة متعددة الأطراف، لاسيما مع جيرانها، والعمل التطبيقي من خلال الأمم المتحدة، [١٧٣] رسّخت منغوليا سياستها في قانون تم صدوره في عام ٢٠٠٠، عندما تبنّى مجلس الشعب (البرلمان الوطني) قانون منغوليا حول وضعها كمنطقة خالية من السلاح النووي، الذي دخل حيز التنفيذ في اليوم نفسه. [١٧٤]

بند الأهداف السلمية للسلاح النووي في الدستور البرازيلي

على الرغم من عدم وصولها للحد الذي وصلت إليه الأمثلة الأخرى التي تم ابرازها في هذا الفصل، يتضمن الدستور البرازيلي ١٩٨٨، فقرة حول الأهداف السلمية للطاقة النووية (مادة ٢١) التي تنص على أن "جميع النشاط النووي ضمن الأراضي الوطنية سيُقبَل به فقط للأغراض السلمية و يخضع لموافقة مجلس الشيوخ الوطني".

إضافة إلى ذلك، وقعت البرازيل عام ١٩٦٧ معاهدة تلاتيلولكو (معاهدة منطقة خالية من السلاح النووي في أمريكا اللاتينية والكاريبي)، وجعلتها منطقة خالية من السلاح النووي. وقد وافق المُوقّعون عليها على؛ حظر ومنع "تجربة، أو استخدام، أو تصنيع، أو إنتاج، أو اقتناء أي أسلحة نووية بأي وسيلة كانت" و"استلام، وتخزين، وتركيب، ونشر الأسلحة النووية وأي شكل من أشكال حيازتها".

يحظر القانون على الأفراد أو الأشخاص الاعتباريين، أو أية دولة أجنبية على الأراضي المنغولية تطوير، أو تصنيع، أو اقتناء، أو حيازة، أو السيطرة على أسلحة نووية، أو إقامة، أو نقل بأي وسيلة كانت، أو إجراء تجربة، أو استخدام الأسلحة النووية، أو التخلص من المواد المشعة المخصّصة للسلاح النووي أو المخلفات النووية، أو التصرّف بها. كما أنه يحظر نقل الأسلحة النووية، او أية أجزاء أو مكونات منها، إضافةً إلى المخلّفات النووية، أو أية مواد نووية أخرى صُمّمت أو أُنتجت لأغراض تتعلق بالسلاح عبر أراضي منغوليا.

ومن بين تدابير التحقق الاخرى، يمنح التشريع الحكومة المنغولية الحق في جمع المعلومات، وإيقاف، واحتجاز، وتفتيش أي طائرة، أو قطار، أو مركبة، أو فرد، أو مجموعة من الأشخاص مشتبه بهم. إضافة إلى ذلك، يمكن للمنظّمات غير الحكومية أو

الأفراد ممارسة الرقابة العامّة على تنفيذ التشريع، وتقديم الاقتراحات بهذا الشأن للجهة المختصّة في الدولة.

تبقى المبادرة المنغولية فريدة ومبتكرة فيما يتعلق بنظرية المناطق الخالية من السلاح النووي التي تأسست تحت رعاية الأمم المتحدة، ومن هذا المنطلق، فهي لا تضم مجموعة دول تغطي منطقة جغرافية محددة، بل هي دولة واحدة تعلن أراضيها التي تتمتع بالسيادة منطقة خالية من الأسلحة النووية، وفي دراسة شاملة عام ١٩٧٤، حول المناطق الخالية من السلاح النووي، تم اجراؤها بقرار **3261F** اصدرته الجمعية العامة للأمم المتحدة، وتم وضع الإمكانية لمثل هذا العمل الأحاديّ الجانب. إذ تنادي بأن "الالتزامات المتعلقة بتأسيس مناطق خالية من السلاح النووي لا يقتصر فقط على مجموعة من الدول، بما في ذلك قارات بأكملها أو أقاليم جغرافية واسعة، بل أيضاً مجموعات صغيرة من الدول وحتى كل بلد على حدة.[١٧٥]

كما يُلّزم التشريع المنغولي مجلِسَهُ للأمن الوطني بتنسيق المأسسة الدولية لوضعه كبلد خالٍ من السلاح النووي. وتحقيقاً لهذه الغاية، عملت منغوليا بشكل ثنائي ومتعدد الأطراف، على تأمين ضمانات أمنية سلبية [١٧٦] من الدول النووية. يمكن أن يصبح حل منغوليا الجديد، مصدر الهام لدول تعيش ظروفاً جيوسياسية متشابهة. وتواجه قضايا أمنية مماثلة.

توصيات للبرلمانيين

- البحث عن تشريع يحظر الأسلحة النووية والبدء به و/أو دعمه، بما في ذلك-وليس مقتصرًا- حظر تصنيع الأسلحة النووية، أو الحصول عليها، أو حيازتها، أو السيطرة عليها، إضافة إلى إقامتها، أو تخزينها، أو نقلها ضمن الحدود الإقليمية.
- دراسة امكانية شمول محظورات خارج حدود الدولة (محظورات مطبقة على أفعال مواطني الدولة يمارسونها في أي مكان في العالم). ومحظورات عالمية (محظورات قابلة للتطبيق على أي شخص بغض النظر عن جنسيته أو مكان ارتكاب تلك الأفعال) في مثل هذا التشريع.
- تبني قرارات في برلمانكم تعترف بالتبعات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وتؤكد على عدم تناقض القانون الإنساني الدولي مع الأسلحة النووية، وعدم شرعية استخدامها (وربما التهديد باستخدام وحيازة الأسلحة النووية).

الفصل العاشر

مفاوضات من أجل معاهدة الأسلحة النووية أو حزمة من الاتفاقيات

يحث قرار الاتحاد البرلماني الدولي الصادر عام ٢٠٠٩ حول منع الانتشار النووي ونزع السلاح "البرلمانات على إصدار التعليمات للحكومات للتعبير عن دعمهم لاقتراح النقاط الخمس التي قدمها الأمين العام للأمم المتحدة". (١٧٧)

ألقى الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون، في يوم الأمم المتحدة بتاريخ ٢٤ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨، خطاباً تاريخيًا في الأمم المتحدة، بعنوان : "إن مبدأ الردع الذي ينتقل بين الدول انتقال العدوى قد جعل من عدم الانتشار النووي امرًا أكثر صعوبةً"، أعلن فيه اقتراحًا من نقاط خمس لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، وحاشداً فيه افكارًا استخلصها من قرارات الأمم المتحدة، واقتراحات كان قد تم تقديمها لمؤتمر نزع السلاح وعدد من اللجان عالية المستوى. كانت نقطته الأساسية هي دعوة الحكومات للوفاء بالتزاماتهم لنزع السلاح النووي من خلال التفاوض على حزمة من الصكوك أو على معاهدة شاملة حول الأسلحة. وأضاف، "بناءً على طلب كوستاريكا وماليزيا، فقد قمت بالتعميم على جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة صيغة اتفاقية نموذجية للأسلحة النووية. والتي تقدم نقطة جيدة للانطلاق. (١٧٨)

صاغ مسودة الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية مجموعه من المحامين، والأطباء والعلماء وخبراء في عدم الانتشار النووي ونزع السلاح(١٧٩)، وتم نشرها عام ١٩٩٧ ومراجعتها عام ٢٠٠٧. وتضع هذه المسودة الخطوط العريضة لمعاهدة عالمية تحرم استخدام الأسلحة النووية، والتهديد باستخدامها، وامتلاكها، وتطويرها، وتجريبها ونشرها ونقلها، وتقدم برنامج، على مراحل لإزالتها في ظل رقابة دولية فاعلة. وبمقارنتها بالمعاهدات القائمة التي تسعى لحظر فئات كاملة من فئات الأسلحة، مثل معاهدة الأسلحة الكيميائية، ومعاهدة الأسلحة البيولوجية ومعاهدة حظر الألغام ومعاهدة الذخائر العنقودية، نجد أن الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية تضمنت أحكامًا مفصلة من أجل التنفيذ الوطني والتحقق من ذلك، كما وأنها تتضمن تأسيس وكالة دولية مسؤولة عن التطبيق وتسوية النزاعات وتحديد الإجراءات للإبلاغ عن أية انتهاكات ومعالجتها.

تـــم صـــياغة الاتفاقيـــة النموذجيـــة للأســـلحة النوويـــة للتأكيـــد علـــى جـــدوى حظر جميع الأسلحة النووية وإزالتها، ومن ثم إثارة النقاش والمفاوضات لتحقيق ذلك. بدأت صياغة الاتفاقية من خلال إبطال الشبكة العالمية ٢٠٠٠ لإزالة الأسلحة النووية إثر الفتوى القانونية الصادرة عن محكمة العدل الدولية في عام ١٩٩٦، التي تؤكد على عالمية الالتزام بمتابعة مفاوضات تقود لنزع السلاح النووي في كافة جوانبه تحت سيطرة دولية فاعلة وصارمة،[١٨٠] والوصول بها إلى النتائج المرجوة.

قدمت كوستاريكا الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية للأمين العام للأمم المتحدة عام ١٩٩٧، وتم تعميمها بعد ذلك كوثيقة مناقشة (وثائق الأمم المتحدة (**A/C.1/52/7**). وذلك من أجل دعم قرار الأمم المتحدة الداعي لتنفيذ الفتوى القانونية من خلال مفاوضات تفضي إلى إبرام معاهدة للأسلحة النووية.

وقد حظيت معاهدة الأسلحة النووية أيضاً بدعم من عددٍ من المنظمات المتنفذة والأشخاص المرموقين، بما في ذلك مجلس العمل المشترك[١٨١] (والذي يتكون من ٢٠ رئيس دولة سابق من كندا، وألمانيا، والنرويج، والولايات المتحدة، وغيرها من الدول) وكبار الداعين من أجل السلام[١٨٢] (يتكون من أكثر من ٥٠٠٠ عمدة ومدينة) وقمم الحائزين على جائزة نوبل للسلام[١٨٣]، وكنديـون من أجل معاهدة أسلحة نووية (أكثر من ٥٠٠ حائز للوسام وهو أعلى وسام كندي)، وقمة قادة أمريكا اللاتينية ٢٠١١ [١٨٥].

خرج مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي ٢٠١٠ بنتيجة مفادها أن" كافة الدول بحاجة للقيام بجهود خاصة لتأسيس إطار عمل ضروري وذلك لتحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه" وذكر في هذا السياق" مقترح النقاط الخمس لنزع السلاح النووي المقدم من الأمين العام للأمم المتحدة، والذي يقترح، بين أمور أخرى، الاخذ بعين الاعتبار المفاوضات حول معاهدة الأسلحة النووية أو الاتفاق حول إطار عملٍ لوثائق معززة ثنائية منفصلة، يدعمها نظام تحققٍ قوي [١٨٦].

حفزت هذه التطورات دعوة الدول للمشاركة في نهج مشابه لبدء المفاوضات حول إبرام معاهدة الأسلحة النووية، أو على الأقل البدء بالعمل التحضيري حول عناصر مثل تلك الاتفاقية دون انتظار موافقة الدول التي تمتلك أسلحة نووية، وذلك على غرار ما تم إنجازه في مجال الالغام الأرضية المضادة للأفراد والقنابل العنقودية .

يقوم البرلمانيون - العديد من البرلمانيين يعملون مع شبكة برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح- بعمل منتج في حشد الدعم في عدد كبير من الدول، لخطة الأمين العام للأمم المتحدة والاقتراح الذي تضمنته تلك الخطة للبدء بالمفاوضات حول معاهدة الأسلحة النووية، حيث تم خلالها إقرار أو اقتراح قرارات تدعم الاتفاقية أو الخطة في برلماناتهم الوطنية وفي الهيئات البرلمانية الدولية، كما تمت المصادقة على مطالبة برلمانية عالمية تدعم معاهدة الأسلحة النووية وعقد جلسات استماع أو مناسبات أخرى في البرلمانات لمناقشة الاتفاقية.

ممارسات الجيدة	جميع الدول

أمثلة -

أ. قرارات برلمانية تدعم معاهدة الأسلحة النووية واقتراح الأمين العام للأمم المتحدة
قرارات تدعم نهجًا شاملًا لنزع الأسلحة النووية.
ب. جلسات استماع حول معاهدة الأسلحة النووية
بحث عن العناصر لاتفاقية عالمية لإزالة النووي

أ.	قرارات برلمانية تدعم معاهدة الأسلحة النووية واقتراح الأمين العام للأمم المتحدة دعم نهج شامل لنزع الأسلحة النووية

أستراليا
أقرّ مجلس النواب الأسترالي في ٢١ آذار/مارس ٢٠١٢، قرارًا قدمته رئيسة الوزراء جوليا جيلارد، تدعو فيه لعدد من الخطوات التي تكفل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح عالميًا. كما دعا القرار أيضًا إلى" اكتشاف أطر عمل قانونية لإزالة الأسلحة النووية، بما في ذلك إمكانية إبرام معاهدة أسلحة نووية، كخطوة نحو إحراز التقدم في نزع السلاح متعدد الأطراف.

النمسا

أقرّ البرلمان النمساوي بالإجماع في ٢٥ أذار/مارس ٢٠١٠ قراراً يدعو الحكومة الفيدرالية والوزير الفيدرالي للشؤون الأوروبية والدولية لتحقيق تقدم فيما يتعلق باقتراح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة، وتحديداً اقتراحه بعقد مفاوضات حول معاهدة أسلحة نووية.

بنغلادش

أقرّ البرلمان البنغالي بالإجماع في ٥ نيسان/إبريل ٢٠١٠، قراراً يمنح "الدعم الكامل للحكومة البنغالية وإحراز تقدم بخطة نزع السلاح النووي للأمين العام للأمم المتحدة، وبصورةٍ خاصة، اقتراح عقد مفاوضاتٍ لإبرام اتفاقية الأسلحة النووية. كما ذكر القرار أنه يتعين أيضًا، توجيه مبلغ المائة بليون دولارٍ التي يتم إنفاقها سنويا على الأسلحة النووية، نحو تلبية الأهداف الانمائية للألفية [١٨٧]. وكذلك تمويل الاحتياجات العاجلة لتغير المناخ في البلدان الهشّةٌ.

كندا

أقرّ مجلس الشيوخ الكندي بالإجماع في ٢ حزيران/يونيو ٢٠١٠، اقتراحًا برغبة، للمصادقة على اقتراح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح، وتشجيع حكومة كندا على المشاركة في مفاوضات معاهدة الأسلحة النووية[١٨٨]. كما أيد القرار بيانًا وقعه أكثر من ٥٠٠ من الحائزين على وسام كندا (أرفع تكريم حكومي كندي) دعمًا للمعاهدة. في ٧ كانون أول/ديسمبر ٢٠١٠، تم تقديم قرار مشابه لمجلس العموم وتم إقراره بالإجماع.

كوستاريكا

أقرّ المجلس التشريعي الكوستاريكي بالإجماع في ٢٣ شباط/ فبراير ٢٠١٠، الإعلان البرلماني الداعم لمعاهدة الأسلحة النووية. وأشار أوسكار أرياس الرئيس الكوستاريكي المنتهية ولايته، بأن القرار الذي تم إقراره بالإجماع، سيساعد كوستاريكا في جهودها في تعزيز فكرة معاهدة أسلحة نووية والاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية في الأمم المتحدة. كما دعت لورا شنشيلا، رئيسة الوزراء الجديدة، الدول للانضمام إلى كوستاريكا في الترويج لمعاهدة الأسلحة النووية.

ألمانيا

دعا قرارٌ تمّ تقديمه من قبل عدد كبير من المجموعات البرلمانية، وتمّ تبنيه في ٢٤ أذار/مارس ٢٠١٠، الحكومة الألمانية "الاستمرار في لعب دور فاعل في المقاربات المتعددة، وكذلك طروحات المجتمع المدني، لتلبية نزع السلاح النووي، مثل مبادرة الصفر الشامل، والمناقشات المتعلقة باتفاقية الأسلحة النووية.

إيطاليا

تبنّى البرلمان الإيطالي بالإجماع في ٢٣ حزيران/ يونيو ٢٠٠٩، قراراً يدعو الحكومة إلى زيادة جهودها الهادفة لتحقيق نزع السلاح النووي. يلقى هذا القرار الضوء على عدد من الاقتراحات والمبادرات، بما في ذلك، خطة معهد هوفر، ومعاهدة الأسلحة النووية واقتراح

النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة وقرار البرلمان الأوروبي في ٢٤ نيسان/ إبريل ٢٠٠٩.

المكسيك

تبنّى مجلس الشيوخ المكسيكي بالإجماع في ٨ أذار/ مارس ٢٠١٢، قراراً داعماً لمبادرة عقد مؤتمر عالمي بين الحكومات للتفاوض بشأن اتفاقية أسلحة نووية (أو إطار عمل اتفاقيات) وتدابير داعمة لتحقيق الأمن بدون أسلحة نووية (بما في ذلك، المناطق الإقليمية الخالية من السلاح النووي)، ودعوة جميع البرلمانات لدعم مثل هذه المبادرات.

نيوزيلاندا

تبنّى البرلمان النيوزيلاندي بالإجماع في ٥ أيار/مايو ٢٠١٠، قرارًا يدعو فيه حكومة نيوزيلاندا للعمل مع الدول الأخرى لدعم اقتراح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة حول نزع السلاح النووي، الذي يؤيد فيه معاهدة الأسلحة النووية.
تم تقديم قرارات مشابهة، في برلمانات عدد من الدول الأخرى، بما في ذلك، بلجيكيا وفرنسا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة. إلاّ أنه لم يتم لغاية الآن إقرارها.

قرار أقره البرلمان الأوروبي
أقر البرلمان الأوروبي في ٢٤ نيسان/إبريل ٢٠٠٩، أثناء تحضيرة لمؤتمر المراجعة ٢٠١٠، حول معاهدة عدم الانتشار النووي تقريراً وقراراً يدعو المجلس الأوروبي إلى دعم نزع السلاح النووي بشكل فاعل. أشار القرار إلى الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية، ودعا المجلس الأوروبي إلى دعم معاهدة الأسلحة النووية وبروتوكول هيروشيما/ ناغازاكي من أجل تحقيق حظر مبكر للأسلحة النووية، والقضاء عليها بالكامل بحلول عام ٢٠٢٠.

ب جلسات الاستماع حول الأسلحة النووية

استكشاف عناصر لاتفاقية إزالة السلاح النووي عالميّا

في ١٧ كانون أول/ ديسمبر ٢٠٠٨، عقدت اللجنة الفرعية لنزع السلاح والحد من التسلح وعدم الانتشار للجنة الشؤون الخارجية للبرلمان الألماني جلسات استماع أولية حول اقتراح لعقد معاهدة أسلحة نووية كما تم الاسترشاد بها من قبل الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية. وقد استضافت أوتا زابف رئيس اللجنة الفرعية جلسات الاستماع هذه، والتي حضرها كلاوس بيتر جوتوالد، المفوض الحكومي الفيدرالي للحد من التسلح ونزع

السلاح، وبرلمانيون من خمسة أحزاب سياسة ممثلة في البرلمان الألماني. كما استمع البرلمان لشهادة خبراء غير حكوميين مشاركين في صياغة الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية .

تعتبر جلسات الاستماع البرلمانية هذه طريقة فعّالة ومفيدة للمشرعين، لتعريف أنفسهم بالعناصر القانونية والتقنية والسياسية ومناقشتها، حيث تدخل هذه العناصر في معاهدة دولية أو حزمة اتفاقيات لتأسيس عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية والمحافظة عليه.

توصيات للبرلمانيين

- تقديم القرارات او الاقتراحات برغبة في برلمانكم التي تدعم مقترح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة، تحديداً مقترحة عقد مفاوضات حول معاهدة الأسلحة النووية أو حزمة من الوثائق.
- تشجيع مقترح النقاط الخمس ونموذج معاهدة الأسلحة النووية في الهيئات البرلمانية الدولية .
- تقديم الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية ومقترح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي في برلمانكم، والدعوة إلى عقد جلسات استماع حول معاهدة الأسلحة النووية.

تطـوير آليــات ومؤسســات مــن أجـل نــزع السلاح النووي

"يلعب البرلمانيون والبرلمانات دوراً رئيسياً في نجاح جهود نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. فالبرلمانات تدعم تنفيذ المعاهدات والاتفاقيات الدولية التي تسهم في بسط سيادة القانون وتعزيز التقيّد بالالتزامات (...)° وسعياً للوصول لهذه النتيجة، يمكن للبرلمانات تأسيس البنية التحتية المؤسسية لدعم تطوير التدابير العملية الضرورية.

رسالة وجهها بان كي مون، الأمين العام للأمم المتحدة لجميع البرلمانات، شباط/فبراير ٢٠١٠

من الضروري بناء بنية تحتية مؤسسية ضرورية للقضاء على الأسلحة النووية ومنع أي انتشار نووي أو إعادة تسليح لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي والعمل على استدامته. وتحتاج مثل هذه البنية التحتية إلى رسم خريطة لعملية نزع السلاح وتوجيهها، وكذلك تضمينها أنظمة قوية للتحقق والضمانات، والامتثال الفعّال وآليات التنفيذ.
هناك مجموعة متنوعة من المؤسسات القائمة بالفعل على المستوى الوطني والإقليمي والدولي، تدعم وتسهل تحقيق التقدم في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

فعلى المستوى الوطني، تساعد مثل هذه المؤسسات في تحديد ووضع السياسات وتطبيقها لدعم عدم الانتشار ونزع السلاح، وإشراك العامة وتثقيفهم حول هذه القضايا، ودعم مساعي الدولة للوفاء بالتزاماتها الدولية. كما تقوم البرلمانات بدورٍ رئيسي في إعداد مثل هذه المكاتب وتعيين المسؤولين أو تشكيل الأجهزة التي سيتم تكليفها بمهمة نزع السلاح. أمّا على المستويين الإقليمي والدولي، تسهم المؤسسات في تأسيس إطار عملٍ أمني عالمي للتعامل مع مجموعة واسعة من القضايا ذات العلاقة بعدم الانتشار النووي ونزع السلاح، حيث تمرر هذه المؤسسات الإرادة السياسية وتسهل العمل الجماعي، وتدعم التعاون والشراكة، وتنفذ وتطبق الاتفاقيات الدولية. ويلعب البرلمانيون دوراً رئيسياً في دعم هذه المؤسسات القائمة والتأكد من أنها تعمل بشكل فاعل.

كما يلعب البرلمانيون دوراً رئيسياً في دعم تأسيس مؤسسات إضافية يوكل إليها تحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي واستدامته. تحدد الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية المتطلبات المؤسساتية لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي والمحافظة عليه في ظلّ ضوابط دولية فاعلة وصارمة. وتشمل هذه القيام بالمراقبة/التحقق من خطوات نزع السلاح، والضوابط البيئية لتدمير الأسلحة النووية وتخزين المواد النووية، وتنظيم المواد والتقنيات ذات الاستخدام المزدوج والآليات اللازمة للرد على التساؤلات وحل النزاعات التي تنجم عن تنفيذ التزامات نزع السلاح، وتطوير آليات المسؤولية الفردية الملائمة، بما في ذلك الضوابط الجنائية وحماية المبلغين عن المخالفات، وتطوير آليات وإجراءات الالتزام المناسبة، والتثقيف المجتمعي والتوعية بنظام إلغاء السلاح النووي لضمان دعم الأجيال القادمة. (أنظر **الملحق٧ ملخص الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية**).

وفيما يتعلق بالعمليات الدولية المتعلقة بنزع السلاح النووي يقوم البرلمانيون على نحو متزايد، بدور فعّال ومباشر، يبرز ذلك فيما يتعلق بالمجريات على الصعيد الدولي، فهم يطلبون على نحو متزايد ضمّ وفودهم الوطنية للمؤتمرات الدولية. ويمارسون مزيداً من التدقيق في مراقبة تنفيذ الالتزامات الدولية، ويحملون المسؤولية لمدراءِهم التنفيذيين فيما يتعلق بالتفاوض حول المهام الموكولة إليهم ومتابعة أعمالهم.

ترحب الدول الأعضاء في الأمم المتحدة بقرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أُقرت مؤخراً ٦٥/ ١٢٣ و٦٦/٢٦١[١٨٩]، حول ممارسة ضم مشرعين كأعضاء في الوفود الوطنية لاجتماعات وفعاليات الأمم المتحدة الرئيسية، وتأخذ على عاتقها الاستمرار بهذه الممارسة بطريقة أكثر تنظيماً ومنهجية. علاوة على ذلك، تلتزم الجمعية العامة "بالعمل بانتظام مع الاتحاد البرلماني الدولي في تسهيل الحضور البرلماني في المحافل الدولية الكبرى". ويمكن تحقيق هذا بعدة طرق منها، على سبيل المثال، عقد اجتماعات للبرلمانيين على هامش مؤتمرات الأمم المتحدة الهامة (مثل مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي)، وأيضاً من خلال الاستفادة من المنتديات القائمة، مثل جلسات الاستماع البرلمانية السنوية في الأمم المتحدة ومن خلال تعزيز التعاون بين المنظمات الإقليمية والبرلمانية الأخرى.

ممارسات الجيدة	جميع الدول

الأمثلة

ا. الوكالة الامريكية للحد من التسلح ونزع السلاح

صوت مستقل للحد من التسلح.

ب. اللجنة الفرعية في البرلمان الألماني حول نزع السلاح، والحد من التسلح وعدم الانتشار

هيئة برلمانية تبحث عن وسائل لتحقيق المزيد من عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

ج. الوزير النيوزيلاندي الجديد لنزع السلاح والحد من التسلح

مأسسة فريدة للالتزام بنزع السلاح النووي.

د. المشاركة البرلمانية في المنابر الدولية

بناء وجهة نظر برلمانية لجهود نزع السلاح متعددة الأطراف.

ا	وكالة الولايات المتحدة للحد من التسلح ونزع السلاح صوت مستقل للحد من التسلح

بناء على اقتراح الرئيس الأمريكي جون ف. كيندي عام ١٩٦١، واعترافًا بالحقيقة القائلة بأن سباق التسلح النووي المتصاعد بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد شكل تهديداً لم يسبق له مثيل للمجتمع الدولي فقد تم تأسيس الوكالة الامريكية للحد من التسلح ونزع السلاح كوكالة حكومية مستقلة بموجب قانون الحد من التسلح ونزع السلاح (٧٥Stat٦٣١)[١٩٠]

تشمل بعض واجبات الوكالة إجراء الأبحاث حول الحد من التسلح، وتوفير المعلومات العامة حول الموضوع، والتخطيط، والتفاوض، والتحقق من معاهدات الحد من التسلح ونزع السلاح. وبهذا تكون الوكالة قد ضمنت دمج الحد من التسلح ونزع السلاح بشكل كامل في سياسة وسلوك الأمن الوطني للولايات المتحدة.

لعبت الوكالة دوراً رئيسياً في التفاوض وإبرام اتفاقيات ثنائية ومتعددة الأطراف للحد من التسلح ونزع السلاح، بما في ذلك، معاهدة القوات النووية المتوسطة ومعاهدة خفض

الأسلحة الاستراتيجية الأولى ستارت، ومعاهدة حظر التجارب المحدود، وميثاق الأسلحة البيولوجية، ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

تم حَلّ الوكالة في عام ١٩٩٧ والحاق مهامها (وموظفيها) بوزارة الخارجية. أقلقت هذه الخسارة لصوت مستقل ينادي بالحدّ من التسلح العديد من الأطراف في مجتمع الحد من التسلح. حيث انتابهم الخوف من أن لا تُعطى الأهداف الرئيسية لعدم الانتشار النووي ونزع السلاح الأولوية في بيروقراطية السلك الدبلوماسي الذي تشغله العلاقات مع الدول التابعة وتحقيق أهداف السياسة الخارجية التكتيكية.

تبددت هذه المخاوف بشكل جزئي من خلال تأسيس مواقع عالية المستوى في وزارة الخارجية، بما في ذلك موقع الممثل الخاص للرئيس لشؤون عدم الانتشار النووي، وموقع وكيل وزارة الخارجية لشؤون الحد من التسلح والأمن الدولي. إلاّ أن هذه المواقع بدت أكثر عرضة للتأثر بالسياسة التي تمليها الحكومة الموجودة في سدة الحكم كما وانها أقل قدرة من الوكالة وما كانت عليه – كهيئة منفردة أو مستقلة – في دعم السياسة غير الحزبية.

ب	اللجنة الفرعية للبرلمان الألماني حول نزع السلاح، والحد من التسلح وعدم الانتشار
	هيئة برلمانية للبحث عن طرق لتعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح

تأسست اللجنة الفرعية للبرلمان الألماني حول نزع السلاح والحد من التسلح وعدم الانتشار النووي في أواخر حقبة الستينات كلجنة فرعية للجنة الشؤون الخارجية في البرلمان. تضم اللجنة الفرعية أيضاً أعضاءً من لجنة الدفاع[١٩١]، وتجتمع اللجنة بشكل منتظم لمناقشة التطورات السياسية في مجال عدم الانتشار ونزع السلاح. وكذلك القضايا طويلة الأمد مثل هدف عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

تشمل بنود أجندة اللجنة الفرعية العمل على تطبيق حظر في جميع أنحاء العالم على الذخائر العنقودية، والألغام الأرضية المضادة للأفراد، والأسلحة الكيميائية والبيولوجية؛ وتشجيع الحد من الأسلحة التقليدية في أوروبا؛ والبحث عن إجراءات تدعم نزع السلاح النووي. في هذا السياق، درست اللجنة الفرعية خيارات إزالة ما يقارب من٢٠ سلاحاً نووياً تكتيكياً متبقياً للولايات المتحدة والتي من المعتقد انها منصوبة في قاعدة بوشل الجوية. وقد ادّى ذلك إلى طرح مبادرات نيابية في البرلمان الألماني خلال العامين ٢٠٠٥ و ٢٠٠٦، تدعو إلى سحب تلك الأسلحة النووية التكتيكية من الخدمة.

في شهر كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٨، عقدت اللجنة الفرعية جلسات استماع حول اقتراح بإبرام معاهدة أسلحة نووية، وفقًا للتوجيهات التي نصت عليها الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية **(أنظر الفصل ١٠ مفاوضات لإبرام معاهدة الأسلحة النووية أو وضع إطار عمل للاتفاقيات).**

ج.	**الوزير النيوزيلاندي لنزع السلاح والحد من التسلح**
	مأسسة فريدة للالتزام بنزع السلاح النووي

أسس قانون المنطقة الخالية من السلاح النووي في نيوزيلاندا والحد من التسلح ونزع السلاح عام ١٩٨٧ **(انظر الفصل٩ القوانين والأعراف: نحو عدم الاستخدام والحظر)** لجنة استشارية عامة حول نزع السلاح والحد من التسلح، يرأسها وزير نزع السلاح والحد من التسلح[١٩٢].

تعتبر الحقيبة الوزارية المخصصة لنزع السلاح والحد من التسلح وزارة فريدة من نوعها في العالم، تتولى المساعدة لتسهيل تحقيق مشاركة عالية المستوى وتعزيز التواصل الدبلوماسي وتمكينْ علاقات تعاونية ومثمرة مع المجتمع المدني.

تشمل الإنجازات البارزة للوزارة، تشكيل قيادة تحالف الأجندة الجديد (تتعاون سبع دول على المستوى الوزاري لإحراز تقدم في نزع السلاح النووي متعدد الأطراف) وتعزيز إلغاء حالة التأهب لأنظمة الأسلحة النووية كافة (بما في ذلك قرار للأمم المتحدة بهذا الشأن والتبرعات المقدمة لوضع معاهدة حظر الألغام ودخولها حيز التنفيذ، ومعاهدة الذخائر العنقودية ٢٠٠٨، بالإضافة إلى إقرار معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

د. المشاركة البرلمانية في المنتديات الدولية

بناء منظور برلماني لجهود نزع السلاح متعدد الأطراف

نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح عبر السنوات، سلسلة من الاجتماعات والفعاليات أثناء الاجتماعات الدولية الرئيسية لنزع السلاح، مثل الاجتماع السنوي للجنة الأمن الدولي ونزع السلاح التابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة، واللجان التحضيرية ومؤتمرات المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي لإشراك البرلمانيين في هذه الجهود.

نظم الاتحاد البرلماني الدولي وبرلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، خلال مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي ٢٠١٠، اجتماعاً برلمانياً للمشرعين المنضمين لوفودهم الوطنية إلى مؤتمر الأمم المتحدة الرئيسي. وقد اضافت الحلقة النقاشية التي عقدها الجانبان في اليوم التالي للاجتماع، وجهة نظر برلمانية إضافية حول إطلاق حملة عالمية للقضاء على الأسلحة النووية[٩٣].

توفر مثل هذه اللقاءات فرصةً لإشراك المشرعين في جهود نزع السلاح متعددة الأطراف، ومراجعة التقدم في متابعة قرار الاتحاد البرلماني الدولي٢٠٠٩ حول عدم الانتشار ونزع السلاح، وتقييم ممارسات الجيدة التي تم تطويرها، والتحديات التي لا تزال قائمة والفرص المقبلة.

توصيات للبرلمانيين

- البحث عن إمكانية تأسيس هيئة في برلمانكم مهمتها مراجعة التقدم الذي احرزته الحكومــة في مواصلة تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، ومتابعة التطورات على المستوى الدولي ومناقشة القضايا الرئيسية.
- العمل مع حكومتكم لإنشاء مؤسسة مستقلة تتعهد بمهمة صياغة واقتراح التدابير الرامية لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح على المستويين الوطني والدولي.
- دعوة حكومتكم للتشارك مع مؤسسات نزع السلاح الدولية القائمة، والعمل على تقديم المزيد من الدعم لها حيثما كان ذلك مطلوبًا، والبحث عن خيارات لإيجاد مؤسسات إضافية تعهد إليها مهام محددة لنزع السلاح .
- المطالبة بانضمام البرلمانيين إلى الوفد الوطني لبلدكم في المؤتمرات الرئيسية حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.
- المشاركة بفعالية في الدبلوماسية البرلمانية وحضور الاجتماعات ذات الصلة التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والمنظمات البرلمانية الأخرى.

التعليم في مجال نزع السلاح

"يعتبر الهدف العام للتعليم والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي هو نقل المعرفة والمهارات للأفراد لتمكينهم من الاسهام، كمواطنين على المستويين الوطني والعالمي، في تحقيق تدابير ملموسة لنزع السلاح وعدم الانتشار، والوصول إلى الهدف النهائي لنزع السلاح الكامل والعام في ظل مراقبة دولية فاعلة." [١٩٤]

دراسة الأمم المتحدة حول التعليم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، آب/اغسطس ٢٠٠٢.

يبحث التعليم في مجال نزع السلاح فوائد الحدّ من التسلح وحظره والقضاء عليه والعمليات المؤدية لذلك بهدف تقليل اللّجوء للأسلحة وبالتالي تقليل احتمال نشوب النزاعات المسلحة وقسوتها.

لعبت الأمم المتحدة دوراً رئيسياً في تعزيز التعليم في مجال نزع السلاح. ففي عام ١٩٨٨ وفي جلستها الأولى الخاصة بنزع السلاح، حثت الجمعية العامة للأمم المتحدة الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمؤسسات الدولية على "اتخاذ خطوات لتطوير برامج التعليم ودراسات السلام لنزع السلاح على جميع المستويات".[١٩٥] في عام ١٩٨٠ خرج المؤتمر العالمي لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة (اليونيسكو) بالعديد من التوصيات حول اجراءات تعزيز البحث العلمي والتعليم في مجال نزع السلاح.[١٩٦] وفي عام ١٩٨٢، تم إطلاق حملة الأمم المتحدة العالمية لنزع السلاح وذلك للتوعية والتثقيف وتوليد الفهم العام، وتقديم الدعم من أجل الحد من الأسلحة ونزع السلاح.

في مطلع عام ٢٠٠٠، أوصى المجلس الاستشاري للأمين العام للأمم المتحدة المعني بقضايا نزع السلاح بإجراء دراسة حول التعليم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وفي وقت لاحق من ذلك العام، طلب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٣٣/٥٥ من الأمين العام الإعداد لمثل هذه الدراسة. بعد نحو عامين، وبمساعدة مجموعة خبراء حكوميين من ١٠ دول (مصر وهنجاريا والهند واليابان والمكسيك ونيوزيلاندا وبيرو وبولندا والسنغال والسويد)، وعقب المشـاورات المكثّفـة معا لمنظمـات غير الحكومية والمجتمع ا

لمدني، تم إكمال الدراسة وتقديمها إلى اللّجنة الأولى في الجمعية العامة في جلستها السابعة والخمسين التي عُقدت في ٩ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٢.

وجدت الدراسة أن التعليم أمر حيوي، لكنه أداة قليلة الاستعمال للسلام ونزع السلاح، وانه يحدد وجود "حاجه ملحة لتوسيع وتحسين التعليم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتدريب من أجل تشجيع نزع السلاح وعدم الانتشار وتقوية الأمن العالمي وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة.[١٩٧] كما خَلُصَت الدراسة أيضاً إلى أن الحاجة ماسّة للتعليم في مجال عدم الانتشار والتعليم في مجال نزع السلاح وبخاصة في مجال الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى وأنظمة إيصالها.

والأهم، أقرّت الدراسة أثناء وضع توصياتها، بوجود حاجة "لتعزيز التعليم والتدريب في مجالات نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على جميع مستويات التعليم الرسمي وغير الرسمي، وبخاصة تعليم التربويين والبرلمانيين ورؤساء البلدان وضبّاط الجيش والمسؤولين الحكوميين".[١٩٨] وتدرك أن مثل هذا التعليم والتدريب هما "عملية متعدّدة الأوجه تستمر مدى الحياة، وتشارك فيها العائلة والمدارس والجامعات والإعلام والمجتمع المحلي والمنظمات غير الحكومية والحكومات والبرلمانات والمنظمات الدولية".[١٩٩]

تشجع الدراسة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على "إعطاء الأهمية للتعليم والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار والتدريب في برامجهم وسياساتهم، بما يتفق مع تشريعاتهم وممارساتهم الوطنية، والأخذ بعين الاعتبار الاتجاهات الحالية والمستقبلية. كما تم أيضاً تشجيعهم على استخدام أو تعيين أو تشكيل هيئات استشارية عامة، حيثما كان ذلك مناسباً، بحيث تكون مسؤوليات تلك الهيئات تقديم المشورة لممارسات التعليم والتدريب في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".[٢٠٠] بالإضافة إلى ذلك تشجع الدول الأعضاء على "ضم برلمانيين و/أو مستشارين غير حكوميين إلى الوفود التي تتوجه لحضور اجتماعات الأمم المتحدة ذات الصلة بنزع السلاح، على أن تؤخذ بعين الاعتبار التشريعات والممارسات الوطنية".[٢٠١]

وهكذا، فإن التعليم في مجال نزع السلاح له معنى مزدوج بالنسبة للبرلمانات وأعضائها. فمن ناحية، كمشرعين، يتفرد البرلمانيون بموقعهم لتعزيز وتطوير السياسات الرامية إلى تعزيز التعليم والتدريب في مجال نزع السلاح وتأسيس المؤسسات طبقًا لذلك. ومن ناحية أخرى، هناك حاجة لنقل المعرفة والمهارات للبرلمانيين أنفسهم لتمكينهم من أن تكون لهم مساهمة فاعلة لتحقيق أهداف ملموسة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

ممارسات الجيدة	جميع الدول

الأمثلة

أ. صندوق تنفيذ الأمم المتحدة للتعليم في مجال نزع السلاح في نيوزيلاندا
تسهيل تنفيذ برامج التعليم في مجال نزع السلاح.

ب. عروض الأفلام في البرلمان
استخدام قوة الإعلام المرئي.

ج. اليوم العالمي ضد أحداث التجارب النووية في البرلمانات
وسيله فعالة لزيادة الوعي تجاه التجارب النووية.

أ	صندوق تنفيذ الأمم المتحدة للتعليم في مجال نزع السلاح في نيوزيلاندا
	تيسير تنفيذ برامج التعليم في مجال نزع السلاح

تم تأسّيس صندوق تنفيذ الأمم المتحدة للتعليم في مجال نزع السلاح في عام ٢٠٠٤ من قبل الحكومة النيوزيلاندية، لمساعدة المنظمات غير الحكومية النيوزيلاندية على تنفيذ *دراسة الأمم المتحدة حول التعليم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار*.[٢٠٢] ويهدف الصندوق إلى تعزيز فهم أكبر للتعليم في مجال نزع السلاح والقضايا التي أثيرت في الدراسة، ويقدّم الصندوق التمويل للمنظمات غير الحكومية في نيوزيلاندا لتنفيذ برامج للتعليم في مجال نزع السلاح.

تُعتبر اللجنة الاستشارية العامة لنزع السلاح والحد من التسلح مسؤولةٌ أيضاً عن صنع القرارات للمنح المُقدّمة من مؤسسة الثقة للتعليم في مجال السلام ونزع السلاح والتي تأسست لهذه الغاية عام ١٩٨٨. لقد تم تكوين رأس مالها من الأموال التي تسلمتها حكومة نيوزيلاندا من فرنسا كتعويض عن هجوم فرنسا على سفينة السلام الأخضر "رينبو واريور" في ميناء أوكلاند في ١٠ تموز/يوليو ١٩٨٥.

ب	عروض الأفلام في البرلمان
	استخدام قوة الإعلام المرئي

تمت صناعة بعض الأفلام الممتازة عن عدم الانتشار النووي ونزع السلاح ومخاطر الأسلحة النووية على مر السنين، هذا إلى جانب كونه موضوعاً لعدد من الأفلام الوثائقية القوية مثل "العد التنازلي للوصول إلى نقطة الصفر النووي"[٢٠٣] (٢٠١٠). "في حياتي"[٢٠٤]

(٢٠١١)، أصبح التهديد النووي موضوعًا متكررًا في العديد من الافلام الخيالية، بما في ذلك فيلم "*على* الشاطئ" (١٩٥٩)، و"د.سترينج لوف": "أو كيف تعلمت أن أتوقف عن القلق وأن أحب القنبلة" (١٩٦٤)، أو "*اليوم التالي*" (*١٩٨٣*). هذه العروض البرلمانية يمكن أن تكون وسيلةً مفيدةً لتثقيف وإشراك المشرعين الآخرين.
في عام ٢٠٠٢، على سبيل المثال "تم عرض فيلم "ثلاثة عشر يوماً"، وهو فيلم عن أزمة الصواريخ الكوبية عام ١٩٦٢، في عدد من البرلمانات، بما في ذلك الكونجرس الأمريكي ومجلس الدوما الروسي والبرلمان النيوزيلاندي.

كما تم عرض فيلم "*العد التنازلي للوصول لنقطة الصفر النووي*" للمرة الأولى في قصر الشعب في جينيف في تموز/يوليو ٢٠١٠، بمناسبة المؤتمر العالمي الثالث لرؤساء البرلمانات. بعد ذلك تم عرضه في عدد من البرلمانات الوطنية.

ج

اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية في البرلمانات

طريقة فعالة لزيادة الوعي تجاه التجارب النووية

في ٢ كانون أول/ديسمبر ٢٠٠٩، أعلنت الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها ٦٤ يوم ٢٩ آب/اغسطس اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية وذلك من خلال تبني قرار ٦٤/ ٣٥ بالإجماع.[٢٠٥]

يصادف هذا اليوم الذكرى السنوية لإغلاق موقع التجارب النووية السوفيتي في سيميبلاتينسك/ كازاخستان. وقد تم تكريسه لزيادة الوعي العام ونشر التعليم حول آثار تجارب تفجيرات الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، والحاجة لإيقافها كأحد الوسائل لتحقيق هدف عالمٍ خالٍ من السلاح النووي.

في عام ٢٠١٠، احتفل البرلمان النيوزيلاندي باليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية من خلال حدث افتتحه وزير نزع السلاح والحد من التسلح، تم فيه تقديم عرض نظام المراقبة العالمي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مباشرةً من فيينا، كما تم خلاله تقديم الجوائز لجمعية المحاربين القدماء في مجال التجارب النووية النيوزيلاندية، ومنظمة السلام الأخضر وذلك تقديرًا لجهودهم المتفانية لإنهاء التجارب النووية والحصول على تعويض للضحايا. وقد تم دعوة السفراء من الدول التي لم تصادق على المعاهدة للحضور وذلك في محاولة لحثهم على تشجيع دولهم للتصديق على المعاهدة.

" ونحن إذ نستذكر اليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية لأول مرة، فإني أتطلع للعمل مع جميع الشركاء في اطار حركة عالمية متنامية لتخليص العالم من التهديد النووي، وكبح ارتفاع الإنفاق على الأسلحة النووية، ووضع معاهدة حظر التجارب النووية الشاملة حيز التنفيذ. من الواجب علينا أن نتوقف عن تمرير هذه المشكلة للأجيال القادمة. كما يتعين علينا نحن، كل واحد منا على حدة أن نقوم بواجبنا المنوط بنا لبناء عالمٍ أكثر سلامة وامنًا"

الأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون،
رسالة لليوم العالمي لمناهضة التجارب النووية، ٢٠١٠

توصيات للبرلمانيين

- مراجعة توصيات دراسة الأمم المتحدة حول تعليم نزع السلاح وعدم الانتشار ومتابعتها.
- سؤال حكومتكم فيما إذا أَبلغت الأمم المتحدة بالخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات الدراسة.
- مواصلة البرامج والسياسات الرامية لتعزيز البحث والتعليم عن نزع السلاح.
- تنظيم عرض الأفلام حول نزع السلاح وعدم الانتشار في برلمانكم .
- عقد مناسبات استذكار عن الأيام العالمية ذات العلاقة في برلمانكم، وبخاصة ٢٩ آب/اغسطس (اليوم العالمي ضد التجارب النووية)، و٢١ أيلول/سبتمبر (اليوم العالمي للسلام)، و٢ تشرين أول/أكتوبر (اليوم العالمي للأعنف)، و٢٤ تشرين أول/أكتوبر (يوم الأمم المتحدة) و٦ تشرين ثاني/نوفمبر (اليوم العالمي لمنع استغلال البيئة في الحرب والنزاع المسلّح).
أنظر **www.un.org/en/events/obsevances/days**

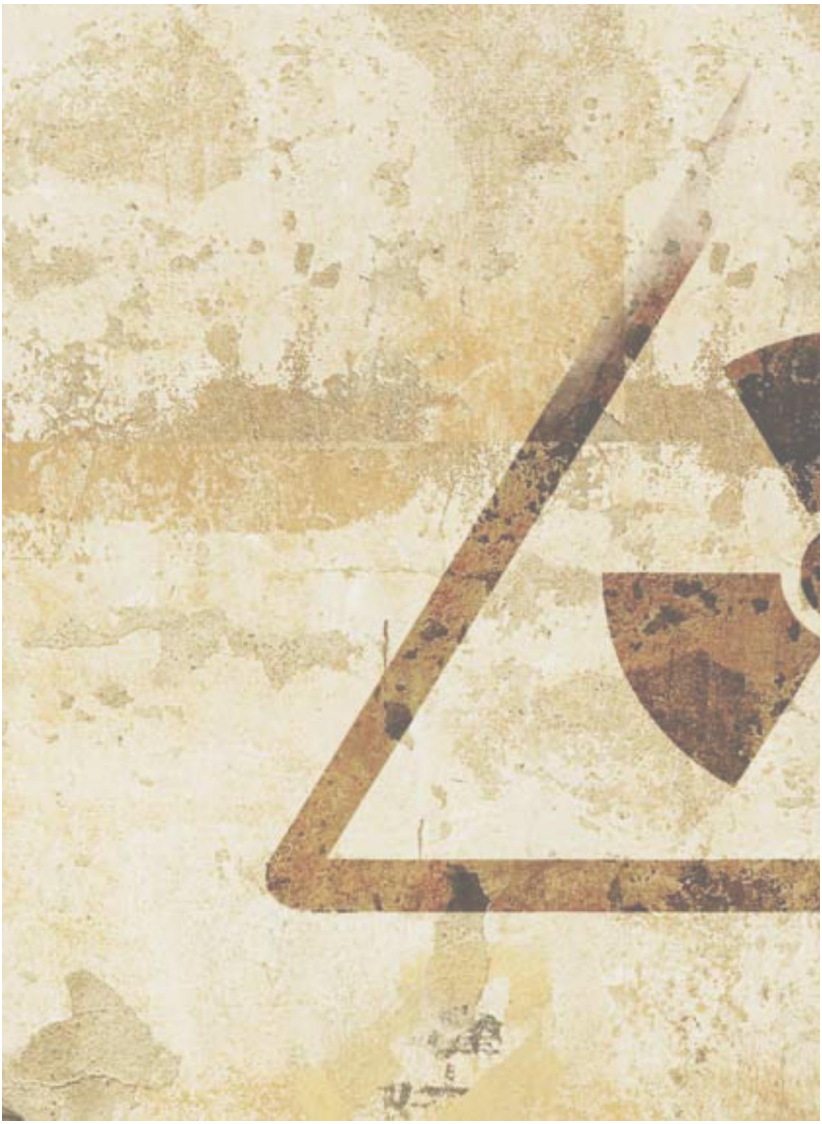

ملحق I :

نظرة عامة، توصيات للبرلمانين

١. خفض مخزون الأسلحة

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- تشجيع حكوماتهم على متابعة دعم خفض مخزونات الأسلحة النووية بشكل شفاف واساسي ولا رجعه فيه وذلك بموجب إطار عمل من جانب واحد أو ثنائي أو متعدد الأطراف.
- يستطيع المشرعون في الدول دائمة العضوية في مجلس الامن (الصين وفرنسا وروسيا الاتحادية، المملكة المتحدة، والولايات المتحدة) دعوة حكوماتهم لاستخدام عملية الدول هذه الدول الدائمة العضوية المتفق عليها في مؤتمر المراجعة الدورية لمعاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٠ للالتزام بخفض بشكل محدد مخزونات الأسلحة واجراءات اخرى متعددة الاطراف، واعلان مثل هذه الالتزامات في لقاءات معاهدة الحد من انتشار الأسلحة النووية.
- يستطيع المشرعون في الولايات المتحدة وروسيا اغتنام الفرصة التي أحدثتها اتفاقية الحد من الأسلحة الاستراتيجية الجديدة (ستارت الجديدة) لمعالجة القضايا التي تساعد للوصول لاتفاق للرقابة النووية (غير الاستراتيجية) التكتيكية، وعلى الأسلحة التقليدية ودفاعات الصواريخ البالستية .

حلفاء الدول النووية

- طلب من حكومتكم تزويدكم بالمعلومات عن وجود الأسلحة النووية التكتيكية وعددها وجاهزيتها التشغيلية.
- اعتماد قرارات وتصريحات- سواء من برلمانكم أو بالتنسيق مع برلمانات الدول الأعضاء في حلف شمال الاطلسي حول إزالة الأسلحة النووية التكتيكية.
- البدء بمناقشة الحكومة ومراقبتها في صنع القرار في ما يتعلق بتجديد المقاتلات القاذفة اللازمة للاستمرار في استضافة الأسلحة النووية الاستراتيجية وفق ترتيبات نووية مشتركة، تشمل آثار ذلك على الميزانية.

- المشاركة في نشاطات الجمعيات البرلمانية، خاصةً الجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي، لإجراء مراجعة لمبدأ الحليف الاستراتيجي، وتعزيز الأمن غير النووي في دعم التزامات الحلف لإيجاد الظروف التي تعزز تحقيق عالم خالي من السلاح النووي.

- الانضمام للتجمعات البرلمانية، خاصةً التجمع البرلماني لحلف الناتو، لإجراء مراجعة لمبدأ الحليف الاستراتيجي، وتعزيز الأمن غير النووي في دعم التزامات الناتو لإيجاد عالم خالي من السلاح النووي.

٢. التجارب النووية

جميع الدول

- العمل على المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في حال عدم مصادقة دولتك عليها بعد ، ودعم وضع مسودة تشريع للتنفيذ من أجل المصادقة بمساعدة من منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية .

- الاستفادة من مبادرة تنمية قدرة منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لبناء المعرفة، المهارات والقدرة في بلدك لتنفيذ تشريع معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية والمساهمة في نظام التحقق.
- تشجيع الزملاء البرلمانيين من الدول التي لم تصادق بعد على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وخاصةً تلك الدول المدرجة في ملحق ٢، لدعم مثل هذه المصادقة داخل سلطاتها التشريعية .
- اقامة المناسبات التربوية العامة، واقامتها ايضا في برلمانك وبخاصة في اليوم العالمي ضد التجارب النووية (٢٩ آب (أغسطس)) ، ودعوة مسؤولين من الدول التي لم بعد توقع على المعاهدة.
- القاء الضوء على أهمية معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لمنع الانتشار النووي وحماية البيئة، بالإضافة لمنافع مدنية عالمية اخرى ، بما في ذلك التحذير المبكر من التسونامي الناجم عن الزلازل ومراقبة النويدات المشعة الحوادث النووية .
- تشجيع حكوماتكم على المساهمة في محطات نظام المراقبة الدولية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وفي دعم المعاهدة من خلال الترويج للمصادقة الكاملة عليها ودخولها حيز التنفيذ ، وكذلك بناء نظام التحقق وتنفيذه.

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- نشر اوامر وقف التجارب النووية، لاسيما من خلال التشريعات .
- حث حكومتكم على توقيع وتصديق معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية اذا لم تفعل ذلك بعد.
- المبادرة بتعزيز سن تشريع لتعويض المتأثرين بالتجارب النووية من محاربين قدامى ومجتمعات والذين تعرضوا للتسرب الاشعاعي.

٣. المنشآت والمواد النووية

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- دعم البدء أو تمديد وقف إنتاج المواد الانشطارية الخاصة للأسلحة النووية.
- الدعوة لتحقيق شفافية تامة فيما يتعلق بالمواد الانشطارية، بما في ذلك تصريحات حول المخزون الحالي لليورانيوم عالي التخصيب.
- تعزيز إخضاع كافة المنشآت غير العسكرية لضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية .
- دعم المناقشات والاقتراحات برغبة في البرلمانات حول إمكانية التخلص من مفاعلات اليورانيوم عالي التخصيب والبلوتونيوم.
- على البرلمانيين في الدول الخمس (الصين، وفرنسا، والهند، واليابان وروسيا الاتحادية) التي تعيد معالجة وقود مفاعلات الطاقة ، أن تسعى بشكل تدريجي – إلى الغاء إعادة المعالجة وضمان التخلص من البلوتونيوم المفصول .
- متابعة برامج خفض التهديد التعاوني لتامين مخزونات المواد الانشطارية .
- الدعوة إلى اختتام معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية غير التمييزية، متعددة الأطراف، والقابلة للتحقق دولياً والتعامل مع مخزوناتها .

٤. الإرهاب و الجريمة

جميع الدول

- حث حكومتكم على التوقيع والمصادقة على معاهدة الإرهاب النووي والاتفاقيات الأخرى المناهضة للإرهاب .
- دعوة حكومتكم والعمل معها لتنفيذ أحكام قرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠ وتوفير الدعم للدول التي تفتقر إلى القدرة على تنفيذ أحكام معينة من هذا القرار.

- تبني إجراءات تشريعية لتنفيذ معاهدة الإرهاب النووي وقرار مجلس الأمن الدولي ١٥٤٠.

الدول غير النووية

- تبنِّي أقوى الإجراءات الممكنة لمنع الجرائم النووية (بما في ذلك، إصدار تشريع يُجرِّم تصنيع أي جهاز نووي متفجر، أو اقتنائه، أو حيازته، أو السيطرة عليه، أو مساعدة أي شخص أو حثه على القيام بمثل هذه الأعمال، لحساب دول أو جهات فاعلة من غير الدول. والسماح بتطبيق مثل هذا التشريع خارج حدود بلادهم.
- تعزيز العرف الدولي ضد الجرائم النووية، من خلال دعم تبنِّي التعديل على تشريع روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، والذي يجعل من استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها جريمة حرب.

٥. الردع النووي والأمن

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- الدعوة إلى إبطال الإطلاق عند الإنذار، وإلغاء حالة التأهب التشغيلية للاستخدام- عالية المستوى- لجميع أنظمة الأسلحة النووية.
- البدء بالدراسات وعقد جلسات استماع، حول مقاربات للتخلص التدريجي من الردع النووي وتحقيق الأمن بدون أسلحة النووية.
- البحث عن تدابير إضافية لتعزيز قاعدة عدم استخدام الأسلحة النووية وذلك في سبيل القضاء عليها عالمياً.

حلفاء الدول النووية

- توجيه أسئلة في البرلمان عما تقوم به الحكومة لتقليص دور الأسلحة النووية في المبادئ الأمنية، تماشياً مع الاتفاقيات التي أُبرمت في مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ٢٠١٠.
- البدء بالدراسات وعقد جلسات الاستماع لفحص صلاحية الردع النووي في أطر العمل الأمنية الحالية، وللنظر في مقاربات التخلص التدريجي للردع النووي، وتحقيق الأمن بدون الأسلحة النووية.
- دراسة الاقتراحات لإنشاء مناطق خالية من السلاح النووي، (على سبيل المثال؛ في شمال شرق آسيا، والقطب الشمالي، وأوروبا الوسطى)، كمقاربات للحصول على ضمانات أمنية، وتقليص دور الأسلحة النووية، وبناء الأمن التعاوني.

٦. المناطق الخالية من السلاح النووي

المناطق الخالية من السلاح النووي القائمة

- البحث عن طرق لتقوية المناطق التي تم إنشاؤها وتعزيز الروابط الرسمية بين المناطق من خلال العمل التعاوني وتبادل المعلومات والبيانات ذات العلاقة للتحقق من المعاهدة.
- تشجيع البرلمانيين من الدول النووية (المبيّنة) في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على السير قدما في المصادقة على البروتوكولات ذات العلاقة بجميع معاهدات المناطق الخالية من السلاح النووي.

المناطق الخالية من السلاح النووي المقترحة

- اتخاذ الإجراءات لدعم إنشاء منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، بما في ذلك، من خلال تأييد البيان البرلماني المشترك حول منطقة شرق أوسط خالية من السلاح النووي وأسلحة الدمار الشامل الأخرى، ودعوة جميع الحكومات المعنية إلى دعم إجراءات الأمم المتحدة لإنشاء مثل هذه المنطقة.
- تشجيع البرلمانيين في الدول المحيطة بالمناطق القطبية على تقديم مُقترح لمنطقة قطب شمالي حول خالية من السلاح النووي -مع الأخذ بعين الاعتبار التحديات والظروف الجيوسياسية المتغيرة في المنطقة- و تشجيعهم على دعم وتخصيص دراسات واستقصاءات حول المقترح.
- تشجيع البرلمانيين في اليابان وجمهورية كوريا على بحث المبادرات لإنشاء منطقة شمال شرق أسيا خالية من السلاح النووي ودعمها، بما في ذلك تأييد القرار البرلماني المشترك حول نزع السلاح النووي في شمال شرق أسيا.
- تشجيع البرلمانيين الذين يقدمون مقترحات لمناطق خالية من الأسلحة النووية على التنسيق مع برلمانيين من الدول المشمولة أصلاً بالمناطق الخالية من السلاح النووي للاستفادة من خبراتهم في هذا المجال.

٧. التحقق والامتثال والتطبيق

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- تشجيع حكومتكم على متابعة مخطّطات التحقّق الشاملة مع الدول الأخرى، التي تمتلك السلاح النووي (من الناحية المثالية، الحدّ من الأسلحة) . بما في ذلك، التحقّق من تفكيك الرؤوس الحربية.

- تشجيع حكومتكم على مساعدة، ودعم الرقابة الدولية، والمحاسبة من خلال رفع السرية وتعميم الرقم الإجمالي لأسلحتها النووية الفّعالة التي تم نشرها، والاحتياطي الفّعال وغير الفعّال، والأسلحة المسحوبة من الخدمة، وتقديم هذه المعلومة للأمم المتحدة.
- تطوير، وتعزيز، ودعم إجراءات التحقّق الدولية والوطنية، وزيادة التمويل المخصّص للبحوث وتقنيات التحقّق.
- متابعة الشفافية والتوسع فيها وفي إجراءات بناء الثقة بين الدول التي تمتلك السلاح النووي. على سبيل المثال، من خلال المبادرات التقنية التعاونية.

جميع الدول

- تعزيز المبادرات التعاونية الإقليمية ذات العلاقة بين الدول التي تمتلك السلاح النووي والدول غير النووية حول تدابير التحقّق.
- بحث وتطوير تكنولوجيات التحقّق ومنهجيات التّحقّق للوصول إلى عالمٍ خالٍ من السلاح النووي، والمحافظة عليها، بما في ذلك، مهام التحقّق (الرؤوس الحربية، ووسائل التوصيل، والمرافق، والمواد، والبحوث، والتطوير، والخبرة الفنية)، والتكنولوجيات (مثلاً: الأقمار الاصطناعية، وأجهزة الاستشعار عن بعد، وأجهزة كشف الإشعاع، وأجهزة منع التلاعب، وأجهزة رصد الإشعاع عند المداخل).
- تطوير وتعزيز تدابير التحقّق الدولية والوطنية ودعمها، وزيادة تمويل أبحاث وتكنولوجيات التحقّق.

٨. الإنفاق النووي والشركات والبحث العلمي

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- الدعوة إلى زيادة الشفافية في الإنفاق على السلاح النووي والطلب من حكومتكم تقديم كشوفات سنوية شاملة غير سرية (وسرية) لكافة النفقات ذات العلاقة بالأسلحة النووية.
- مواصلة الخفض في ميزانيات الأسلحة النووية لتعزيز الأمن القومي وإعادة ترتيب أولويات الميزانية نحو تحقيق الأهداف الاجتماعية والصحية.

- زيادة التركيز على البرامج التي تضمن الأسلحة النووية والمواد والتكنولوجيا والخبرات وتمنع انتشارها، وكذلك برامج بناء الثقة التعاونية التي تواصل الحد من التسلح وإجراءات نزع السلاح، وإعادة ترتيب الأولويات في مخصصات الميزانية وفقاً لذلك.

الدول غير النووية وحلفاء الدول النووية

- تعقب مشاريع الاستثمار الأخلاقية لضمان تصفية الصناديق العامة لدى الشركات المشاركة في ممارسات لا أخلاقية، بما في ذلك تصنيع الأسلحة النووية أو مكوناتها.

- لفت الانتباه للأبعاد الاقتصادية لمجمع الأسلحة النووية العالمي، ودعوة الدول النووية والدول المشاركة في الأسلحة النووية، لإعادة توجيه الإنفاق على الأسلحة النووية كي تلبي الأهداف التنموية والبيئية الحاسمة.

٩. القوانين والأعراف: نحو عدم الاستخدام والحظر

الدول التي تمتلك السلاح النووي

- دعوة حكومتكم للالتزام بمبدأ عدم استخدام الأسلحة النووية وتعزيزه.
- البحث عن احتمالات لتبني سياسة "الغاية الوحيدة" كنقطة بداية لمفاوضات الحظر العالمي للأسلحة النووية.
- إثارة قضية التبعات الإنسانية لأي استخدام للأسلحة النووية، وعدم توافق أي استخدام للأسلحة النووية مع القانون الإنساني الدولي في برلماناكم، من خلال عقد جلسات الاستماع، والمناقشات، والدراسات. وبالتالي، إلزامية البحث عن بدائل للأسلحة النووية في المبادئ الأمنية.

الدول غير النووية

- البحث عن تشريع يحظر الأسلحة النووية والبدء به و/أو دعمه، بما في ذلك-و ليس مقتصرًا- حظر تصنيع الأسلحة النووية، أو الحصول عليها، أو حيازتها، أو السيطرة عليها، إضافة إلى إقامتها، أو تخزينها، أو نقلها ضمن الحدود الإقليمية.
- دراسة امكانية شمول محظورات خارج حدود الدولة (محظورات مطبقة على أفعال مواطني الدولة يمارسونها في أي مكان في العالم). ومحظورات عالمية (محظورات قابلة للتطبيق على أي شخص بغض النظر عن جنسيته أو مكان ارتكاب تلك الأفعال) في مثل هذا التشريع.
- تبني قرارات في برلمانكم تعترف بالتبعات الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية، وتؤكد على عدم تناقض القانون الإنساني الدولي مع الأسلحة النووية، وعدم شرعية استخدامها (وربما التهديد باستخدام وحيازة الأسلحة النووية)

١٠. مفاوضات من أجل معاهدة الأسلحة النووية أو حزمة من الاتفاقيات

جميع الدول

- تقديم القرارات او الاقتراحات برغبة في برلمانكم التي تدعم مقترح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة، تحديداً مقترحة عقد مفاوضات حول معاهدة الأسلحة النووية أو حزمة من الوثائق.
- تشجيع مقترح النقاط الخمس ونموذج معاهدة الأسلحة النووية في الهيئات البرلمانية الدولية .
- تقديم الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية ومقترح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة لنزع السلاح النووي في برلمانكم، والدعوة إلى عقد جلسات استماع حول معاهدة الأسلحة النووية.

١١. تطوير آليات ومؤسسات من أجل نزع السلاح النووي

جميع الدول

- البحث عن إمكانية تأسيس هيئة في برلمانكم مهمتها مراجعة التقدم الذي احرزته الحكومة في مواصلة تعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار، ومتابعة التطورات على المستوى الدولي ومناقشة القضايا الرئيسية.
- العمل مع حكومتكم لإنشاء مؤسسة مستقلة تتعهد بمهمة صياغة واقتراح التدابير الرامية لتعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح على المستويين الوطني والدولي.
- دعوة حكومتكم للتشارك مع مؤسسات نزع السلاح الدولية القائمة، والعمل على تقديم المزيد من الدعم لها حيثما كان ذلك مطلوبة، والبحث عن خيارات لإيجاد مؤسسات إضافية تعهد إليها مهام محددة لنزع السلاح .
- المطالبة بانضمام البرلمانيين إلى الوفد الوطني لبلدكم في المؤتمرات الرئيسية حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.
- المشاركة بفعالية في الدبلوماسية البرلمانية وحضور الاجتماعات ذات الصلة التي يعقدها الاتحاد البرلماني الدولي، وبرلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح والمنظمات البرلمانية الأخرى.

١٢. التعليم في مجال نزع السلاح

جميع الدول

- مراجعة توصيات دراسة الأمم المتحدة حول تعليم نزع السلاح وعدم الانتشار ومتابعتها.
- سؤال حكومتكم فيما إذا أُبلغت الأمم المتحدة بالخطوات المتخذة لتنفيذ توصيات الدراسة.
- مواصلة البرامج والسياسات الرامية لتعزيز البحث والتعليم عن نزع السلاح.
- تنظيم عرض الأفلام حول نزع السلاح وعدم الانتشار في برلمانكم .
- عقد مناسبات استذكار عن الأيام العالمية ذات الصلة في برلمانكم، وبخاصة ٢٩ آب/اغسطس (اليوم العالمي ضد التجارب النووية)، و٢١ أيلول/سبتمبر (اليوم العالمي للسلام)، و٢ تشرين أول/أكتوبر (اليوم العالمي للأعنف)، و٢٤ تشرين أول/أكتوبر (يوم الأمم المتحدة) و٦ تشرين ثاني/نوفمبر (اليوم العالمي لمنع استغلال البيئة في الحرب والنزاع المسلّح).

أنظر **www.un.org/en/events/obsevances/days**

ملحق II:

قرار الاتحاد البرلماني الدولي

دور البرلمانات : تعزيز عدم الانتشار النووي ونزع السلاح وضمان دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلى حيز التنفيذ

القرار الذي تم تبنيه بالإجماع* في جمعية الاتحاد البرلماني الدولي[١٢٠].
أديس أبابا ، ١٠ نيسان / إبريل ٢٠٠٩

جمعية الاتحاد البرلماني الدولي المائة والعشرون،

حيث أننا عازمون على تعزيز التقدم في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار، *واعتقادًا منا* بأن دعم السلم والأمن العالميين يتحقق وفق مبادئ ميثاق الأمم المتحدة وتأكيدًا بأن التقدم الأساسي في مجال نزع السلاح النووي يتطلب الدعم الفعّال وتكريس مساهمات كل الدول.

حيث أننا شاعرون بالقلق العميق بأن وجود حوالي ٢٦٠٠٠ سلاح نووي في العالم يمكن أن يؤدي استخدامها إلى آثار بشرية وبيئية واقتصادية مدمّرة تشكل تهديدًا للسلم والأمن العالميين .

وتأكيدًا على أن التزامات الدول التي تمتلك الأسلحة بموجب البند الرابع في معاهدة عدم انتشار السلاح النووي باتجاه نزع السلاح والتعهدات التي لا لبس فيها طبقًا لمؤتمرات مراجعة عدم الانتشار النووي للعامين ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ في هذا الخصوص .

واستعادة لقرارات الاتحاد البرلماني الدولي السابقة، لتعزيز التقدم في مجال عدم الانتشار النووي ونزع السلاح، ولتشجيع المصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وبخاصة، تلك التي أقرها مؤتمر الاتحاد البرلماني الدولي ١٠١ (بروكسل ، نيسان / إبريل ١٩٩٩).

وتأكيدًا على الأهمية القصوى لمعاهدة عدم الانتشار النووي كحجر أساس لنظام عدم الانتشار النووي و نزع السلاح التي تضع الالتزامات القانونية في هذه المجالات، وتضمن في نفس الوقت الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية .

واستعادة للاتفاقيات والقرارات الدولية التي أقرها مجلس الأمن الدولي والاتحاد البرلماني الدولي حول حق الوصول إلى التقنيات النووية للأغراض السلمية .

وحيث أننا شاعرون بالقلق بأن عدم امتثال بعض الدول لجميع أحكام معاهدة عدم الانتشار النووي قد قوضت الأعمدة الثلاثة لتلك المعاهدة وأضرت بالفوائد التي توصلت إليها جميع الدول .

وأخذًا بعين الاعتبار لأهمية ضمان امتثال جميع الدول بشكل صارم بالتزامات عدم انتشار النووي ونزع السلاح .

واعترافًا منا بالتقدم الذي تحقق بموجب معاهدة عدم الانتشار النووي وما انبثق عنها من اتفاقيات ضمانات، ولكي نحث الدول النووية على التنفيذ الكامل للالتزامات التي تعهدت بها خلال مؤتمرات مراجعة عدم الانتشار النووي للعامين ١٩٩٥ و٢٠٠٠.

وشعورًا منا بالقلق بأنه على الرغم من الجهود التي لا تعرف الكلل الذي بذلها المجتمع الدولي على مدى اربعين عامًا لحظر التفجيرات النووية في جميع البيئات، وثلاثة عشر عامًا بعد فتح تلك الاتفاقيات للتوقيع، إلاّ أنّ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لم تدخل حيز التنفيذ بعد.

واقتناعًا منّا بأن وقف تفجيرات تجارب الأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى، تشكل اجراءً فعالاً وخطوة لنزع السلاح وعدم الانتشار، وخطوة أوليّة ذات معنى نحو نزع السلاح النووي، إلاّ أنها تؤكد أن القضاء على مثل تلك الأسلحة، هي الطريقة الوحيدة لإزالة التهديد النووي، هي القضاء التام على هذه الأسلحة غير الإنسانية.

وتأكيدًا منا أن معاهدة عالمية وقابلة للتحقق للحظر الشامل للتجارب النووية، تشكل وثيقة أساسية في مجال نزع الأسلحة النووية وعدم الانتشار، مؤكدين الدور الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تعزيز التعاون النووي، ونقل التقنية النووية للدول النامية لاستعمالها للأغراض السلمية وعدم الانتشار النووي، وحاجة كل دولة لتبني اتفاقية ضمانات شاملة لعدم الانتشار مع بروتوكول إضافي.

وشعورًا منا بالاستياء أنّه وبعد عقد من الزمان، فإنه يتعين على مؤتمر نزع السلاح، وهيئة الامم المتحدة لمفاوضات نزع السلاح المتعددة الأطراف، التوصل إلى اتفاق حول برنامج عمل واستعادة وصايتها الهامة، وذلك بسبب الآراء المتباعدة حول أولويات مفاوضات نزع السلاح .

آخذين بعين الاعتبار الدور الهام التي قامت بها معاهدات نزع السلاح الثنائية مثل معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، مرحبين بالتخفيضات التي قامت بها بعض الدول النووية في ترساناتها النووية، داعيين الدول النووية إلى إجراء اقتطاعات أعمق وغير قابلة للعودة عنها لجميع انواع الأسلحة النووية.

مقتنعين أن أحسن طريقة لضمان عالم ينعم بالسلم والاستقرار هي اتخاذ اجراءات فعالة لأمن عالمي، بما في ذلك، نزع السلاح وعدم الانتشار النووي.

واعترافًا منها بفوائد إجراءات بناء الثقة، مثل التخلي عن الأسلحة النووية في مبادئ الأمن القومي، وإزالة وضع الجاهزية القصوى عن أنظمة الأسلحة النووية، اخذين في الحسبان الثقة المتبادلة الناجمة عن إيجاد مناطق متفقًا عليها، خالية من السلاح النووي، مثل جنوب المحيط الهادئ، وافريقيا، وجنوب شرق آسيا، وأمريكا اللاتينية.

مؤكدين على أهمية تأسيس منطقة خالية من السلاح النووي في الشرق الاوسط بدون استثناء.

شاعرين بالقلق العميق تجاه أخطار استخدام الأسلحة النووية بحادث عرضي أو بأسلوب غير مسموح به والذي قد يؤدي إلى وقوع وفيات ضارة بحياة البشر، وإحداث أضرار بالبيئة، وحدوث التوتر السياسي، وإلحاق خسائر بالاقتصاد وإحداث عدم استقرار في الأسواق.

وتعهدًا منا بمشاركة برلمانية أوسع في عملية نزع السلاح، وبخاصة فيما يتعلق بالأسلحة النووية، وذلك على شكل قيامهم بضغط أكبر على الحكومات، والتطبيق المفصل على الميزانيات العسكرية، وبرامج الشراء المخصصة لتطوير الأسلحة النووية.

منتبهين إلى أن حقيقة سياسات الدفاع القومي يجب أن لا تتضمن أية حلول وسط فيما يتعلق بالمبدأ الأساسي للأمن غير المنقوص للجميع.

وهكذا، إعادة التذكير بأن أي انتشار احادي الجانب، أو بناء موجودات صواريخ بالستية تؤثر على قدرة الردع لدى الدول النووية، يمكنها أن تعيق عملية نزع السلاح النووي.

١. *دعوة* الدول النووية لإجراء اقتطاعات أعمق وأسرع ولا رجعة عنها على جميع أنواع الأسلحة النووية؛
٢. حث جميع الدول على مضاعفة جهودها لمنع انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل ومكافحتها بما يتفق والقانون الدولي؛
٣. *التأكيد* على الدور الحيوي للمعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية كجزء من اطار عمل لتحقيق عدم الانتشار و نزع السلاح، و التعبير عن الاستياء أنه بعد ثلاثة عشر عامًا من فتح المعاهدة للتوقيع، فإنها لم تدخل حتى الآن حيز التنفيذ؛
٤. *التأكيد* على الأهمية الحيوية والعاجلة للتوقيع والمصادقة دون تأخير ودون شروط لتحقيق دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ في أسرع وقت ممكن؛
٥. *الإعراب* عن الترحيب بالتوقيعات / المصادقات على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام ٢٠٠٨، من جانب باربادوس وبوروندي وكولومبيا ولبنان وملاوي وماليزيا وموزامبيق وتيمور- الشرقية؛
٦. *دعوة* جميع برلمانات الدول التي لم توقع او تصادق بعد على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب النووية، لممارسة الضغط على حكوماتهم للقيام بذلك؛
٧. *يحث*، وبخاصة، برلمانات جميع الدول المتبقية المدرجة في قائمة الملحق ٢ لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والمطلوب مصادقتها لإدخال المعاهدة حيز التنفيذ وحث حكوماتها على التوقيع والمصادقة فورًا على المعاهدة؛
٨. *يدعو* جميع الدول المسلحة نوويًا لتستمر في مراقبة وقفها لتجارب الأسلحة النووية، ودعوة جميع الدول التي لم تقم بذلك حتى الأن، القيام، بشكل طوعي، بإزالة مواقع التجارب النووية التابعة لها، وكذلك دعوة كل الدول للحفاظ على الدعم لنظام التحقق لدى منظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية لحين دخول المعاهدة حيز التنفيذ؛
٩. *يحث* على البدء فورًا بمفاوضات للتوصل إلى معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف قابلة للتحقق، تحظر انتاج المواد الانشطارية المستخدمة في انتاج الأسلحة النووية والأجهزة النووية المتفجرة الأخرى؛
١٠. *تدعو* الدول إلى البدء بمفاوضات لإبرام معاهدة حول حظر صواريخ أرض، تحمل رؤوسًا نووية، قصيرة ومتوسطة المدى؛
١١. *يوصي* الدول التي لديها قدرة صواريخ بالستية والتي لم تنضم حتى الأن إلى مدونة الأخلاق الهولندية، أن تقوم بذلك وبسرعة، لكي تتمكن من تفعيل هذه الوثيقة ضد انتشار الصواريخ البالستية؛

١٢. *تدعو* جميع الدول المسلحة نوويًا لتبني إجراءات بناء الثقة، بما في ذلك التخلي عن الأسلحة النووية في مبادئ الأمن القومي وإزالة وضع الجاهزية العالية عن جميع الأسلحة النووية؛

١٣. *تعيد* تأكيد اهمية تحقيق انضمام عالمي لمعاهدة عدم الانتشار وكذلك الدول التي ليست اطرافًا في معاهدة عدم الانتشار النووي للانضمام اليها فورًا، ودون شروط، مثل الدول غير النووية، وكل الدول الاطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي محققين بذلك التزاماتهم بموجب الاتفاقية؛

١٤. *يأمل* بأن يُطلب من الدول ذات العلاقة أن توقع وتلتزم باتفاقيات الحماية والبروتوكولات الإضافية، وبخاصة، تلك التي أُبرمت في إطار الوكالة الدولية للطاقة الذرية، كمتطلب مسبق للاستفادة من التعاون الدولي في مجال الطاقة النووية للأغراض المدنية؛

١٥. *تدعو* للأغراض المدنية جميع الدول لدعم المبادرات التي هدفت إلى عولمة الالتزامات المدرجة في المعاهدة الموقعة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي السابق حول القضاء على الصواريخ قصيرة ومتوسط المدى (معاهدة IFN) وتعزيز النُهُج التعاونية لموضوع الدفاع الصاروخي يبدأ بتقييم للتهديدات المحتملة؛

١٦. *تدعو* البرلمانات الوطنية، التأكد من امتثال الدول لجميع التزامات نزع السلاح وعدم الانتشار؛

١٧. *يحث* البرلمانات على تقديم دعم قوي وفعّال لجميع القرارات والتوصيات حول السلم ونزع السلاح والأمن، والتيً تم اقّرارها سابقًا في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي و جمعياتها العمومية؛

١٨. *تشجع* البرلمانات على المراقبة عن كثب لتنفيذ جميع معاهدات الحد من التسلح وعدم الانتشار ونزع السلاح، وقرارات الأمم المتحدة، لإتاحة مشاركة العامة في قضايا السلاح ورفع التقارير إلى الاتحاد البرلماني الدولي النووي حول التقدم الذي تم احرازه؛

١٩. *يحث* اعضاء الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو الأطراف في اتفاقية الحماية على منح دعم قوي وثابت للوكالة لكي تتمكن من الوفاء بالتزاماتها، وبالتالي تتمكن من التعاون بنية صادقة مع الوكالة من خلال تزويدها بالمعلومات المطلوبة؛

٢٠. *تدعو* الدول المطلوب مصادقتها لدخول اتفاقيات الحماية العامة حيز التنفيذ، أن تأخذ الخطوات الضرورية لتحقيق ذلك الهدف وبالسرعة الممكنة؛

٢١. *يدعو* أيضًا الدول الاطراف في اتفاقية ضمانات التي لم توقع بعد و/ أو تصادق على بروتوكول إضافي القيام بذلك بالسرعة الممكنة؛

٢٢. *يوصي* الأمم المتحدة، وبخاصة، مكتب شؤون نزع السلاح والهيئة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بتعزيز التعاون مع الاتحاد البرلماني الدولي؛

٢٣. *يدعو* الأمين العام للاتحاد البرلماني الدولي إلى الاتصال سنويًا، مع برلمانات الدول التي لم توقع و/ أو لم تصادق على المعاهدات الدولية المذكورة في القرار الحالي وتشجيعهم على القيام بذلك؛

٢٤. *يحث* البرلمانات على توجيه الحكومات للتعبير عن دعمها لمقترح النقاط الخمس للأمين العام للأمم المتحدة التي تضمنها خطابه "الامم المتحدة والأمن في عالمٍ خالٍ من السلاح النووي"؛

٢٥. *يشجع* البرلمانات على دعم المصادقة الكاملة على المناطق الخالية من السلاح النووي القائمة وتنفيذها، والبحث في امكانية إنشاء مناطق اخرى خالية من السلاح النووي الموافق عليها بحرية من قِبل الدول في مناطق محددة؛

٢٦. *يدعو* لاتخاذ الخطوات اللازمة، دون استثناء، لإعلان منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووي، تمشيًا مع القرار الذي تم تبنيه في عام ١٩٩٥، في مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي؛

٢٧ *تشجيع* جميع البرلمانات على تبني القضية والالتزام بها القرار على اعلى مستوى سياسي. وتعزيز الالتزام بمعاهدة عدم الانتشار حيثما كان ذلك ممكنًا، من خلال التوعية والندوات والوسائل الاخرى بنهج ثنائي ومتعاضد.

* عبّرت الوفود التالية عند تحفظها على أجزاء من القرار:

- الصين: الفقرات التشغيلية ١٥،١١،١٠؛
- الهند: الفقرات الاستهلالية ١٢،١٠،٧،٥،٤؛ الفقرات التشغيلية ١٣،٨،٧،٦،٤،٣؛
- إيران: الفقرات الاستهلالية ١٨؛ الفقرات التشغيلية ٢٦،٢١،١٠،٦؛
- باكستان: الفقرات الاستهلالية ١٣،٧؛ الفقرات التشغيلية ٢٣،١٨،١٧،١٦،١٤،١.

ملحق III:

اقتراح الأمين العام للأمم المتحدة المكون من خمس نقاط حول نزع السلاح النووي

[من خطاب لمؤسسة الشرق والغرب، بعنوان "الأمم المتحدة والأمن في عالمٍ خالٍ من السلاح النووي" ٢٤ تشرين أول/أكتوبر ٢٠٠٨]

أولاً، أحث الأطراف الموقعة على معاهدة منع الانتشار، وبخاصة الدول المسلحة نووياً، على الوفاء بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وذلك بإجراء المفاوضات اللازمة لاتخاذ التدابير الفعّالة القادرة على نزع الأسلحة النووية. ومن الممكن أن تتفق هذه الدول على إطار عمل يشتمل على آليات تنفيذ مشتركة، أو ربما تفكر في التفاوض من أجل إقرار معاهدة جديدة خاصة بالأسلحة النووية، مدعومة بنظام تفتيش قوي، كما اقتُرِح منذ مدة طويلة في الأمم المتحدة. ولقد قمت بتوزيع مسوَّدة لمثل هذه المعاهدة على كافة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، وهو ما يشكل نقطة انطلاق معقولة.

يتعين على القوى النووية أن تشارك بفعالية مع الدول الأخرى في معالجة هذه القضية في إطار مؤتمر نزع السلاح في جنيف، والذي يشكل المنتدى العالمي التعددي الوحيد لمناقشة نزع الأسلحة النووية. ولسوف يرحب العالم أيضاً باستئناف المفاوضات الثنائية بين الولايات المتحدة وروسيا فيما يتصل بتقليص ترسانتيهما من الأسلحة النووية على نحو حقيقي ملموس ويمكن إثباته.

يتعين على الحكومات أيضاً أن تستثمر المزيد في الأبحاث وسبل تنمية أساليب التحقق والتفتيش. وكان اقتراح المملكة المتحدة باستضافة مؤتمر تنظمه الدول المسلحة نوويا للاتفاق على كل ما يتصل بسبل التحقق والتفتيش بمثابة خطوة ثابتة في الاتجاه الصحيح.

ثانياً، يتعين على الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة أن تبدأ في إدارة المناقشات الخاصة بالقضايا الأمنية المرتبطة بعملية نزع الأسلحة النووية. كما يتعين على الدول غير الموقعة على معاهدة منع الانتشار أن تجمد قدراتها الخاصة بتصنيع الأسلحة النووية وأن تتعهد بالتزامات خاصة من جانبها فيما يتصل بنزع الأسلحة.

ثالثاً، لابد من تجميد الاختبارات النووية وعمليات إنتاج المواد الانشطارية. ونحن في حاجة إلى بذل جهود جديدة لفرض المعاهدة الشاملة لحظر الاختبارات النووية، ولدفع

مؤتمر نزع الأسلحة إلى البدء في المفاوضات الخاصة بمعاهدة المواد الانشطارية على الفور، ومن دون شروط مسبقة.

إني أعلن تأييدي لإنشاء منطقة تجميد الأنشطة الخاصة بتصنيع الأسلحة النووية في وسط آسيا وأفريقيا، وأدعم بكل قوة الجهود الرامية إلى إنشاء مثل هذه المنطقة في الشرق الأوسط، وأحث البلدان كافة الموقعة على معاهدة منع الانتشار على إتمام اتفاقياتها الثنائية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتبني سبل الوقاية المعززة بموجب البروتوكول الإضافي.

رابعاً، كثيراً ما توزع الدول المسلحة نووياً تفاصيل الجهود التي تقوم بها لملاحقة هذه الأهداف. بيد أن هذه التفاصيل نادراً ما تصل إلى عامة الناس. وأنا أدعو الدول المسلحة نووياً إلى إرسال مثل هذه المواد والمعلومات إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة وتشجيع نشرها على نطاق واسع .إن الافتقار إلى أي تقدير جدير بالثقة للعدد الإجمالي للأسلحة النووية التي يحتوي عليها العالم ليشهد على حاجتنا الشديدة إلى قدر أعظم من الشفافية.

خامسًا وأخيراً، يتطلب الأمر اتخاذ عدد من التدابير التكميلية التي تتضمن إزالة كافة الأشكال الأخرى من أسلحة الدمار الشامل؛ وبذل جهود جديدة لمكافحة الجماعات الإرهابية التي تستخدم أو قد تستخدم أسلحة الدمار الشامل؛ والحد من إنتاج وتجارة الأسلحة التقليدية؛ وحظر إنتاج أي أسلحة جديدة، بما في ذلك الصواريخ وأسلحة الفضاء.

إذا كانت جهود نزع الأسلحة صادقة ومحققة فإن القدرة على القضاء على التهديد النووي سوف تتنامى إلى حد كبير. ومع نجاحنا التدريجي في تطهير العالم من أشد الأسلحة فتكاً فإن هذا من شأنه أن يجعل من تنفيذ الهجمات الإرهابية باستخدام أسلحة الدمار الشامل أمراً أكثر صعوبة.

إن هذه المقترحات تمهد الطريق أمام بداية جديدة، ليس فقط فيما يتصل بنزع الأسلحة، بل وأيضاً في تعزيز ومؤازرة السلام والأمن الدوليين.

ملحق IV:
رسالة بان كي – مون، الأمين العام للأمم المتحدة لجميع رؤساء البرلمانات

الأمم المتحدة

الأمم المتحدة

الأمين العام

٢٤ شباط/فبراير ٢٠١٠

سيداتي سادتي

نقف عند نقطة تحول للوصول إلى أمن دولي من خلال تحقيق عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

كان الزخم لعدة سنوات خلت، يبني لهذا الهدف بسبب الجهود المبذولة في معظمها من جانب المجتمعات المدنية والبرلمانية. لقد حاولت لإحياء اجندة السلام ونزع السلاح. ففي شهر تشرين أول/اكتوبر،٢٠٠٨ ، قدمت مقترح النقاط الخمس لنزع السلاح، قوبلت مبادرتي بالتشجيع الكبير والدعم. لقد رحبت وبشكل خاص، بالنداء الذي وجهه الاتحاد البرلماني الدولي في نيسان/إبريل من عام ٢٠٠٩ إلى البرلمانيين لتوجيه حكوماتهم لدعم هذا المقترح. أنني احيي شبكة برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح لجهودها المتعلقة بذلك وعملها نحو بناء الدعم لاتفاقية الأسلحة النووية.

منذ عام ٢٠٠٨، شاهدنا تحقيق تقدم، فروسيا الاتحادية والولايات المتحدة أجرتا مفاوضات حول تحقيق خفض اكبر في ترساناتها النووية الاستراتيجية، كما عقد مجلس الأمن الدولي قمة تاريخية حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. وقد دخلت معاهدات تأسيس مناطق خالية من السلاح النووي في افريقيا وآسيا الوسطى حيز التنفيذ وانبثقت الدعوات لنزع السلاح من جهات عدة كما تم اقتراح خطط تفصيلية تحمل افكارًا عملية لتحقيق الهدف الوصول إلى عالم خالٍ من السلاح النووي.

وفي سبيل المحافظة على هذا الزخم قبل موعد انعقاد مؤتمر المراجعة لمعاهدة عدم الانتشار النووي فقد اقترحت خطة عمل حول نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. لقد بنيت خطتي على مبادئ أساسية لنزع السلاح وعدم الانتشار النووي، وهما أمران متعاضدان لا يمكن فصلهما عن بعضهما البعض. ووعدت في خطة عملي هذه بأنني سأبحث عن طرق من أجل مشاركة أكبر من جانب المجتمع المدني والبرلمانيين.

يلعب البرلمانيون والبرلمانات دورًا رئيسيًا في نجاح جهود نزع السلاح وعدم الانتشار. حيث تدعم البرلمانات تطبيق المعاهدات والاتفاقيات العالمية التي تساهم في تعزيز سيادة القانون والتمسك بالالتزامات، فالبرلمانيون يتبنون التشريعات التي تزيد من الشفافية والمساءلة، وبهذا تعمل على تعزيز الثقة وتسهل من عملية التحقق وإيجاد الظروف التي تفضي إلى مزيد من المساعي لتحقيق نزع السلاح.

وفي الأوقات التي يواجه فيها المجتمع الدولي تحديات عالمية غير مسبوقة، يمكن للبرلمانيين الاضطلاع بدور قيادي لضمان أمنٍ عالميٍ مستدام.

وفي الوقت ذاته خفض انحراف مسار المصادر النفيسة عن تلبية الاحتياجات الإنسانية. وفيما يقوم البرلمانيون بوضع الأولويات المالية السنوية لبلدانهم، فإن باستطاعتهم تحديد حجم الإنفاق على الاستثمار، وذلك في إطار سعيهم لتحقيق السلام والأمن التعاوني وللوصول إلى هذه الغاية، يمكن للبرلمانيين تأسيس بنى تحتية مؤسسية لدعم تطوير التدابير العملية الضرورية.

لهذا أود أن أنتهز هذه الفرصة لتشجيع البرلمانيين كافة على ضم جهودهم لتحقيق عالمٍ خالٍ من السلاح النووي، وأدعو البرلمانيين لزيادة دعمهم للسلام ونزع السلاح، وإدخال معاهدات نزع السلاح و عدم الانتشار حيز التنفيذ، والبدء بالعمل منذ الأن على اجندة تشريعية، تعتبر ضرورية لتحقيق اهداف نزع السلاح والمحافظة عليها.

إنني أتطلع قُدُمًا إلى فرص العمل معكم لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار النووي على المستوى العالمي.

المخلص

بان كي- مون

ملحق V:

الرأي الاستشاري للمحكمة الجنائية الدولية حول شرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو استخدامها (تموز/يوليو ١٩٩٦)

سلّمت المحكمة الجنائية الدولية رأيها الاستشاري المقدم لها، من الجمعية العامة للأمم المتحدة، حول السؤال المتعلق بشرعية التهديد باستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها . تُقرأ الفقرة الأخيرة في الرأي الاستشاري على النحو التالي:

"لهذه الأسباب،

فإن المحكمة

بواقع ثلاثة عشرة صوتًا لصالح القرار مقابل واحد ضد القرار،

(١) تقرر الامتثال لطلب الرأي الاستشاري:

IN FAVOUR (لصالح القرار): President Bedjaoui; Vice-President Schwebel; Judges Guillaume, Shahabuddeen, Weeramantry, Ranjeva, Herczegh, Shi, Fleischhauer, Koroma, Vereshchetin, Ferrari Bravo, Higgins;

AGAINST (ضد القرار): Judge Oda.

(2) ترد على السؤال المقدم من الجمعية العامة على النحو التالي:

أ. بالإجماع،

لا يوجد في أي قانون عرفي أو قانون تقليدي دولي، أي إذن محدد لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها؛

ب. أحد عشر صوتًا لصالح القرار مقابل ثلاث أصوات ضد،

لا يوجد أي حظر شامل وعالمي لاستخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها:

IN FAVOUR(لصالح القرار):President Bedjaoui; Vice-President Schwebel; Judges Oda, Guillaume, Ranjeva, Herczegh, Shi, Fleischhauer, Vereshchetin, Ferrari Bravo, Higgins;

AGAINST(ضد القرار): Judges Shahabuddeen, Weeramantry, Koroma.

ج. بالإجماع،

يعتبر محظورًا استخدام الأسلحة النووية بالقوة أو التهديد باستخدامها، مخالفًا أحكام البند ٢ من الفقرة ٤ في ميثاق الأمم المتحدة والذي يفشل في تلبية متطلبات المادة ٥١ فيه؛

د. بالإجماع،

يجب أن يكون التهديد بالأسلحة النووية أو استخدامها في الصراعات المسلحة، متوافقًا مع أحكام القانون الإنساني الدولي، والالتزامات المحددة بموجب المعاهدات والاجراءات الأخرى، التي تتعامل بصراحة مع الأسلحة النووية؛

ه. سبعة أصوات لصالح القرار مقابل سبعة أصوات ضده، وصوت الرئيس المرجح،

IN FAVOUR(لصالح القرار): President Bedjaoui; Judges Ranjeva, Herczegh, Shi, Fleischhauer, Vereshchetin, Ferrari Bravo;

AGAINST(ضد القرار): Vice-President Schwebel; Judges Oda, Guillaume, Shahabuddeen, Weeramantry, Koroma, Higgin .

و. بالإجماع

يترتب على ما ورد أعلاه، بأن التهديد باستعمال الأسلحة النووية، سيكون بشكل عام، مخالفًا لأحكام القانون الدولي المطبق في الصراعات المسلحة، وبخاصة، القانون الإنساني الدولي.

مع ذلك، وبنظرة إلى الوضع الحالي للقانون الدولي، والعناصر الواقعة تحت تصرفه، فإن المكمة لا تستطيع أن تقرر قطعًا، فيما إذا كان استخدام الأسلحة النووية أو التهديد باستخدامها سيكون محظورًا أم غير محظور في الظروف القصوى للدفاع عن النفس، حيث يكون مصير بقاء الدولة معرضًا للخطر؛

ز. بالإجماع،

هنالك التزام لا بد من مواصلته وبحسن نيّة، لعقد مفاوضات تقود إلى نزع السلاح في كافة جوانبه، تحت سيطرة دولية صارمة وفعّالة".

تشكلت المحكمة من التالية أسماؤهم: President Bedjaoui, Vice-President Schwebel; Judges Oda, Guillaume, Shahabuddeen, Weeramantry, Ranjeva, Herczegh, Shi, Fleischhauer, Koroma, Vereshchetin, Ferrari Bravo, Higgins; Registrar Valencia-Ospina.

ألحق التالية أسماؤهم تصريحاتهم على القرار: President Bedjaoui, Judges Herczegh, Shi, Vereshchetin and Ferrari Bravo;

كما قدّم التالية أسماءهم آراءً منفصلة:

Judges Guillaume, Ranjeva and Fleischhauer;

وذيل التالية أسماؤهم على معارضة الرأي:

Vice-President Schwebel, Judges Oda Shahabuddeen, Weeramantry, Koroma and Higgins.

ذيل التالية أسماؤهم على معارضة الرأي: Weeramantry, Koroma and Higgin

ملحق VI:
قرار مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر: العمل معًا للقضاء على الأسلحة النووية

تم اعتماد القرار عام ٢٠١١ من قبل مجلس مندوبي الحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر
(جنيف، بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني /نوفمبر ٢٠١١)

إن مجلس المندوبين،

إذ يعرب عن قلقه العميق إزاء القدرة التدميرية للأسلحة النووية، وتسبُبها بمعاناة إنسانية يعجز المرء عن وصفها، وصعوبة التحكم في آثارها في المكان والزمان، والتهديد الذي تشكله على البيئة وعلى الأجيال القادمة، ومخاطر التصعيد الذي تحدثه،

ويعرب أيضاً عن قلقه إزاء الاستمرار في الاحتفاظ بعشرات الآلاف من الرؤوس النووية، وانتشار هذه الأسلحة ووجود خطر دائم بإمكانية استعمالها من جديد،
وإذ تقلقه التداعيات الخطيرة التي ستنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية على أنشطة المساعدة الإنسانية وعلى إنتاج المواد الغذائية في مناطق واسعة من العالم،
وإذ يؤمن بأن وجود الأسلحة النووية يطرح أسئلة أآثر عمقاً حول مدى المعاناة التي يرغب البشر في إحداثها أو السماح بها في أوقات الحرب،
وإذ يرحب بتجدد الجهود الدولية الرامية إلى نزع السلاح النووي، ولاسيما الالتزامات التي قطعتها الدول خلال قمة مجلس الأمن للأمم المتحدة بشأن عدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها، عام ٢٠٠٩ ، ومؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة، عام ٢٠١٠ ، ومعاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها المعقودة بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي.

ويرحب أيضاً بالالتزامات التي قطعتها الدول على أعلى المستويات في المحافل الآنفة الذكر بتوفير الظروف الملائمة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وذلك من خلال إجراءات ملموسة في مجالي عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي،

وإذ يذكر بالرأي الاستشاري الذي أصدرته محكمة العدل الدولية عام ١٩٩٦ والذي أكد أن مبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده تطبّق على الأسلحة النووية، وخلص إلى أن التهديد بهذه الأسلحة أو استخدامها سيكونان في العموم مخالفين لمبادئ القانون الدولي الإنساني وقواعده،

وإذ يستند إلى شهادات الناجين من القنبلة الذرية، وتجربة الصليب الأحمر الياباني واللجنة الدولية للصليب الأحمر في مساعدة ضحايا انفجاري القنبلة الذرية في هيروشيما وناغازاكي، والمعارف المكتسبة من المعالجة المستمرة للناجين من قبل مستشفيات الصليب الأحمر الياباني الخاصة بالناجين من القنبلة الذرية،

وإذ يضع في الاعتبار القرارات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل عموماً وإزالة الأسلحة النووية بصورة خاصة التي اعتمدتها المؤتمرات الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر في الأعوام ١٩٤٨ و ١٩٥٢و ١٩٥٧ و ١٩٦٥ و ١٩٧٧ و ١٩٨١ ؛ ومجلس المندوبين عام ٢٠٠٩ ؛ وكلمة رئيس اللجنة الدولية عام ٢٠١٠ بشأن الأسلحة النووية أمام أعضاء السلك الدبلوماسي في جنيف، في نيسان/إبريل ٢٠١٠ ، وكلمة رئيس الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر أمام الفائزين بجائزة نوبل في هيروشيما، في تشرين ثاني/نوفمبر ٢٠١٠

وانطلاقاً من إيمانه بأن للحركة الدولية للصليب الأحمر والهلال الأحمر دوراً تاريخياً وهاماً تؤديه في إطار الجهود الرامية إلى تهيئة الظروف الملائمة لعالم خالٍ من الأسلحة النووية،

١ -يشدد على المعاناة البشرية التي لا حصر لها والتي يمكن توقع أن تنجم عن أي استخدام للأسلحة النووية، والافتقار إلى القدرات اللازمة لمواجهة آثار هذه الأسلحة بالصورة الملائمة، والضرورة الحتمية لمنع استخدام هذه الأسلحة؛

٢ -يرى من الصعب التصور آيف يمكن لأي شكل من أشكال استخدام الأسلحة النووية أن يتوافق وقواعد القانون الدولي الإنساني ولاسيما قواعد التمييز، والاحتياط، والتناسب؛

٣ يناشد جميع الدول،

-ضمان عدم استخدام الأسلحة النووية مرة أخرى على الإطلاق، بغض النظر عن رأيها في مشروعية هذه الأسلحة،

-مواصلة المفاوضات بحسن نية، والسعي بعزم وبدون إبطاء إلى إنهاء تلك المفاوضات

الرامية إلى حظر استخدام الأسلحة النووية والقضاء عليها بشكل تام من خلال اعتماد صك دولي ملزم قانوناً، بناء على الالتزامات والواجبات الدولية القائمة؛

٤ -يدعو جميع مكونات الحركة التي تستخدم إطار الدبلوماسية الإنسانية إلى ما يلي: - السعي قدر الإمكان إلى تنفيذ أنشطة ترمي إلى توعية الجمهور، والعلماء الاختصاصيين، وأخصائيي الصحة، وصانعي القرار، بالعواقب الإنسانية الكارثية لأي استخدام للأسلحة النووية وقضايا القانون الدولي الإنساني التي يثيرها هذا الاستخدام، وبضرورة اتخاذ إجراءات عملية تؤدي إلى حظر استخدام هذه الأسلحة وإزالتها، -السعي قدر الإمكان إلى إقامة حوار مستمر مع الحكومات وغيرها من الجهات الفاعلة المعنية حول القضايا الإنسانية وقضايا القانون الدولي الإنساني المرتبطة بالأسلحة النووية، ونشر موقف الحركة المحدد في هذا القرار.

الجهات المشتركة في رعاية القرار:

الداعمون للقرار	
اللجنة الدولية للصليب الأحمر	الهلال الأحمر الماليزي
الصليب الأحمر الأسترالي	الصليب الأحمر في ميكرونيزيا
الصليب الأحمر النمساوي	الصليب الأحمر الموزامبيقي
الهلال الأحمر الأذربيجاني	الصليب الأحمر الهولندي
الصليب الأحمر البلجيكي	الصليب الأحمر النيوزيلندي
الصليب الأحمر البلغاري	الصليب الأحمر النرويجي
الصليب الأحمر الكندي	الصليب الأحمر في بالاو
الصليب الأحمر في جزر كوك	الصليب الأحمر في بابوا غينيا الجديدة
الصليب الأحمر التشيكي	الصليب الأحمر الفلبيني
الصليب الأحمر الدانمركي	الصليب الأحمر في ساموا
الصليب الأحمر في فيجي	الصليب الأحمر السويدي
الهلال الأحمر الإيراني	الصليب الأحمر السويسري
الصليب الأحمر الياباني	الصليب الأحمر في تونغا
الهلال الأحمر الأردني	الصليب الأحمر في ترينيداد وتوباغو
الصليب الأحمر اللبناني	الصليب الأحمر في كيريباتي
	الصليب الأحمر في فانواتو

ملحقVII:

الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية

[*ملخص*]

التزامات عامة

تحظر الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية تطوير، وتجربة، وإنتاج، وتخزين، ونقل، واستخدام الأسلحة النووية والتهديد باستخدامها. وسوف يُطلب من الدول التي تمتلك السلاح النووي تدمير ترساناتها على امتداد سلسلة من المراحل التي تستمر لمدة خمسة عشر عامًا، كما تحظر المعاهدة المواد الانشطارية المستخدمة في صناعة الأسلحة، وتطلب تدمير وسائل التوصيل أو تحويلها إلى وسائل توصيل غير نووية.

الوكالة

سيتم تأسيس وكالة لتنفيذ الاتفاقية، تكون مسؤولة عن التحقق، وضمان الالتزام، واتخاذ القرارات. وستتألف الوكالة من مؤتمر للدول الأطراف، ومجلس تنفيذي، وسكرتاريا تقنية.

التحقق

سيتضمن التحقق تصريحات وتقارير من الدول، وطلعات تفتيش روتينية، وطلعات تفتيشية مستمرة، وأجهزة استشعار ثابتة في الموقع، وتصوير فوتوغرافي فضائي، وشتلات نويدات مشعة، وأجهزة أخرى للاستشعار عن بعد، وتبادل المعلومات مع المنظمات الأخرى، وتقارير من المواطنين (تحقق مجتمعي).

سيتوفر للمواطنين ايضًا، حماية للمبلغين عن المخالفات الذين يقومون بتقديم تقارير حول أي انتهاكات للاتفاقية.

ستؤسس الوكالة نظام رصد دولي لجمع المعلومات، وستكون معظم تلك المعلومات متاحة من خلال مكتب تسجيل. أما المعلومات التي تشكل خطرًا على الأسرار التجارية أو الأمن القومي فستبقى سرية.

حل الخلافات

تتضمن الاتفاقية أحكامًا للاستشارات، والتعاون، والاستقصاء لتوضيح الأسئلة المتعلقة بالترجمة الشفوية وتقديم الأجوبة فيما يتعلق بالالتزام والقضايا الأخرى.

يمكن أن يُحول الخلاف القانوني إلى المحكمة الجنائية الدولية بموافقة الدول الأطراف. كما يمكن للوكالة أن تطلب فتوى من المحكمة الجنائية الدولية حول نزاع القانوني.

الالتزام و التطبيق

تقدم الاتفاقية حوافز للالتزام وردود متدرجه لعدم الالتزام بدءًا بالاستشارات، والتوضيح والمفاوضات، وإن لزم الأمر فرض عقوبات أو تقديم طعن بشأنها للجمعية العامة للأمم المتحدة ومجلس الأمن الدولي.

المسؤولية الفردية

ستُطبق الالتزامات على الأفراد كما ستطبق على الدول. وبموجب الاتفاقية، ستكون هنالك إجراءات للاعتقال والمحاكمة العادلة للأفراد المتهمين بارتكاب جرائم.

مراحل القضاء على الأسلحة النووية

تحدد الاتفاقية سلسلة من خمس مراحل للقضاء على الأسلحة النووية، تشمل إجراء تخفيضات تدريجية على مخزونات الأسلحة النووية، وإلغاء حالة التأهب عليها، وإزالة الأسلحة التي تم نشرها، وإزالة الرؤوس الحربية النووية من وسائل توصيلها، وإتلاف الرؤوس الحربية، وإزالة وتشويه الحفر، ووضع المواد الانشطارية تحت الرقابة الدولية. وفي المراحل الأولية سوف يُطلب من الولايات المتحدة وروسيا إجراء تخفيضات إلى أقصى حدٍ ممكن في ترساناتها النووية.

التمويل

تُلزم الاتفاقية الدول النووية بتغطية تكاليف القضاء على ترساناتها النووية، إلاّ أنّه سيتم تأسيس صندوق دولي لمساعدة الدول التي تعاني من صعوبات مالية على تلبية هذه الالتزامات.

المواد النووية والطاقة النووية

تحظر الاتفاقية إنتاج أي مواد قابلة للانشطار أو أي مواد منصهرة يمكن استخدامها لصنع قنبلة نووية، بما في ذلك البلوتونيوم واليورانيوم عالي التخصيب. يسمح باستخدام اليورانيوم منخفض التخصيب لتوليد الطاقة النووية. كما أن الاتفاقية تتضمن بروتوكولًا إضافيًا يحتوي على برنامج للمساعدة في مجال الطاقة للدول الأطراف التي تختار أن لا تطور الطاقة النووية أو أن تخرج من برامج الطاقة النووية القائمة.

الوثيقة الكاملة متاحة في عدة لغات (العربية والصينية والانجليزية والفرنسية والاسبانية والروسية) على الرابط:

www.un.org/Docs/journal/asp/ws.asp?m=A/62/650

ملحقVIII:

عبارات وتقارير مسؤولين عالي المستوى
دعم عالمٍ خالٍ من السلاح النووي

العبارات

Australia: Malcolm Fraser, Gustav Nossal, Barry Jones, Peter Gration, John Sanderson, Tilman Ruff. Imagine there's no bomb, National Times, 8 April 2009.

Belgium: Willy Claes, Guy Verhofstadt, Jean-Luc Dehaene, Louis Michel. Toward a Nuclear Weapons Free World, De Standaard, 19 February 2010.

Canada: Jean Chrétien, Joe Clark, Ed Broadbent, Lloyd Axworthy. Toward a World Without Nuclear Weapons, The Globe and Mail, 25 March 2010.

France: Alain Juppe, Michel Rocard, Alain Richard, Bernard Norlain. Global Nuclear Disarmament, the Only Means to Prevent Anarchic Proliferation, Le Monde, 14 October 2009.

Germany: Helmut Schmidt, Richard von Weizsäcker, Egon Bahr, Hans-Dietrich Genscher. Toward a Nuclear-Free World: a German view, International Herald Tribune, 9 January 2009.

Italy: Massimo D'Alema, Gianfranco Fini, Giorgio La Malfa, Arturo Parisi, Francesco Calogero. For a World Free of Nuclear Weapons, Corriere della Sera, 24 July 2008.

Netherlands: Ruud Lubbers, Max van der Stoel, Hans van Mierlo, Frits Korthals. Toward a Nuclear Weapon Free World, NRC Handelsblad, 23 November 2009.

Norway: Odvar Nordli, Gro Harlem Brundtland, Kåre Willoch, Kjell Magne Bondevik, Thorvald Stoltenberg. A Nuclear Weapon-Free World, Aftenposten, 4 June 2009.

Poland: Aleksander Kwaśniewski, Tadeusz Mazowiecki, Lech Wałęsa. The Unthinkable Becomes Thinkable: Towards Elimination of Nuclear Weapons, Gazeta Wyborcza, 6 April 2009.

Republic of Korea: Lee Hong-Ko, Han Sung Joo, Park Kwan-Yong, Paik Sun-Yop. A roadmap for a nuclear free world, Korea JoongAng Daily, 22 June 2010.

Russian Federation: Yevgeny Primakov, Igor Ivanov. Moving from Nuclear Deterrence to Mutual Security, Izvestia Daily, 14 October 2010.

Sweden: Ingvar Carlsson, Hans Blix, Karin Soder, Rolf Ekeus. Swedish Declaration on the Elimination of Nuclear Weapons, Dagens Nyheter, 11 April 2010.

United Kingdom: Douglas Hurd, Malcolm Rifkind, David Owen, George Robertson. Start worrying and learn to ditch the bomb: It won't be easy, but a world free of nuclear weapons is possible, The Times, 30 June 2008.

United Kingdom: Field Marshall Lord Bramall, General Lord Ramsbotham, General Sir Hugh Beach. UK does not need a nuclear deterrent, The Times, 16 January 2009. United States: George Shultz, William Perry, Henry Kissinger, Sam Nunn. A World Free of Nuclear Weapons, Wall Street Journal, 4 January 2007.

Reports:

Report of the Canberra Commission on the Elimination of Nuclear Weapons. August 1996.

Facing Nuclear Dangers: An Action Plan for the 21st Century Report of the Tokyo Forum for Nuclear Non-Proliferation and Disarmament. 25 July 1999.

Weapons of Terror: Freeing the World of Nuclear, Biological and Chemical Arms. WMD Commission Final Report, May 2006.

Eliminating Nuclear Threats: A Practical Agenda for Global Policymakers. Gareth Evans, Yoriko Kawaguchi. Report of the International Commission on Nuclear Non-Proliferation and Disarmament, 2009.

المراجع

١. انظر الملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.

٢. انظر الملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.

3. *Kuhn, Jim. Ronald Reagan in Private: A Memoir of My Years in the White House. New York: Sentinel, 2004.*

٤. *المخاطر الناجمة عن العمليات النووية في وقت السلام : تقرير حول عرض " منتدى الإزالة النووية، قدمه بروس بلبيير ، سمير كنال، الاصدار الاول تشرين اول / اكتوبر ٢٠١١ ـ مجلس مستقبل العالم، لندن.*

٥. *بيان افتتاحي لشبكة قيادة المحيط الاطلسي من أجل عدم الانتشار ونزع السلاح، كانون أول/ ديسمبر ٢٠١١ ، على الرابط :*

http://a-pln.org/wordpress/wpcontent/uploads/2011/03/APLNInaugMediaReleaseSeoul.pdf

6. *Yale summit warns of growing nuclear dangers, New Haven Register,18 Feb. 2012. For full text of the Declaration see http://www.ipu.org/splz-e/speakers10/declaration.pdf.Non-proliferation and Disarmament, Seoul, December 2011 at: http://a-pln.*

٧. *خطاب رونالد ريغان، أثناء زيارته للصين، ٣٠ نيسان/ ابريل ١٩٨٤ .*

٨. *قرار ١ في الجمعية العامة للامم المتحدة ، ٤ كانون ثاني/ يناير ١٩٤٦ .*

٩. *معاهدة حول عدم الانتشار النووي مقال ٤ ، مفتوح للتوقيع بتاريخ ١ تموز/ يوليو ١٩٨٦ .*

١٠. *قانونية التهديد بالسلاح النووي أو استخدامه، فتوى محكمة العدل الدولية (''فتوى الأسلحة النووية'')، ٨ تموز/ يوليو ١٩٩٦، تقارير ICJ (١٩٩٦) ٢٢٦ فقرة، ٢ ف، منطوق (وضع التأكيد عليه).*

١١. *قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٦٥/٧٦ : الاكثر حداثة، ١٣ كانون ثاني يناير/ ٢٠١١ .*

١٢. *خطوات عملية للجهود المنهجية والتقدمية لتنفيذ بند VI في معاهدة عدم الانتشار النووي، تم اقرارها في مؤتمر الدول الاطراف لمعاهدة عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.*

١٣. *المؤتمر الدولي لأطراف المعاهدة حول عدم الانتشار النووي للأسلحة النووية، وثيقة نهائية (فيما بعد " وثيقة نهائية")، مجلد I وثيقة الامم المتحدة NPT/CONF.2010/50,P.20 على الرابط:*

http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=NPT/CONF.2010/50%20(VOL.I).

14. *A Global Law to Ban Nuclear Weapons, MPI Briefing Paper, November2011, at: www.gsinstitute.org/mpi/pubs/A%20Global%20Law-nov11.pdf.*

15. *An Ottawa Process for Nukes, Alyn Ware, The Embassy: Canada's Foreign Policy Weekly, at: www.gsinstitute.org/gsi/docs/11_10_10_Ware.pdf.*
16. *Statement by the President of the United Nations Security Council(S/23500), 31 January 1992, at: http://www.francetnp2010.fr/IMG/pdf/Declaration_CSNU_1992.pdf.*
17. *UN Security Council debates disarmament for development under Charter Article 26, UN Press, 19 November at: http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sc9501.doc.htm.*

١٨ .مجلس الامن الدولي، قرار ١٨٨٧، ٢٤ ايلول / سبتمبر ٢٠٠٩ .

19. *Statement by the President of the United Nations Security Council(S/PRST/2012/14), 19 April 2012, at: http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N12/301/09/PDF/N1230109.pdf?OpenElement.*
20. *George P. Shultz, Henry A. Kissinger, William J. Perry, Sam Nunn, "A world free of nuclear weapons," Wall Street Journal, 4 January 2007. An overview of these statements of support for a world free of nuclear weapons is available at: http://www.abolitionforum.org/site/topicsthemes/political-statements/.*

٢١ .نظرة عامة على التصريحات الداعمة لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية ، متاحة على الرابط :
www.abolitionforum.org/site/topicsthemes/ political-statements

22. *United Nations Secretary-General Ban Ki-moon, "The United Nations and Security in a Nuclear-Weapon-Free-World," October 24, 2008,at: http://www.un.org/disarmament/WMD/Nuclear/sg5point.shtml.*

٢٣ .أنظر للملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.

٢٤ .الوثيقة النهائية، ص٢٠ .

٢٥ . الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية: اتفاقية حول حظر تطوير وتجربة ، وانتاج، وتخزين، ونقل، واستخدام والتهديد بابستخدام الاسلحة النووية، وحول القضاء عليها . UN DOC A/C.1/52/7

٢٦ . المؤتمر الدوري لأطراف المعاهدة حول عدم الانتشار النووي للأسلحة النووية ، وثيقة نهائية (فيما بعد " وثيقة نهائية ")، المجلد I ، وثيقة الامم المتحدة ، NPT/CONF.2010/50, p. 20

٢٧ .أنظر المجلس التفاعلي – يتكون من ٢٠ رؤساء حكومات سابقين – يدعم معاهدة الاسلحة النووية، شبكة الغاء ٢٠٠٠ ، حزيران / يونيو ٢٠١١ ، على الرابط :
http://www.abolition2000.org/?page_id=1753#1.181

٢٨ .أنظر قول قادة قمة امريكيا اللاتينية، وشبكة الغاء ٢٠٠٠ ، كانون اول ديسمبر ٢٠١١ " اعقدو مؤتمراً دولياً عالي المستوى لحظر الاسلحة النووية " على الرابط :
https://sites.google.com/site/abolitionupdates/december-2011/latin-american-leaders-say-convene-a-summit.

٢٩ .كما في أكتوبر ٢٠١٢ ، تاريخ نشر هذا الكتاب.

٣٠ .تتضمن هذه خطابات متقدمة للأمين العام للامم المتحدة لمؤتمر نزع السلاح والاجتماع رفيع المستوى ، الذي عقد في ٢٤ ايلول/ سبتمبر ٢٠١٠ حول تنشيط اعمال المؤتمر والمضي قدما في مفاوضات نزع السلاح متعددة الاطراف/ انظر UN DOC.A/65/496 ، ١٤ تشرين اول / اكتوبر ٢٠١٠ ، على الرابط:
www. reachingcriticalwill.org/political/cd/-Chair Summary. pdf

31. See draft UN resolution Taking forward multilateral disarmament negotiations, proposed by Austria, Mexico and Norway, A/C.1/66/L.21/Rev.1,at: www.reachingcriticalwill.org/political/1com/1com11/res/L21Rev1.pdf.

٣٢ .سمير كنال، " المخاطر الناجمة عن العمليات النووية في زمن السلم: تقرير حول العرض الذي قدمه بروس بلير" ، منتدى الغاء النووي، اصدار رقم ١، ٢٠١١ ، متاح على الرابط :
www.abolitionforum.org/site/wp-content/uploads/2011/10/NAF-First-issue.online-version.pdf.

33. Matthew Bunn, Anthony Wier, and John P. Holdren, "Controlling Nuclear Warheads and Materials: A Report Card and Action Plan," Project on Managing the Atom, Belfer Center for Science and International Affairs, JohnF. Kennedy School of Government, Harvard University, 2007.

34. Richard G. Lugar, "The Lugar Survey of Proliferation Threats and Responses," Office of Senator Lugar, Washington D.C., June 2005.

35. O. B. Toon, R. P. Turco, A. Robock, C. Bardeen, L. Oman, and G. L. Stenchikov, "Atmospheric effects and societal consequences of regionalscale nuclear conflicts and acts of individual nuclear terrorism," Atmospheric Chemistry and Physics, Issue 7, 1973-2002, doi:10.5194/acp-7-1973-2007,2007. See for a study of the linkages between climate change and nuclear security, J. Scheffran, "Climate Change, Nuclear Risks and Nuclear Disarmament: From Security Threats to Sustainable Peace," World Future Council Report, 2011.

٣٦ .المرجع نفسه ، ص ١٩ .

٣٧ .إعلان فانكوفر، " القانون حتمية لا بد منه لعالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية ، تم إقراره بتاريخ ١١ شباط/ فبراير ٢٠١١ ، على الرابط :
http://www.thesimonsfoundation. .٣٨

٣٩ .مجلس المندوبين للصليب الاحمر الدولي وحركة الهلال الاحمر ، قرار رقم ١ تم اقراره بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ .

٤٠ .إعلان روما للحائزين على جائزة نوبل للسلام، القمة السابعة (٧) للحائزين على جائزة نوبل للسلام، روما ، تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٦ .

41. Bruce G. Blair, Matthew A. Brown, "Nuclear Weapons Cost Study,"Global Zero Technical Report, June 2011, at:http://www.globalzero.org/files/scott/Global%20Zero%20Cost%20Study%2C%20June%202011.pdf.

42. Letter from the United Nations Secretary-General to all parliaments,24 February 2010, at: http://www.gsinstitute.org/pnnd/docs/UNSG_Eng.pdf.

٤٣ . رسالة الامين العام للأمم المتحدة للبرلمانات ، ٢٤ شباط / فبراير ٢٠١٠ على الرابط :
www.gsinstitute.org/pnnd/docs/UNSG_Eng.pdf

٤٤ . وثيقة نهائية ، ص. ٢٠

٤٥ . معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ، مقال VI .

٤٦ . قد يجادل البعض بأن التزامات عدم اقتناء الأسلحة النووية محصورٌ على الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فقط على معاهدة عدم الانتشار النووي، فالمعاهدة تم تطويرها لتصبح عرفاً وبالتالي تنطبق على جميع الدول غير النووية.

٤٧ . أنظر الملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.

٤٨ . الوثيقة النهائية ، ص.٢١

٤٩ . القوات النووية متوسطة المدى متاحة على الرابط :
. http://www.state.gov/www/global/arms/treaties/inf1.html

بداية ، كان حظر القوات النووية متوسطة المدى مطبقاً فقط على القوات الامريكية والروسية ، لكن بعد انهيار الاتحاد السوفييتي عام ١٩٩١ ، توسعت عضوية المعاهدة لتتضمن الدول التي خلفت بعد الانهيار، بيلاروس، كازخستان، واوكرانيا. اما تركمنستان واوزبكستان فقد تملك منشآت القوات النووية متوسطة المدى الا انها امتنعت عن حضور اجتماعات المعاهدة بموافقة الدول الاطراف الاخرين.

٥٠ . انتهت حقوق الدول الأطراف لإجراء تفتيش على الموقع بموجب المعاهدة بتاريخ ٣١ ايار/ مايو ٢٠٠١، الا ان استخدام اقمار المراقبة لجمع البيانات ظل مستمراً.
ولما كانت مدة المعاهدة غير محدودة، فقد تمكنت الدول الاطراف في المعاهدة من عقد لجان تحقق خاصة – الجزء التنفيذي في المعاهدة- في أي وقت ، والذي لا زال مستمراً لغاية اليوم .

٥١ . أنظر ملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.

٥٢ . معاهدة خفض الاسلحة الاستراتيجية I متاحة على الرابط :
http://www.state.gov/www/global/arms/starthtm/

٥٣ . اخر انهيار الاتحاد السوفيتي دخول المعاهدة حيز النفاذ ثلاث سنوات ونصف تقريباً . بدأت الولايات المتحدة ازالة قواتها النووية الاستراتيجية والقنابل الثقيلة قبل تاريخ دخول المعاهدة حيز النفاذ المتوقع (لفترة جيدة).

٥٤ . تطلب ايضاً بيلاروس، وكازخستان، واوكرانيا لإزالة جميع اسلحتهم الاستراتيجية.

٥٥ . بالتحديد دفعت الولايات المتحدة وروسيا الاتحادية للحصول على تقنيات التحقق التي تتيح لكل دولة للدخول على القواعد designated observe برامج الصواريخ النووية للدول الاخرى.

٥٦ . تنتهي صلاحية معاهدة خفض الأسلحة النووية بتاريخ ٥ كانون أول / ديسمبر ٢٠٠٩ .

٥٧ . مراجعة استراتيجية الدفاع والأمن متاحة على الرابط :

http://www.direct.gov.uk/prod_consum_dg/groups/dg_digitalassets/@dg/@en/documents/digitalasset/dg_191634.pdf?CID=PDF&PLA=furl&CRE=sdsr.

٥٨ . الاتفاقية الجديدة لخفض الأسلحة الاستراتيجية متاحة على الرابط:
http://www.state.gov/documents/organization/140035.pdf.

٥٩ . الاتفاقية الجديدة لخفض السلاح حلت محل اتفاقية خفض الاسلحة الاستراتيجية ١ ، التي انتهت صلاحيتها في كانون اول/ ديسمبر ٢٠٠٩ ، و حلت محلها معاهدة تخفيضات offensive الاستراتيجية، التي انتهت عندما دخلت الاتفاقية الجديدة لخفض الاسلحة الاستراتيجية.

٦٠ . تحليل مقالة المميز ، المزود متاح على الرابط :

http://www.state.gov/documents/organization/142041.pdf

٦١ . السؤال المتعلق بالتخفيضات الكامنة ومحددات الأسلحة النووية غير الاستراتيجية يجب اعتباره في complex لمشاكل اخرى للحد من السلاح، بما في ذلك نشر نظام دفاع الصواريخ البالستية، خطط لايجاد ونشر آليات توصيل استراتيجية مسلحة بأسلحة غير نووية [و]

62. US tactical nuclear weapons in Europe, ٢٠١١, Robert S. Norris and Hans M. Kristensen, Bulletin of Atomic Scientists, ٢December ٢٠١٠, at: http://bos.sagepub.com/content/٦٤/١/٦٧.full.pdf+html.

63. Pavel Podvig, "What to do about tactical nuclear weapons," Bulletin of Atomic Scientists, 25 February 2010, at: http://www.thebulletin.org/web-edition/columnists/pavel-podvig/what-to-do-about-tactical-nuclear-weapons.

64. "Weapons of Terror: Freeing the world of Nuclear, Biological and Chemical Arms," Commission on Weapons of Mass Destruction, ١June ٢٠٠٦, P. ٩٧, at: http://www.blixassociates.com/wp-content/uploads/٠٢/٢٠١١/Weapons of_ Terror.pdf.

٦٥ . المرجع نفسه ، ص. ٩٨ .

٦٦ . تقرير عن انتشار الاسلحة النووية في عام ٢٠٠٤"، لجنة العلوم والتكنولوجيا للجمعية البرلمانية لحلف شمال الاطلسي، تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠٠٤ ، على:

http://www.blixassociates.com/wp-content/uploads/2011/02/Weapons_of_Terror.pdf.

67. "US Non-Strategic Nuclear Weapons in Europe: A Fundamental NATO Debate," NATO Parliamentary Assembly, Science and Technology Subcommittee, ١٥November ٢٠١٠, at: http://www.nato-pa.int/default. asp?SHORTCUT=. ٢٠٨٣

٦٨ . معاهدة عدم الانتشار النووي، مقال I , II .

٦٩ . سوري سيندر، ويليبرت فان بر زايدن، " قضايا الانسحاب، ماذا تقول دول حلف شمال الاطلسي حول مستقبل الأسلحة النووية التكتيكية" باكس كريستي IKV ، هولندا، آذار/ مارس ٢٠١١ .

٧٠ . تقرير مراجعة الوضع النووي، نيسان/ ابريل ٢٠١٠ ،وزارة الدفاع الامريكية.

٧١ . معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية متاحة على الرابط :

http://www.ctbto.org/fileadmin/content/treaty/ treaty_text.pdf

٧٢ . أنظر الملحق II من هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.

73. See http: http://www.un.org/disarmament/content/news/indonesia_ctbt./

74. See "After passing test ban, RI asks US to follow," Jakarta Post, 7 December ٢٠١١, at: http://www.thejakartapost.com/news/٠٧/١٢/٢٠١١/afterpassing-test-ban-ri-asks-us-follow.html.

٧٥ . انظر " اندونيسيا تودع وثيقة المصادقة على معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية" صحيفة PRESS صحيفة لمنظمة معاهدة للحظر الشامل للتجارب النووية ، ٦ شباط/ فبراير ٢٠١٢ على:

http://www.un.org/disarmament/content/news/indonesia_ctbt

76. *See "Blix calls on United States to ratify CTBT," Global Security Newswire, 8 November 2004, at: http://www.nti.org/gsn/article/ blix-calls-on-united-states-to-ratify-ctbt./*

٧٧. *أعلنت وزير الخارجية هيلاري كلينتون في ايلول/ سبتمبر ٢٠٠٩، في مؤتمر حول تسهيل دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز التنفيذ(مقال XIV مؤتمر معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية)، بأن المعاهدة هي " جزء مكمل لجدول أعمالنا من عدم الانتشار والحد من السلاح" كما بينت بأن الادارة قد بدأت العمل لضمان مصادقة مجلس الشيوخ الامريكي على المعاهدة. وفي اذار / مارس ٢٠١١، بين توم دوينلون مستشار الامن القومي في الولايات المتحدة بان ادارة اوباما " ملتزمة بالعمل مع اعضاء كلا الحزبين في مجلس الشيوخ للمصادقة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، تماماً كما تم في الاتفاقية الجديدة لخفض الاسلحة الاستراتيجية". وأضاف بان ادارة اوباما ستؤكد على عدد من النقاط الاساسية التي تجعل منها قضية مجلس الشيوخ والشعب الامريكي:*

أولاً: تخدم المصادقة على المعاهدة الشاملة لحظر التجارب مصالح الامن القومي الامريكي حيث انها ستساعد في قيادة الاخرين للمصادقة على المعاهدة وبهذا ستعزز العوائق القانونية والسياسية للعودة الى التجارب النووية التي ستشعل بناء النووي في آسيا.

ثانياً: منذ اكثر من عقد من الزمان، عندما اخذ مجلس الشيوخ بالاعتبار ورفض معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ، نحن في موقع اقوى للتحقق من المعاهدة الفاعلة من خلال نظام الرصد العالمي الموضوع بموجب المعاهدة وقدراتنا الوطنية المتمكنة.

٧٨. *المزيد من المعلومات حول RECA على الرابط :*

.http://www.justice.gov/civil/ common/reca.html

٧٩. *نص القانون متاح (بالفرنسية) على الرابط :*

http://www.assemblee-nationale.fr/13/ta/ta0308.asp.

80. *See "'Just cover your eyes – The toll of decades of nuclear tests in French Polynesia", (translated from) Le Monde, 8 June 2012, at: http://worldcrunch. com/node/5536.*

٨١. *انظر الملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار.*

82. *See "Global Fissile Material Report ٢٠١١: Nuclear Weapon and Fissile Material Stockpiles and Production," International Panel on Fissile Materials, January ٢٠١٢, at: http://fissilematerials.org/library/gfmr١١.pdf.*

٨٣. *مزيدا من المعلومات حول الشراكة العالمية متاحة على الرابط :*

http://www.g8-20.com/g8-g20/g8/english/-fiches/the-global-partnership-against-thespread-of.884.html.

٨٤. *قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١١٨٤ تشرين أول/ نوفمبر ١٩٥٧، على الرابط :*

http://fissilematerials.org/library/unga4875.pdf.

٨٥. *قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٧٥/٤٨ ل ، كانون اول / ديسمبر ١٩٩٣، على الرابط :*

www.ipfmlibrary.org/unga4875.pdf.

٨٦. *مزيدا من المعلومات متاح على الرابط :*

http://www.state.gov/t/isn/58381.htm.

87. *The Nunn-Lugar Act was part of a piece of legislation, entitled "The Soviet Nuclear Threat Reduction Act of ١٩٩١," which stemmed from an agreement between Soviet Union President Mikhail Gorbachev and United States President George H. Bush on working together to dispose, dismantle and destruct nuclear weapons in the USSR .*

88. *A scorecard on achievements of the Nunn-Lugar Program is available at: http://lugar.senate.gov/nunnlugar/scorecard.html.*

٨٩. أي جي من ٢٠٠٤-٢٠٠٧ ، ساعدت البانيا في تدمير مخزون اسلحة نووية اكتشفت في عام ٢٠١٠، اتخذ عضو مجلس الشيوخ مهمة الى شرق افريقيا ليساعد في تأمين الامراض البيولوجية المميتة التي يمكن ان تستعمل في الارهاب البيولوجي وتدمير الاسلحة القاتلة .

90. *Richard Lugar, Speech on the "Future of US-Russian Cooperation on Arms Control," Carnegie Moscow Center, ٢٨August ٢٠٠٧, at: http://www.carnegieendowment.org/files/senator_lugar_speech.pdf.*

91. *Matthew Bunn, Anthony Wier, and John P. Holdren, "Controlling Nuclear Warheads and Materials: A Report Card and Action Plan," Project on Managing the Atom, Belfer Center for Science and International Affairs, John F. Kennedy School of Government, Harvard University, 2007*

٩٢. انظر ملاحظة ٣٤ .

93. *Sam Nunn, Remarks made during a screening of "Nuclear Tipping Point" at the White House, 6 April 2010, at http://www.nti.org/newsroom/news/ white-house-screening-nuclear-tipping-point/.*

94. *More information on UN Security Council resolution 1540 of 28 April 2004 is available at: http://www.un.org/en/sc/1540/.*

95. *The Nuclear Terrorism Convention is available at http://treaties.un.org/doc/db/Terrorism/english-18-15.pdf.*

٩٦. مقال ٨ ، ميثاق الإرهاب النووي

٩٧. تاكيداتنا

98. *New Zealand's Report to the UNSCR 1540 Committee, 29 October 2004, p. 2, at: http://www.nti.org/media/pdfs/new-zealand-1540-initial-report.pdf?_=1317044217 (our emphasis).*

٩٩. المرجع نفسه .

١٠٠. المرجع نفسه ، ص ١٠

101. *Romeo Dallaire, Address to the Canadian Senate on the Second Reading of Bill S-٩, ١٧May ٢٠١٢, at: http://www.parl.gc.ca/Content/Sen/Chamber/٤١١/Debates/٠٨١db_١٧-٠٥-٢٠١٢-e.htm .*

١٠٢. المرجع نفسه

١٠٣. القضاء على التهديدات النووية: أجندة عملية لصانعي السياسة العالميين، الهيئة الدولية لعدم انتشار السلاح النووي ونزع السلاح، تشرين ثاني/ نوفمبر٢٠٠٩ ، على الرابط :
http://icnnd.org/Reference/reports/ent/index.html.

104. *Letter to President Barack Obama, Ed Markey, November 16, 2009, at http://www.gsinstitute.org/pnnd/docs/11.16.09nuclearpostureview.pdf.*

١٠٥. مراجعة عدم الانتشار، ص ix

106. *"Report of the Informal Group on Prime Minister Rajiv Gandhi's Action Plan for a Nuclear-Weapons-Free and Nonviolent World Order ١٩٨٨," ٢٠ August, ٢٠١١, at: http://www.gsinstitute.org/gsi/docs/RGAP.pdf.*

107. *"Active Engagement, Modern Defence: Strategic Concept for the Defence and Security of the Members of the North Atlantic Treaty Organization," (NATO Strategic Concept) ٢٠November ٢٠١٠, p. ٢٣, at: http://www.nato.int/nato_static/assets/pdf/pdf_publications/٢٠١٢٠٢١٤_strategic-concept-٢٠١٠eng.pdf.*

١٠٨ . *المرجع نفسه ، ص (٥).*

١٠٩ . *التقرير متاح على :*

http://www.nato-pa.int/default.asp?SHORTCUT=2083.

١١٠ . *التقرير متاح على الرابط :*

http://www.nato-pa.int/default.asp?SHORTCUT=2437.

١١١ . *الجواب متاح على:*

http://www.gsinstitute.org/pnnd/updates/32.html#9

١١٢ . *المرجع نفسه .*

١١٣ . *انظر الملحق II في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار*

١١٤ . *مقال VII : "معاهدة عدم الانتشار النووي" : لا شيء في هذه المعاهدة يؤثر على اي مجموعة دول لابرام معاهدات اقليمية من اجل ضمان غياب تام للاسلحة النووية في مناطقهم المعنية " .*

١١٥ . *يعرف قرار الجمعية العامة (١٩٧٥) 3472 المنطقة الخالية من السلاح النووي بأنها " ... أي منطقة تعترف بها من قبل الجمعية العامة للامم المتحدة تؤسس مجموعة دول بممارسة حرّة لسيادتها بحكم معاهدة او اتفاقية ، وفقاً لـ:*

(أ) النظام الاساسي للغياب التام للاسلحة النووية في المنطقة التي تخضع لذلك ، بما في ذلك تحديد اجراءات ترسيم الحدود للمنطقة.

(ب) نظام دولي للتحقق والرقابة ، لضمان الامتثال للالتزامات المستخلصة من النظام الاساسي.

١١٦ . *نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://www.iaea.org/Publications/Documents/Treaties/tlatelolco.html.

١١٧ . *نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://cns.miis.edu/inventory/pdfs/spnfz.pdf.

١١٨ . *نص المعاهدة متاح على الرابط:*

http://cns.miis.edu/inventory/pdfs/seanwfz.pdfreferencesSupporting Nuclear Non-Proliferation and Disarmament188

١١٩ . *نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://www.fas.org/programs/ssp/nukes/ ArmsControl_NEW/nonproliferation/NFZ/NP-NFZ-CA-TXT.html.

١٢٠ . *نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://cns.miis.edu/inventory/pdfs/aptanwfz.pdf.

١٢١ . *نص المعاهدة متاح على :*

http://www.antarctica.ac.uk/about_antarctica/geopolitical/treaty/update_1959.php.

١٢٢ . *نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://www.state.gov/www/global/arms/treaties/space1.html.

١٢٣ . *نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://www.state.gov/www/global/arms/treaties/seabed1.html.

١٢٣ .*نص المعاهدة متاح على الرابط :*

http://nautilus.org/napsnet/napsnet-policyforum/strategy-for-a-northeast-asia-nuclear-weapon-free-zone-as-a-step-tocommon-security/#iii-statement-of-support.

124. *"A World free of Nuclear Weapons: We are all responsible," Speech by Holger Nielsen, Member of the Danish Parliament, at the Pugwash Conference on Nuclear Disarmament and Non-Proliferation, Copenhagen, 17 November 2008. A report on the symposium is available* at: http://www.pugwash.org/reports/nw/nptreport-dec08.pdf.

125. *The Bill is available at: http://www.parl.gc.ca/HousePublications/Publication.aspx?Docid=4960270&file=4.*

١٢٦ . *انظر قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 24/26 بتاريخ ١٤ كانون ثاني/ يناير ٢٠١٤ متاح على الرابط:*

http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N09/463/39PDF/N0946339.pdf?OpenElement.

١٢٧ . *التصريح متاح على :*

http://www.gsinstitute.org/pnnd/docs/MEWMDZ_2011.pdf

128. *See "Obama Seeks Senate OK for Protocols to Two Nuclear-Weapon-Free Zone Treaties," CNS Feature Stories, May 6, 2011,at: http://cns.miis.edu/stories/110506_obama_nwfz.htm.*

١٢٩ . *المناطق الثلاثة الأخرى لا تستبعد بصراحة مرور الأسلحة النووية بواسطة الدول النووية من خلال هذه المناطق، والممارسة العامة للدول النووية لا تعلن عن فيما اذا كانت الأسلحة على متن سفنها أم لا .*

130. *Patricia Lewis, "Verification Compliance, and Enforcement," Abolishing Nuclear Weapons: A Debate, George Perkovich and James Acton (Editors),pp. 233 – 240, 2009, at: http://www.carnegieendowment.org/files/abolishing_nuclear_weapons_debate.pdf.*

١٣١ . *الوثيقة النهائية*

١٣٢ . *المرجع نفسه*

١٣٣ . *مزيداً من المعلومات حول CMC متاح على الرابط :*

http://www.cmc.sandia.gov/.

١٣٤ . *أنظر مركز الرصد " التعاوني: العشر سنوات الاولى"، متاح على الرابط:*

http://www.cmc.sandia.gov/isn/jul04isn.pdf.

١٣٥ . *مؤسسة الأسلحة الذرية مسؤولة عن صناعة وصيانة وتفكيك الرؤوس الحربية النووية (رماح ثلاثية الشعب) للمملكة المتحدة.*

136. *See Garry J. George, Martin D. Ley, "Nuclear warhead arms control research at AWE," Verification Yearbook 2001, pp. 189 – 206, 2001,at: http://www.vertic.org/media/Archived_Publications/Yearbooks/2001/VY01_George-Ley.pdf.*

١٣٧ . *مزيداً من المعلومات حول نظام التحقق لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية متاحة على :*

http://www.ctbto.org/verification-regime/.

١٣٨ . *انظر الملحق II من هذا الكتاب للنص الكامل للقرار .*

١٣٩ . *مشروع الوصول المنظم، يبحث في كيفية منح الموظفين غير المخولين لمجموعة تفتيش من دولة غير نووية، صلاحية الوصول الى المنشآت الحساسة أو المناطق الخاضعة لإشراف دولة نووية مضيفة*

بموجب شروط إجراء متفق عليه. وقد تم اجراء تمارين وهمية (تمرين زيارة الاستطلاع يتبعها تمرين زيارة الرقابة) بنجاح بين البلدين في الوقت الذي كانت فيه VERTIC تقوم بدور المراقب المستقل . وقد أكدت هذه التمارين، أهميّة السيطرة على تحركات المعلومات والمعدات والموظفين عبر مناطق الأمن المختلفة، والحاجة الى تحسين الاجراءات التي تؤدي الى استدامة الرقابة.

١٤٠. استدعى مشروع عوائق المعلومات من فريق الخبراء البريطانيين والنرويجيين تطوير اداة يستطيع استخدام تقنيات تفتيش اخرى معها التحقق، عما اذا كانت عملية تفكيك رأس نووية قد تمت بموجب اعلان المضيف . ان الهدف من عائق المعلومات هو حماية البيانات الحساسة او تلك الخاصة باجراءات الانتشار من الوصول الى فريق التفتيش . ولكي نضمن نجاح نظام التحقق، فإن من الضروري ان يكون لدي فريق التفتيش وفريق الدولة المضيفة ثقة في العملية الخاصة باي نظام من انظمة عوائق المعلومات.

١٤١. أنظر الملاحظة ٤٢ .

١٤٢. تشمل هذه التقديرات سلسة واسعة من التكاليف المتعلقة بالاسلحة النووية بما في ذلك التكاليف الصحية والبيئية غير المدفوعة / المؤجلة والمراجع الصاروخية الداعمة لدفاعات عدم الانتشار النووي ونزع السلاح و ١٩٠ من وسائل الدفاع المخصصة للدفاع ضد الأسلحة النووية وتخفيض التهديدات النووية والادارة ضد الحوادث . وبالعكس ، فان التقديرات الحكومية تغطي بشكل عام التكاليف الجوهرية ، اي صيانة القوات النووية . ولا يتم بشكل عام ادراج تكاليف المخابرات والمراتب الخاصة بالدفاعات الجوية والأسلحة المضادة للغواصات والأسلحة النووية .

143. The Information Barrier project had the UK-Norwegian team of experts develop a tool that – in combination with other inspection techniques – could verify whether a nuclear warhead dismantlement process occurs in accordance with the host's declaration. The purpose of the information barrier is to protect sensitive or proliferative measurement data from being released to the inspecting party. Essentially, for the verification system to succeed, both the inspecting – and host-party will need to have full trust and confidence in the operation of any proposed information barrier system.
144. See note 42.
145. These estimates encompass a wide variety of costs associated with nuclear weapons, including unpaid/deferred environmental and health costs, missile references Supporting Nuclear Non-Proliferation and Disarmament 190 defences assigned to defend against nuclear weapons, nuclear threat reduction and incident management. Conversely, government estimates generally only cover "core costs," i.e. the maintenance of nuclear forces. Generally not included in either cost categories are air defences, anti-submarine warfare and nuclear-weapons related intelligence and surveillance expenses.
146. "Don't Bank on the Bomb," released in March 2012, available at: http://www.dontbankonthebomb.com.
147. See "More Light on Nuclear Budget Numbers," Ploughshares Blog,1 December 2011, at: http://www.ploughshares.org/blog/2011-12-01/more-light-nuclear-budget-numbers.
148. See "Nuclear Posture Review Report [Reconstructed]," Hans M. Kristensen, Nuclear Information Project, 8 January 2002,at: http://www.fas.org/blog/ssp/united_states/NPR2001re.pdf.

149. See "Congress Cancels Funding for New Weapons Research, "David Rupee, Global Security Newswire, 22 November 2004, at: http://www.nti.org/gsn/article/congress-cancels-funding-for-new-weapons-research/.

١٥٠. التوجيهات الاخلاقية لصندوق التقاعد الحكومي – عاملي (" التوجيهات الاخلاقية") ، تبنت وزارة المالية نقطة ١ بتاريخ ١٩ تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠٠٤ ، تم استبدالها بتوجيهات لمراقبة الشركات واقصائهم من صندوق التقاعد الحكومي – الاستثمارات العالمية (" توجيهات اخلاقية ") اقرتها وزارة المالية بتاريخ ١ اذار/ مارس ٢٠١٠ .

١٥١. يدرك القانون الإنساني الدولي هذه المبادىء على انها :

١) مبدأ النسبية ، ويعود على الأسلحة التي تؤدي من خلال استخدامها العادي معاناة لاداعي لها أو إصابات زائدة.

٢) مبدأ التمييز، ويعود على الأسلحة التي لا تميز بين الأهداف العسكرية والمدنية .

١٥٢. تبنت بلجيكا ولوكسمبورغ ايرلندا على سبيل المثال ، حظر الاستثمارات في الذخائر العنقودية . يدعو قرار البرلمان الأوروبي ٢٠٠٧ دول الإتحاد الأوروبي لمتابعة تقدمهم في إقرار الإجراءات الوطنية التي تحظر تماماً استخدام، وانتاج ، وتصدير،وتخزين القنابل العنقودية. أما استراليا والدانمارك وهولندا ونيوزيلاندا وسويسرا فهي في مراحل مختلفة لاتخاذ إجراء برلماني لمثل هذه الاستثمارات. اتخذت اجراءت تشريعية مشابهة فيما يتعلق بحظر الاستثمار في منتجي الألغام الأرضية.

191

١٥٣. التقرير من لجنة غريفر ، لجنة غريفر، ٧ تشرين اول / نوفمبر ٢٠٠٣ .

١٥٤. اسماء الشركات التي أقصيت حتى الآن:

BAE Systems Plc., BoeingCo., EADS Co. (including its subsidiary), EADS Finance B.V., FinmeccanicaSp.A., GenCorp Inc., Honeywell International Inc., Northrop GrummanCorp., United Technologies Corp., Safran SA, Serco Group Plc., UnitedTechnologies Corp. See Annual Report 2007, Council on Ethics for theGovernment Pension Fund – Global, 2007.

١٥٥. أنظر " قرارات برلمانية تدعم معاهدة الأسلحة النووية"، برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح على الرابط:
http://www.gsinstitute.org/pnnd/docs/NWC_parliamentary_resolutions.pdf.

١٥٦. المرجع نفسه

١٥٧. أنظر الملحق V من هذا الكتاب ، للاطلاع على ملخص الرأي الإستشاري للمحكمة الجنائية الدولية . وثائق الحالات متاحة على الرابط:
http://www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=4&k=e1&p3=4&case=

.

١٥٨. أنظر الملحق V من هذا الكتاب ، للاطلاع على ملخص الرأي الإستشاري للمحكمة الجنائية الدولية

١٥٩. المرجع نفسه ص. ١٩ .

١٦٠. أنظر الملاحظة رقم ٣٧ .

١٦١. مجلس مندوبي الصليب الأحمر الدولي وحركة الهلال الأحمر، قرار ١ تم تبنيه بتاريخ ٢٦ تشرين ثاني/ نوفمبر ٢٠١١ .

162. See "Norwegian Foreign Minister to Parliament: Nuclear weapons or thelaw?," PNND Update 32, April 2012, at: http://www.gsinstitute.org/pnnd/updates/32.html.

١٦٣. مراجعة الموقف النووي للولايات المتحدة صفحة IX

١٦٤. أنظر " تقرير الصين حول تنفيذ معاهدة عدم الانتشار النووي" مؤتمر مراجعة معاهدة عدم الانتشار النووي ، أيار/ مايو ٢٠٠٥ ، على الرابط:

http://www.china-un.org/eng/chinaandun/disarmament_armscontrol/npt/t196288.htm.referencesSupporting Nuclear Non-Proliferation and Disarmament192

١٦٥ . مراجعة الموقف النووي للولايات المتحدة ، ص.VII

١٦٦ . المرجع نفسه

١٦٧ . المرجع نفسه

١٦٨ . الولايات المتحدة ونيوزيلاندا توقعان اتفاق استراتيجي بعد الخلاف النووي، اخبار بي بي سي آسيا والمحيط الهادىء، ٤ تشرين ثاني / نوفمبر ٢٠١٠ .

١٦٩ . أثمرت مساعي منغوليا للحصول على اعتراف دولي بوضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية في عام ١٩٩٨ عندما تم تبني الجمعية العامة للأمم المتحدة في قرارها رقم ٧٧/٥٣ D بعنوان " الوضح الحر لأمن منغوليا الدولي والدولة الخالية من الأسلحة النووية الذي عبر عن الدعم بالاجماع من جانب المجتمع الدولي لجهود منغوليا لتقوية الاستقرار الاقليمي ، كما دعا القرار الدول الاعضاء الى التعاون مع منغوليا لضمان أمنها الدولي ووضعها كدولة خالية من الأسلحة النووية ، ومنذ ذلك الحين وبعد كل عامين ، قامت الجمعية العام للأمم المتحدة بتبني نفس القرار (القرار ٥٥ / ٥٣٣ ، القرارا ٦٧/٥٧ ، القرار ٧٣/٥٩ ، القرار B7/٦١ والقرارا ٥٦/٦٣).

١٧٠ . اقتراح برغبة متاح على الرابط :
http://www.parliament.nz/en-NZ/PB/Debates/Debates/a/6/a/50HansD_20120531_00000008-Motions-Nuclear-Disarmament-Global-Support.htm.

١٧١ . دستور الفلبين متاح على الرابط :
http://www.chanrobles.com/philsupremelaw2.html

.

172. See "Philippine Senate Votes to Reject U.S. Base Renewal," New York Times, 16 September 1991, at: http://www.nytimes.com/1991/09/16/world/philippine-senate-votes-to-reject-us-base-renewal.html?pagewanted=all&src=pm.

١٧٣ . بونسالم ماجن اوكربات ، خطاب أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها السابعة و الاربعين ، وثيقة الأمم المتحدة رقم A/47/PV.13 ، ٢٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٢ .

174. Mongolia's work for international recognition of its nuclear weaponfree status yielded fruit in 1998 with the adoption by the 53rd UN General Assembly of Resolution 53/77 D, entitled "Mongolia's international security and nuclear-weapon-free-status," which stated the international community's unanimous support for Mongolia's efforts to strengthen regional stability and invited UN Member States to cooperate with Mongolia to ensure its international security and nuclear weapon-free status. Since then, every two years the UN General Assembly has adopted the same resolution (resolution 55/33 S, resolution 57/67, resolution 59/73, resolution 61/87 and resolution 63/56.(

١٧٥ . تم تعميم هذه الوثيقة على الجمعية العامة للأمم المتحدة في جلستها الخامسة والخمسين، كوثيقة الأمم المتحدة A/55/56 S/2000/160. .

١٧٦ . دراسة شاملة للسؤال عن المناطق الخالية من الأسلحة النووية في جميع جوانبها : A/10027/Add.1, تقرير خاص معد في ٨ اكتوبر ١٩٧٥ .30th

177. Each treaty establishing a nuclear weapon-free zone includes a protocol for the five nuclear weapon States recognized under the NPT – China, France, Russian Federation, the United Kingdom, and the United States – to sign and ratify. These protocols, which are legally binding, call upon the nuclear 193 weapon States to respect the status of the zones and not to use or threaten

touse nuclear weapons against treaty States Parties. Such declarations of non-useof nuclear weapons are referred to as negative security assurances.

١٧٨ . أنظر الملحق في هذا الكتاب للنص الكامل للقرار، لمقترح النقاط الخمس للامين العام للأمم المتحدة.

١٧٩ . خطاب الأمين العام للأمم المتحدة متاح على الرابط:
http://www.un.org/News/Press/docs/2008/sgsm11881.doc.htm.

١٨٠ . أنظر الملحق vii في هذا الكتاب لملخص الاتفاقية النموذجية للأسلحة النووية.

181. *For a summary of the ICJ's Advisory Opinion see Annex V of this Handbook. Case documents are available at http://www.icj-cij.org/docket/index.php?p1=3&p2=4&k=e1&p3=4&case=95.*
182. *See "30th Annual Plenary Meeting Final Communiqué," Inter-Action Council, 16 May 2012, at: http://interactioncouncil.org/final-communiqu-44.*

183. *See "Mayors for Peace 2020 Vision Campaign Progress Report 2012," 2012, at: ttp://www.2020visioncampaign.org/fileadmin/user_upload/2020VC/Home/Progress_Report/Progress_Report_2012__LQ__-_English.pdf http://www.2020visioncampaign.org/.*
184. *See "Final Declaration 2010 World Summit of Nobel Peace Laureates," November 2010, at: http://www.nobelforpeace-summits.org/final-declaration/.*

185. *More information is available at: http://www.nuclearweaponsconvention.ca/.*

186. *See "Latin American Leaders Say Convene a Summit," Abolition 2000 Updates, December 2011, at:https://sites.google.com/site/abolitionupdates/december-2011/latin-american-leaders-say-convene-a-summit.*
187. *2010 Review Conference of the Parties to the Treaty on the Non-Proliferation of Nuclear Weapons, Final Document ("Final Document"),Volume I, UN document NPT/CONF.2010/50, p. 20.*

١٨٨ . المرجع نفسه

189. *Motion to Recognize the Danger Posed by the Proliferation of Nuclear Materials and Technology to Peace and Security, Introduced to the Senate by Senator Hugh Segal, June 2, 2010, at http://www.web.net/~cnanw/canadaconventionmotion.htm.*

190. *UN General Assembly resolutions 65/123 and 66/261, at* http://www.ipu.org/un-e/un-docs.htm#resolutions.
191. *references*
192. *Supporting Nuclear Non-Proliferation and Disarmament 194 More information on the Act is available at http://www.enotes.com/arms-control-disarmament-act-1961-amendments-reference/arms-control-disarmament-act-1961-amendments.*
193. *More information on the Foreign Affairs Committee is available at:http://www.bundestag.de/htdocs_e/bundestag/committees/a03/index.html.*

194. *More information on PACDAC is available at http://www.mfat.govt.nz/Foreign-Relations/1-Global-Issues/Disarmament/0-PACDAC/index.php.*
195. *See "Reports on Recent IPU Specialized Meetings, (c) Parliamentary Meeting on the Occasion of the UN Non-Proliferation Treaty Review Conference," 123rd Assembly of the Inter-Parliamentary Union and Related Meetings, August 25, 2010, at http://www.ipu.org/cnl-e/187/11(c)-r1.pdf.*
196. *UN Study on Disarmament and Non-Proliferation Education, Report of the Secretary-General, 30 August 2002, ("UN Disarmament Education Study")at: http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/57/124.*
197. *UN General Assembly, Resolutions and Decisions adopted by the General Assembly during its Fifteenth Special Session, May 31 – June 25, 1988, at:http://www.un.org/ga/search/view_doc.asp?symbol=A/S-15/6&Lang=E.*
198. *More information on the Congress is available at: http://unesdoc.unesco.org/images/0003/000391/039164eb.pdf.*

١٩٩ . دراسة التعليم في مجال نزع السلاح للأمم المتحدة ، ص.١٦

٢٠٠ . المرجع نفسه.

٢٠١ . المرجع نفسه .

٢٠٢ . المرجع نفسه

203. *More information on DEUNIF is available at: http://www.communitymatters.govt.nz/Funding-and-grants-Trust-and-fellowship-grants-Disarmament-Education-UN-Implementation-Fund.*
204. *The official website of Countdown to Zero is available at: http://countdowntozerofilm.com/.*
205. *The official website of In My Lifetime is available at: http://thenuclearworld.org/category/in-my-lifetime/.*
206. *More information on the International Day against Nuclear Tests is available at: http://www.un.org/en/events/againstnucleartestsday/.*

معلومات عن الناشر

الاتحاد البرلماني الدولي IPU

أُنشئ الاتحاد البرلماني الدولي في عام ١٨٨٩م، كمنظمة دولية للبرلمانيين، ومنتدى عالمي للحوار البرلماني والتعاون والعمل. يعزز الديمقراطية ويساعد البرلمانات والبرلمانيين في العالم على تحقيق ولايتهم.

يعمل الاتحاد البرلماني الدولي على تيسير النقاش البرلماني السياسي والحوار والتعاون. ويعزز الديمقراطية ويدافع عنها وعن سيادة القانون. ويعمل أيضًا على تطوير المعايير، ونشر المعلومات حول الممارسات الجيدة ويساعد على بناء القدرات البرلمانية. ويدافع عن حقوق أعضاء البرلمان ويعزز احترام القيم العالمية والأعراف والمبادئ. كما يعمل على دعم المساواة الجندرية ومشاركة المرأة، والأقليات والسكان المحليين في الحياة السياسية والعامة. وهو يساعد البرلمانات على التكيف مع الاجندة الدولية المتنامية والمساهمة في البعد البرلماني لأعمال الأمم المتحدة واعمال المؤسسات متعددة الأطراف المشابهة.

يشارك الاتحاد البرلماني الدولي الأمم المتحدة في الأهداف ويدعم وكالاتها، كما يتعاون أيضًا مع منظمات برلمانية إقليمية أخرى، ومع منظمات حكومية دولية وغير حكومية محفِّزة بنفس المفاهيم.

برلمانيون من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح(PNND).

شبكة غير حزبية تضم اكثر من ٨٠٠ برلماني من ٧٥ دولة. تعمل هذه الشبكة على منع انتشار الأسلحة النووية وتحقيق القضاء التام عليها. تكرس الشبكة عملها لتزويد البرلمانيين بالمعلومات المحدثة الجديدة حول السياسات المتعلقة بالأسلحة النووية، ومساعدتهم للمشاركة في المبادرات حول عدم الانتشار النووي ونزع السلاح.

يعزز أعضاء الشبكة بفاعلية داخل برلماناتهم، عدم الانتشار النووي ونزع السلاح في المجتمع المدني، وفي وسائل الاعلام، والمنتديات الدولية، بما في ذلك الاتحاد البرلماني الدولي والجمعية العامة للأمم المتحدة. كما تساعد الشبكة البرلمانيين على التواصل مع زملائهم في البرلمانات الأخرى، ومع الديبلوماسيين، والمسؤولين الحكوميين، وخبراء في مجال نزع السلاح النووي، ومع قادة المجتمع المدني على الصعيد العالمي.

وبشكل عام، وكشبكة برلمانيين من أجل عدم الانتشار النووي ونزع السلاح تضم جميع الأحزاب، فهي لا تتبنى أية سياسات محدده.

الاتحاد البرلماني الدولي
Chemin du Pommier 5
CH - 1218 Le Grand-Saconnex/Geneva
Tel.: 50 41 919 22 41+
Fax: 60 41 919 22 41+
E-mail: postbox@mail.ipu.org
Web site: www.ipu.org

مكتب المراقب الدائم
للاتحاد البرلماني الدولي
في الأمم المتحدة
336 East 45th Street, Tenth Floor
New York, N.Y. 10017
USA
Tel: 80 58 557 212 1+
Fax: 54 39 557 212 1+
E-mail: ny-office@mail.ipu.org

برلمانيون من أجل عدم الانتشار
النووي ونزع السلاح
PNND UK Office
C/o World Future Council
100 Pall Mall
London, SW1Y 5NQ
United Kingdom
www.pnnd.org